

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣٨٢**

الخميس، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورونتي سوليث/السيدة كوردوبا صوريا	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيدة فالستروم
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا.	السيد دولاتر
	كازاخستان.	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيدة براندت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية.	السيد كوهين

جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

تعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن والحفاظ على السلام من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة

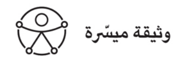
تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900)

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة (S/2018/904)

1834012 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإنتخابات الإثيوبية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي الوطنية، أود أن أخرج عن البروتوكول. لقد استيقظنا جميعا هذا الصباح على وقع الأخبار السارة للغاية التي مفادها انتخاب السيدة سهلى ورق زودي، اليوم كأول رئيسة لإثيوبيا. أعتقد أن هذه الأخبار مدخل جيد لبدء هذه المناقشة الهامة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المرأة والسلام والأمن

تعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن والحفاظ على السلام من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة

تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900)

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة (S/2018/904)

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إكوادور ،ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل ،البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، بيلاروس، تايلاند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، جيبوتي، رواندا، رومانيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، شيلي، غانا، غواتيمالا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، قطر، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبريا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، اليابان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمتي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيدة رندة سنيورة عطا الله، المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك إلى المشاركة في هذه الجلسة كلا من: سعادة السيدة مارا ماريناكي، المستشارة الرئيسية المعنية بالشؤون الجنسانية وبتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي؛ والسيدة نرجس سعيدان، المراقبة الدائمة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية لدى الأمم المتحدة؛ والسيدة أمارسانا درسرن، كبيرة مستشاري الشؤون الجنسانية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسيدة كلير هتشينسون، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) لشؤون المرأة والسلام والأمن.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/900، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن.

كما أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/904، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وأرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (*تكلم بالإسبانية*): أشكر رئاسة بوليفيا على إتاحتها الفرصة لي لتناول مسألة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة. وأهنئ المجلس على ما بذله من جهود خلال العام المنقضي لزيادة عدد المتكلمين من المجتمع المدني، وعلى العمل الذي يضطلع به فريق خبرائه المعني بمسألة المرأة والسلام والأمن، وعلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين وضمان مراعاة المنظور الجنساني في اختيار المتكلمين خلال رئاسة بعض أعضائه.

(تكلم بالفرنسية)

لم يحدث قط، على مدى السنوات الثلاثين الماضية، أن كان عدد البلدان الواقعة في قبضة شكل من أشكال النزاعات العنيفة مرتفعا بهذا القدر. وقد زاد عدد حالات التشريد القسري بسبب الحروب والاضطهاد عن أي وقت مضى. ويشكل تهديد تغير المناخ والتخلف تهديدا متزايدا لأمننا، في حين يتراجع الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان. وثمة أسباب وجيهة تدعو إلى القلق، ولكن يجب علينا أن نقاوم التشاؤم السائد وألا تغيب عن بالنا حقيقة أن الحلول موجودة. لقد ظل الأمل على الدوام يوجه خطواتنا في الإجراءات التي نتخذها بشكل جماعي لصالح المرأة والسلام والأمن. وهذا موضوع يبشر بالتغيير، الذي يشمل العديد من العناصر التي نحتاج إليها للتصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها العالم: تغير المناخ ونزع السلاح والمساواة وتحقيق الإدماج. كما أنه يشكل مسألة أساسية على صعيد تحقيق هدفنا الرئيسي المتمثل في منع نشوب النزاعات والمعاناة الإنسانية.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد شهدنا، خلال العام المنقضي، أمثلة إيجابية على ما أحرز من تقدم. إذ تواصل المنظمات النسائية إحداث تأثير، من إبقاء الحوار حيا في غينيا بيساو إلى إعادة بناء المجتمعات المحلية في كولومبيا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، أسهمت المرأة بنجاح في التفاوض بين الجهات الفاعلة المسلحة لوقف تصاعد التوترات بين الطوائف والمجتمعات المحلية. وفي الجمهورية العربية السورية، تتفاوض المرأة على اتفاقات محلية لوقف إطلاق النار وتتوسط لإنشاء مناطق آمنة للمدنيين وتنسق مبادرات في مجالي المساعدة الإنسانية والإغاثة؛ وتفعل النساء شيئا مماثلا في اليمن.

وأستطيع أن أشهد شخصيا على الأهمية الحاسمة للعمل الذي تقوم به صانعات السلام اللائي التقيتهن في مختلف أنحاء العالم، من مالي إلى بنغلاديش. وهنا في الأمم المتحدة، يوجه صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني الموارد إلى المنظمات النسائية التي تحتاج إليها. ويستثمر صندوق بناء السلام أكثر من ٣٠ في المائة من موارده في برامج متعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويخصص عدد متزايد من الجهات المانحة أموالا للمسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

ونحن نضع جدول الأعمال هذا في صميم شراكاتنا مع المنظمات الإقليمية. وقد اضطلعت نائبة الأمين العام بعدة بعثات رفيعة المستوى بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، ركزت على المرأة والسلام والأمن والتنمية. وفي الشهر الماضي، مُنحت جائزة نوبل للسلام للدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد، وهما نصيران لجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن ويعدان مثالا لقوة الأفراد في إحداث تغيير ولحقيقة أن الناجين

والمناصرين هم الأقدر على تحديد التغييرات اللازمة لبناء سلام مستدام.

ولكن على الرغم من هذا التقدم في بعض المجالات، فإن الحقائق على أرض الواقع تبين أنه ما زال أمامنا شوط طويل. فما تزال مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية محدودة للغاية. وخلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٧، لم تشكل النساء سوى ٢ في المائة من الوسطاء و ٨ في المائة من المفاوضين و ٥ في المائة من الشهود والموقعين في جميع عمليات السلام الرئيسية. وما زالت النزاعات تؤثر تأثيرا مدمرا على النساء والفتيات. وقد وثقت الأمم المتحدة أكثر من ٨٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عام ٢٠١٧– ما يمثل زيادة بنسبة ٥٦ في المائة عن عام ٢٠١٦.

ويتم استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والزعيمات السياسيات والصحفيات والناشطات، اللائي يضطلعن بدور هام في معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، بمعدلات مثيرة للقلق. وتهميش المرأة وعدم حصولها على الخدمات الصحية والتعليمية وعدم تمكينها اقتصاديا، لا تزال جميعها مسائل تتسبب في نشوب النزاعات وتنتج عنها في آن معا. ولا يشكل التمويل المقدم للبرامج الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان المتضررة من النزاع سوى ٥ في المائة من مجموع المعونة الثنائية المقدمة إلى هذه البلدان.

ووردت أدلة على ارتباط المساواة بين الجنسين والسلام في الآونة الأخيرة في دراستنا المشتركة مع البنك الدولي، المعنونة ”مسارات لتحقيق السلام: نهج شاملة لمنع نشوب النزاعات العنيفة“، وهي مقنعة ومعروفة جيدا. وربما كان ذلك السبب في أن قائمة المتكلمين في هذه المناقشة تزداد طولا كل سنة. وفي عام ٢٠١٥، شارك في المناقشة المفتوحة بشأن هذا البند أكبر عدد من المتكلمين في تاريخ مجلس الأمن (انظر S/PV.7533).

غير أن هناك فجوة كبيرة بين ما نقوله في هذه القاعة وما نفعله خارجها. ففي كل عام، نتعهد بالتزامات جديرة بالثناء، غير أنها لا تستند إلى ما يلزم من دعم مالي وسياسي. ونكرر الإحصاءات بشأن استدامة عمليات السلام الشاملة للجميع، ولكن تلك ليست هي الكيفية التي نتوسط بها في معظم النزاعات. ونمجد التأثير الإيجابي للعاملات في مجال بناء السلام، ولكننا لا نفسح لهن إلا القليل من المجال للمشاركة. ونعتمد اعتمادا كبيرا على المنظمات النسائية، ولكننا لا نمولها تمويلا كافيا. ونعترف بأهمية التحليل الجنساني، ولكننا نخفض الميزانيات المخصصة لتلك الخبرات. ولسد هذه الفجوة، فإنني أعتزم إعطاء الأولوية لعدة نقاط عمل في السنة المقبلة.

أولا، إن للمساواة بين الجنسين أكبر أثر محتمل على الفعالية والمصداقية في عملياتنا الميدانية. غير أن الأعداد هنا هي الأدنى ومعدل التغيير هو الأبطأ. وتشكل النساء حاليا ٤١ في المائة من رؤساء ونواب رؤساء عملياتنا للسلام – وهو ما يزيد عن أي وقت مضى. وتُحدث منظوراتهن المختلفة بالفعل أثرا إيجابيا، غير أن ثمة ركودا في عدد النساء المشاركات في عمليات السلام إجمالا.

ودون عمل حاسم، فقد يتراجع عددهن مع تخفيض حجم بعض البعثات. ولذلك، فقد شكلت فريقا عاملا لوضع تدابير طارئة لمعالجة هذه المسألة. وبعض العناصر ستحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء، وآمل أن ينعكس التزام المشاركين في هذه القاعة اليوم في دعم هذه الإصلاحات إذا ما اغتنمنا فرصة انعقاد الجمعية العامة لتغيير بعض قواعدنا ونظمنا.

ومما يقلل من مصداقيتنا وقدرتنا على الحماية، أن النساء لا يمثلن سوى ٤ في المائة من حفظة السلام العسكريين و ١٠ في المائة من أفراد الشرطة. والأمم المتحدة تدعم بالكامل الجهود الإبداعية التي أطلقتها الدول الأعضاء هذا العام لحفز تمثيل أكبر.

وما زلت ملتزما بإنهاء جميع أشكال الاستغلال والاعتداء الجنسيين داخل الأمم المتحدة – وهي إحدى أولى المبادرات التي اتخذتها عندما توليت مهام منصبي. وسأواصل العمل مع منسقي الخاص المعني بتحسين استجابة الأمم المتحدة للاستغلال والاعتداء الجنسيين، مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا والدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. ويسرني أن قرابة ١٠٠ من الدول الأعضاء قد وقعت حتى الآن اتفاقات طوعية معنا لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، وأدعو الدول الآخرى إلى الانضمام إليها. وتلتزم دائرة الريادة لرؤساء الدول والحكومات بمبدأ عدم التسامح إطلاقا، لمنع هذه الآفة وإنهائها ومعالجة آثارها بشكل فعال وإنساني.

ثانيا، فيما يتعلق بالوساطة، نعرف أن المشاركة الفعالة للمرأة ترتبط ارتباطا مباشرا بسلام أكثر استدامة. ومع ذلك، فإننا مستمرون في دعم وقيادة العمليات غير الشاملة. وإنشاء عدة شبكات نسائية في السنوات الأخيرة توجه مهم، حيث يمكن أن تؤدي دورا في التأثير على العمليات إلى الأفضل. ويسرني أن أعضاء من مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة – وهو متوازن من حيث عضوية الجنسين حتى مستوى التعادل التام – موجودون هنا هذا الأسبوع للعمل مع ممثلي هذه الشبكات. وينبغي ألا تقتصر مشاركة المرأة على الأدوار الاستشارية أو الهياكل الموازية، وأرحب بالشعور المتنامي بالإلحاح من جانب الدول الأعضاء والمجتمع المدني وغيرهم للتأكد من قيامنا بنصميم عمليات سلام أكثر فعالية مع مشاركة أقوى كثيرا للمرأة.

ثالثا، إن النهج الجنساني للسلام والأمن يعني دعم بناء السلام على المستوى المحلي، حتى أثناء الصراع. وحين تتعثر عمليات السلام على المستويين الوطني والدولي، يجب أن ندعم باستمرار الجماعات النسائية المحلية التي تتفاوض بشأن الوصول الإنساني وتدعم صمود المجتمعات وتتعلم منها وتبني السلام من الألف إلى الياء.

رابعا، إن تمويل هذه الخطة أمر بالغ الأهمية، والأمم المتحدة تنوي أن تكون قدوة في هذا الصدد. وقد أنشأت فرقة عمل رفيعة المستوى لاستعراض تمويلنا للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في ركيزة السلام والأمن. وسوف أُخضع كيانات الأمم المتحدة للمساءلة فيما يتعلق بالتزاماتها بزيادة الإنفاق على برنامج المرأة والسلام والأمن، بهدف الوصول إلى نسبة ١٥ في المائة أو تجاوزها بحلول عام ٢٠٢٠.

أخيرا، ومن الآن فصاعدا. سأدرج التحليل الجنساني في تقاريري إلى مجلس الأمن كلما كان ذلك مناسبا للاسترشاد به في قراراته.

وفي غضون عامين، نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والذكرى السنوية الخامسة للاتفاق العالمي الذي أفضى إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان بيجين. إن المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة هما القاسم المشترك لتنفيذ هذه الاتفاقات التاريخية لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلام والأمن. وفي إطار التحضير لهذه المناسبات التاريخية، سيتضمن تقريري بشأن برنامج المرأة والسلام والأمن في العام القادم تقييما لتنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في الاستعراضات الثلاثة للسلام والأمن التي أجريت في عام ٢٠١٥، إلى جانب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ قبل ثلاث سنوات. وستكون الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن هذا التقييم أساسا لجهود متزايدة في السنة التي تسبق عام٢٠٢٠. وأشجع الدول الأعضاء على الشروع في تحضيرات واستعراضات مماثلة.

وإذ نتطلع إلى الأمام، أحث مجلس الأمن على الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا كهدفين في حد ذاتهما فحسب، بل كوسيلة مهمة لتحقيق هدفنا الأسمى المتمثل في منع نشوب النزاعات ووضع حد لها وبناء السلام والازدهار في العا لم للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وقبل كل شيء على الريادة التي أبداها في هذا المجال وفي غيره من المجالات.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو – نغوكا.

السيدة ملامبو – نغوكا (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن، وأن أتكلم عن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900).

أشكر بوليفيا على كل الدعم الذي قدمته لنا في الإعداد للمناقشة اليوم.

إن تقرير الأمين العام يدق ناقوس خطر مدوٍ بشأن الإخفاقات الهيكلية في إشراك المرأة في صنع السلام بصورة مجدية. وتشي الاتجاهات بأن النساء مستبعدات من عمليات السلام. فمن لا يشنون حربا يعتبرن غير مؤهلات لصنع السلام، في حين أن الضالعين في الحرب من السهل أن يجدوا لهم مكانا على طاولة السلام في كثير من الأحيان.

لقد عدت للتو، مع ممثلين من إدارة عمليات حفظ السلام، من مهمة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى جنوب السودان. وأخبرتنا النساء اللواتي التقينا بهن هناك أنهن يتلهفن للسلام وإلى استئناف حياتهن. إن ما يقرب من خمس سنوات من المعاناة في حرب أهلية، تكرر النساء أنهن غير مسؤولات عن شنها، تحصد الضحايا من بينهن، وقلن ”نحن هنا لأننا نريد التصالح رغم أننا لم نتعارك أبدا“.

ورغم إنهن مازلن يشعرن بالخوف على المستقبل، فقد أعربن عن تقديرهن للاتفاق المجدد بشأن حل النزاع، الذي يوفر أملا جديدا للبلد وفرصة لا يمكن تفويتها لبناء السلام، مع تخصيص نسبة ٣٥ في المائة لتمثيل المرأة. بيد أن مخاوفهن قد تعززت جراء حقيقة أنه، في هذه الأيام الأولى لتنشيط الاتفاق، تبين أن هناك امرأة واحدة فقط بين الأشخاص العشرة المرشحين لعضوية اللجنة الوطنية المعنية بالمرحلة السابقة على الانتقال، وهو ما لا يتفق مع نسبة الـ٣٥ في المائة المتفق عليها.

وتقرير اليوم يفصل كيف أن هذا ليس استثناء، بل هو القاعدة. كيف يكون الأمل في التقدم موجود، ولكننا نفشل في ذات الوقت في تحقيق هذا الأمل. ومع ذلك، فإننا لا يمكن ولا يجب أن نفقد الأمل أبدا. يبين لنا التقرير إمكانية لا يمكن إنكارها وإخفاقات لا يمكن إنكارها كذلك، مما يكلف أرواحا من النساء والفتيات اللواتي، كما أسلفنا، يعانين ويمتن جراء حرب لا يخضنها.

وقبل عام، في هذه القاعة، حذرت من أرقام المؤشرات التي نتتبعها عاما بعد عام فيما يتعلق بعمليات السلام والوساطة (انظر S/PV.8079). واليوم، أريد أن أدق ناقوس الخطر مرة أخرى، على أمل أن يدفعنا ذلك إلى عمل أكبر. وتبين المؤشرات أن لدينا ركودا إن لم يكن انخفاضا آخر. ولهذا السبب، ركزنا تقرير هذا العام على الحاجة إلى إسهام المرأة على نحو مجد في السلام. وإننا ندعو الجميع إلى التأكد من اتخاذنا الإجراءات الملموسة التي تشتد الحاجة إليها. نريد أن يكون مجلس الأمن يقظا بشأن إنهاء الجهود السطحية لإشراك النساء اللواتي لا يملكن فرصة حقيقية للتأثير على النتائج. نريد أيضا أن نوضح أن التهميش السياسي المفرط على طاولات السلام كثيرا ما يكون أسوأ في المؤسسات المنشأة لتنفيذ هذه الاتفاقات.

وأردنا أن نلقي الضوء على العديد من الطرق لدى المرأة حتى تكون نشطة ومرنة. النساء في الخطوط الأمامية يتفاوضن على وقف إطلاق النار والمناطق الآمنة للمدنيين وتسريح المقاتلين والوصول الإنساني على المستوى المحلي. وفي سورية واليمن وأفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى، يتولين وضع خطط الحماية على مستوى المجتمعات السكانية. ونريد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تولي الاهتمام الواجب لهذه الديناميات، وأن تبرزها في محافل مثل مجلس الأمن، وأن

تستخدمها من أجل دعم الوكالة السياسية للمرأة، وتوفير الموارد المالية وتمكين المرأة من القيام بما هو أكثر من ذلك. واستمرار التسامح إزاء الاعتراف المحدود بخبرة المرأة وتجربتها المعاشة يعتبر نكسة لنا جميعا.

والإحصاءات عن مشاركة المرأة غنية عن الحديث. وفي هذا الشأن يقدم التقرير مزيدا من الإحصاءات خلال الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠١٧ حيث لم يزد تمثيل المرأة بين الوسطاء سوى ٢ في المائة و ٨ في المائة من المفاوضين و ٥ في المائة من الشهود والموقعين في أكبر عمليات السلام. ولم يتم التوقيع سوى على ثلاثة اتفاقات في عام ٢٠١٧ من بين ١١ اتفاقا تضمنت أحكاما بشأن المساواة بين الجنسين، ما يؤكد استمرار الاتجاه المثير للقلق نفسه في العام الماضي. ومن بين الـ ٥٠٠ ١ اتفاقا الموقعة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠١٦ لم يرتقِ منها إلا ٢٥ اتفاقا فقط بدور المرأة من حيث مشاركتها في مرحلة التنفيذ.

وفي اليمن، فإن الجهود المبذولة حاليا لاستئناف الحوار لا تشمل المرأة فيما عدا إنشاء هيئات المراقبة لتقديم المشورة إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة. وحتى في الاجتماع التشاوري الذي عقد في لندن هذا الصيف وتولت تنظيمه الأمم المتحدة بمشاركة ٢٢ من القادة اليمنيين البارزين لمناقشة مسألة محادثات السلام، لم تُدع إلى المشاركة فيه سوى ثلاث نساء يمنيات.

وفي مالي، لا يزال متوسط مشاركة المرأة مزريا ولا يتجاوز نسبة ٣ في المائة فقط من أعضاء اللجان الوطنية المتعددة المنشأة لرصد تنفيذ اتفاق السلام.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى تركز جهود الوساطة على الرئاسة والـ ١٤ جماعة مسلحة بشكل رئيسي، وتستبعد تلك العمليات المرأة تماما أيضا.

وفي أفغانستان، تستثمر الحكومة وشركاؤها الدوليون في إشراك المرأة في جهود المجلس الأعلى للسلام ومجالس السلام في الولايات، إلا أن غياب المرأة يبدو واضحا عندما يتعلق الأمر بالمحادثات الفعلية مع حركة طالبان. ومما لا شك فيه أن هناك إمكانيات لا يمكن إنكارها ولكن هناك إخفاقات أيضا، فضلا عن وجود نساء يتحلين بالعزم والإرادة. وفي ٢٣ جولة من محادثات السلام بين أفغانستان وطالبان عقدت في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٤، لم تشارك المرأة في طاولة المفاوضات سوى مرتين. ومع الدعوة الآن لاستئناف محادثات السلام دون شروط مسبقة، فإن بناة السلام من النساء الأفغانيات يرغبن في الجلوس إلى الطاولة ويرغبن في إحداث التغيير أيضا.

وأخيرا، فإن هناك إحصائية إيجابية: إذ ارتفعت نسبة قرارات مجلس الأمن بشأن الحالات القطرية أو الإقليمية التي تتضمن صيغة تتعلق بالمرأة والسلام والأمن من ٥٠ إلى ٧٥ في المائة. ويجب أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات على الخطوط الأمامية. وازداد أيضا عدد القيادات النسائية وممثلات المجتمع المدني اللائي قدمن إحاطات إلى مجلس الأمن ازديادا كبيرا. وأشكر أعضاء المجلس على هذه الجهود واستمرار مشاركتهم في فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشارك في رئاسته حاليا السويد وبيرو بالتعاون مع المملكة المتحدة. ولكن يتعين علينا استخدام جميع القنوات الدبلوماسية المتاحة وكذلك النفوذ السياسي لضمان أن تحدث القرارات المتخذة في نيويورك هنا تغييرا في الميدان، لأن ذلك لا يحدث كما ينبغي بعد.

وينبغي لنا مواصلة رصد المشهد العام لعدم المساواة بين الجنسين في حالات النزاع وما بعد النزاع على نطاق أوسع. ويقدم لنا تقرير اليوم صورة عامة عن الكثير من المجالات المتبقية والتي لا نزال نواجه فيها تحديات فيما يتعلق بتحقيق التمثيل المتساوي للمرأة في العمليات الهامة التي تنفذها بلداننا. فعلى سبيل المثال، لا تزيد نسبة النساء الممثلات في برلمانات البلدان المتضررة من النزاع والبلدان الخارجة من النزاع على ١٦ في

المائة، وهي النسبة نفسها في العام الماضي والذي قبله. وهناك نسبة ٢٠ في المائة لتمثيل المرأة في البلدان التي تستخدم نظام تخصيص الحصص الانتخابية بالمقارنة إلى نسبة ١٢ في المائة فقط في البلدان التي لا تستخدم ذلك النظام. ولذلك السبب، فإننا نعرب عن تقديرنا لقيادة الأمين العام على هذه الجبهة، وندعو إلى اتخاذ تدابير خاصة بشأن الطريقة التي ندفع بها عملية المساواة بين الجنسين هذه في إطار الأمم المتحدة.

وقد زار المجلس لتوه جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل إجراء الانتخابات الحاسمة في البلد. ولا تزيد نسبة النساء المرشحات في تلك العملية على ١٢ في المائة من إجمالي المرشحين المسجلين فيها كما هو الحال في الانتخابات السابقة التي أُجريت قبل سبع سنوات، بينما تستمر معاناة النساء من التخويف. ومن بين الـ ١٧ بلدا التي اختارت نساء لتولي رئاسة الدولة أو الحكومة، ليس بينها بلد واحد خارج من النزاع حتى الآن. وأكرر القول نفسه مرة أخرى هنا مثلما فعلت في العام الماضي: فنحن بحاجة إلى الاستجابة لذلك النداء ومعالجة الأنماط التي تبيّنها لنا تلك الإحصاءات.

وسنواصل من جانبنا المتابعة مع المجلس بشأن الكيفية التي يمكننا بها معا التصدي لهذه الحالة بقدر أكبر من اليقظة وإحداث التغيير المنشود.

فليست فرص المرأة وحدها هي التي يستمر الحد منها. وفي العديد من حالات النزاع، فإن من المرجح أن تكون الفتيات أكثر عرضة للإبعاد من المدرسة الابتدائية بمعدل مرة ونصف مقارنة إلى الفتيان، وبالتالي تعاني مجتمعاتهن المحلية بأسرها من الانتكاسات. ويقتضي ازدياد عدد الأطفال الذين يحرمون من التعليم في مناطق النزاع استجابة وحلا ناجعا يشمل المدارس وإتاحة فرصة ثانية لتعليمهم.

وتتأثر معدلات زواج الأطفال أيضا بالحروب. ففي اليمن كان معدل زواج الأطفال ٦٦ في المائة عام ٢٠١٧و ٥٢ في المائة في العام الماضي و ٣٢ في المائة قبل اندلاع النزاع مؤخرا.

وكما هو متوقع للأسف، تصل معدلات الوفيات النفاسية ضعف المعدل العالمي تقريبا في حالات النزاع وما بعدالنزاع. فمن بين ٨٣٠ من النساء والمراهقات اللائي يتوفين يوميا لأسباب تتعلق بالحمل والولادة تموت منهن ٥٠٧ في البلدان التي تتسم بالهشاشة بسبب النزاعات والكوارث. ولمعالجة هذه المسائل، ودعم جهود تجديد الأسر والمجتمعات المحلية، فإننا بحاجة إلى استثمارات فعالة ومحددة الأهداف تعنى بالمرأة في مناطق النزاع. بيد أن هذا لا يتحقق بما فيه الكفاية حاليا، بالرغم من توفر النوايا الحسنة التي لا يمكن إنكارها إزاء خطة المرأة والسلام والأمن في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وليست عدم المساواة الواضحة هذه في وصول المرأة إلى الموارد نتيجة للنزاعات وحدها، بل هي انعكاس أيضا لعدم تحديد الأولويات المتعلقة باحتياجات المرأة وحصر مشاركة المرأة في المبادرات المحلية والأمور الهامشية فحسب. فقد شهدنا في منطقة الساحل – خلال زيارتنا إليها مع نائبة الأمين العام وممثلي الاتحاد الأفريقي والوزير فالستروم – الفقر المدقع الذي تعاني منه النساء والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وشهدنا كيف تعيش الأسر بلا إمدادات كهربائية في جزء من العالم يعدُّ الأكثر تعرضا لأشعة الشمس والأكثر ملاءمة من أي مكان آخر في العالم لتوليد الطاقة المستدامة من الطاقة الشمسية. ومع ذلك تفتقر العيادات إلى الكهرباء وتعوز النساء أجهزة التخزين الباردة لحفظ الأسماك أو المنتجات الطازجة اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي، الذي يسهم أحيانا في تحقيق السلام والأمن أكثر مما تحققه الجهود التي تبذلها القوات المسلحة.

وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات لا تزيد نسبة ملكية المرأة للأراضي على ١١,٥ في المائة فقط. وبالرغم من أن المساعدة الثنائية لتعزيز المساواة بين الجنسين في الحالات القطرية الهشة قد ارتفعت بنسبة ١٧ في المائة مقارنة بالعام الماضي، فإنها لا تمثل سوى ٥ في المائة من مجموع المعونة الثنائية التي تنفق على برامج

المساواة بين الجنسين بوصفها الهدف الأساسي. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، لم تزد المعونة المقدمة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمخصصة لتعزيز المساواة بين الجنسين على ٨ دولار فقط للفرد الواحد في العام الماضي. وفي العام نفسه، وثّقت الأمم المتحدة زيادة بنسبة ٥٦ في المائة في حوادث العنف الجنسي.

وفي الوقت ذاته تجمدت حصة المعونة الموجهة من خلال المنظمات النسائية غير الحكومية. ولم تعد التزاماتنا المالية ملائمة لمستوى اعتمادنا على تلك المجموعات. ومع ذلك، أُحرز تقدم لا يمكن إنكاره نتيجة لاستمرار تفضيل الإجراءات العديدة التي يتعين اتخاذها، فضلا عن التعاون مع المجتمع المدني المستهدف، بوصفهما طريقة للعمل. ولكن يجب أن يترجم هذا أيضا إلى إجراءات ملموسة واستثمار أفضل في هذه الفئات.

وقد خابت جهود المجتمع المدني والمنظمات النسائية بين تلك الأرقام القياسية للأحداث الجانبية المعقود على هامش الاجتماعات الحكومية الدولية. وتتمثل مناشدتنا في إعادة توجيه طاقاتنا ومواردنا. وأؤمن بتوفر النوايا الحسنة، ولا شك أننا جميعا ننشد ما هو أفضل للنساء والفتيات. لكن وعلى الرغم من المؤشرات المخيبة للآمال فيما يتعلق بالنساء والفتيات، بلغ الإنفاق العسكري العالمي ١,٧٤ تريليون دولار، وهو ما يمثل زيادة نسبتها ٥٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وتخصص بعض البلدان مزيدا من الأموال العامة للعنصر العسكري قياسا إلى إنفاقها على التعليم أو الرعاية الصحية. وتشير نسبة تسعين في المائة من المنظمات النسائية الشعبية العاملة في المناطق المتضررة بشكل مباشر من الإرهاب والتطرف العنيف إلى أن تدابير مكافحة الإرهاب الحالية تؤثر سلبا على الجهود المبذولة من أجل السلام وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

ويجب علينا التصدي للكثير من الانتهاكات المرتكبة ضد الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات المنتميات إلى الجماعات العنيفة، وكذلك التصدي لممارسات الوصم الاجتماعي والصعوبات الاقتصادية والتمييز التي يعانين منها عند عودتهن إلى ديارهن ومجتمعاتهن المحلية بسبب ذلك الانتماء.

ويمكن معالجة هذه التحديات على أفضل وجه من خلال إجراءات تحمي حقوق الضحايا وتعززها وتستند أساساً إلى قانون حقوق الإنسان. وتقف المدافعات عن حقوق الإنسان على الخطوط الأمامية وهنّ يخضن المعركة بمفردهن. ويموت كثير منهن ميتة موحشة بالأسلحة التي كان من المفترض أن تحميهن.

فلنستشرف آفاق المستقبل بأمل ووعي بما نحن قادرون على القيام به معاً. ويشمل ذلك ما يمكننا القيام به بالتعاون مع النساء، مثل شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تعززت بفضل الدعم المقدم من الحكومة الألمانية، وقد أنشئت بالفعل جهات التنسيق في ٣٠ من البلدان الأفريقية.

وإننا نستعدّ بالفعل للذكرى العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي ستكون فرصة لوضع معالم خطة للعقد المقبل بالتزامات وأولويات جديدة. وعلينا أن نبدأ الآن الاستعداد لتحقيق نتائج أفضل. ونحن بحاجة إلى مزيد من العلامات الإيجابية، من قبيل ما شاهدته في الصومال، حيث نحتاج إلى التعجيل في إحداث التغيير الإيجابي. وستكون هنالك فرص للجميع كي يُسهموا، بما في ذلك في اجتماع العام المقبل المتعلق بشبكة جهات التنسيق للمرأة والسلام والأمن الذي سينعقد في ويندهوك، والذي سيحمل رمزية خاصة لمن كانوا جزءاً من هذه الحركة لفترة من الوقت.

وأود الآن أن أشارككم ثلاث أولويات للعام ٢٠٢٠. لقد أقمنا الحداد في شهر آب/أغسطس من هذا العام على وفاة السيد كوفي عنان. وكان جزء من الإرث الذي تركه مناقشة الأمم المتحدة لاتفاقات السلام التي تشمل منح عفو شامل وقرارها بالتوقف عن دعمها. وأعتقد أن الوقت قد حان، بعد مرور عقدين من الزمن، لكي تعقد الأمم المتحدة مناقشة مماثلة

بشأن دعم مفاوضات السلام التي تُقصي المرأة والتوسط فيها والدفع لها. وهذه المسألة في يد المجلس. لقد أثارت النساء من المجتمع المدني هذه المسألة في المنتدى الذي دُعي المجلس إليه في وقت سابق من هذا الأسبوع، بمبادرة من السويد.

ثانياً، إن التزايد المطّرد في الدعم المقدّم من صندوق بناء السلام إلى مشاريع النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة واحدٌ من العديد من الأمثلة الإيجابية في هذا التقرير. والبحث عن السبل الكفيلة بتحقيق هدف نسبة الـ ١٥ في المائة كحد أدنى في جميع الكيانات والصناديق الأخرى المعنية بالسلام والأمن أمر مهم آخر يمكننا التركيز عليه في المستقبل. وبطبيعة الحال، فالبرمجة المشتركة بشأن سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد النزاع، وتناول مجالات قدرة المرأة على الصمود اقتصادياً وتعليمياً، والصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء في البيئات الهشة، ينبغي أن تكون في صدارة كل المناقشات المتعلقة بالتمويل.

وأخيراً، يتعين علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لحماية النساء الناشطات وبانيات السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان في البلدان المتأثرة بالنزاعات. ونحيي المشاركة التاريخية للمرأة الفلسطينية، التي تمثل المجتمع المدني، في مخاطبة مجلس الأمن للمرة الأولى. ونُثني على لجنة جائزة نوبل للسلام لتكريمها الدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد بسبب مناصرتهما لضحايا العنف الجنسي أثناء الحرب. وهذا من الأمثلة على أهمية هذه المسألة، التي تكرس لها زميلتي الممثلة الخاصة للأمين العام، براميلا باتن، كل وقتها وطاقتها.

لقد التقيت بالعديد من النساء اللاتي يتمتعن بشجاعة استثنائية في زياراتي العديدة في الآونة الأخيرة إلى الصومال وجنوب السودان ومنطقة الساحل، ولم تكن الزيارة التي قمت بها للاجئات من الروهينغيا استثناء. إن العديد منهن حاضرات هنا اليوم، لكن العديد منهن لم يتمكنّ من الحضور إلى هنا.

وفي عام ٢٠١٧، قُتل في البلدان المتضررة من النزاعات نصف النساء اللائي كُرّمن في الاحتفال السنوي لرابطة دور المرأة في التنمية، ولكن القائمة أطول بكثير عندما تشمل القيادات السياسية النسائية، والصحفيات، والعاملات في مجال العدالة، والعاملات في القطاع الأمني، ومن يُعتبرن مثليات ومثليين ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين، أو اللاتي يتحدين الأدوار الجنسانية التقليدية بأن ينخرطن ببساطة في الحياة العامة. وإن لدي رغبة قوية في أن نجد الإرادة السياسية للقيام بما هو أكثر من ذلك بشأن جائحة قتل النساء، التي شهدناها خلال هذا العقد الذي يوشك على الانتهاء.

إن التغيير بأيدينا. فلنعمل من أجل مؤشرات إيجابية في التقرير القادم، ولنكفل أن التقرير المقبل للأمين العام سيتمكن من إظهار أننا بدأنا نقلب الصفحة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة رندة سنيورة عطا الله.

السيدة رندة سنيورة عطا الله (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم اليوم بصفتي المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. كما أنني أتكلم بالنيابة عن فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن. إنني أخاطب مجلس الأمن بصفتي رائدة للسلام ومدافعة عن حقوق الإنسان شهدتْ الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة ووثقتْها وتحدثتْ عنها على مدار ثلاثة عقود. واليوم، أنقل إلى أعضاء المجلس أصوات النساء الفلسطينيات، اللاتي لا زلن يواجهن العنف والتمييز والحرمان والانتهاكات المنهجية لحقوقهن الإنسانية على أساس يومي.

خرجت ميرفت من منزلها ذات يوم، وهي من سكان البلدة القديمة بالخليل، لتُخرج القمامة فتعرّضت لهجوم عنيف على يد

مجموعة من المستوطنين. والجيران الذين سمعوا صرخات ميرفت شاهدوهم وهم يضربونها فطلبوا النجدة. كانت ميرفت في الشهر الرابع من الحمل في ذلك الوقت وأجهضت نتيجة الإصابات التي تعرضت لها.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي استيقظت سناء، المقيمة في القدس، لتجد الشرطة الإسرائيلية على باب بيتها. واستمعت إليهم، تلك الأم الشابة لطفلين، بذهول عندما أبلغوها بأنهم سيهدمون منزلها بحجة أن أسرتها لا تملك رخصة بناء. وقد أمهلوهم أسبوعاً واحداً لمغادرة المنزل.

وفي وقت سابق من شهر أيار/مايو الماضي، وأثناء مسيرات العودة التي جرت في الآونة الأخيرة على الحدود الشرقية لغزة، أصيبت نسرين، وهي أم لثلاثة أطفال، برصاصة في صدرها أطلقها الجيش الإسرائيلي. كانت نسرين تشارك في مظاهرات سلمية مع مجموعة من النساء والأطفال. وبعد ذلك بيومين، أصيبت آلاء برصاصة في البطن أثناء سيرها مع أصدقائها لتشاهد عرضاً راقصاً فولكلورياً قرب نفس الحدود.

تُرينا هذه القصص شكل حياة النساء والفتيات الفلسطينيات العاديات تحت الاحتلال. إنهن يعشن تحت خطر الهجمات العنيفة في أثناء ممارسة حياتهن اليومية. ويمكن أن تُنتزع منهن بيوتهنّ في أي لحظة. يلقي الخوف بظلاله على المشاركة في الحياة العامة.

وللاحتلال الإسرائيلي والأزمة الإنسانية الناجمة عنه جذور جنسانية عميقة، وهما يفاقمان أوجه اللامساواة بين الجنسين. تتحمّل النساء بصورة غير متناسبة عنف الاحتلال الذي يتحمله جميع الفلسطينيين، والذي له في كثير من الأحيان نتائج جنسانية. تواجه النساء الفلسطينيات الهجمات والتهديدات والترهيب والتمييز والقيود المفروضة على تحركاتهن من جانب الجيش الإسرائيلي على أساس يومي. وتعمَدُ قواتُ الاحتلال إلى إجراء المداهمات الليلية وتدمير الممتلكات والعنف عند نقاط التفتيش بصورة اعتيادية. تفقد النساء الفلسطينيات بيوتهن ولا يستطعن لم شملهن مع أسرهن بسبب القيود المفروضة على تصاريح الإقامة أو رفض منحها. وهنّ يتفرّجن على أزواجهن وأطفالهن وهم يتعرضون إلى الاعتقال أو الاعتداء أو القتل أمامهن. وكثيراً ما تعاني النساء من التعذيب الجنساني في السجون الإسرائيلية، ويتفاقم التمييز الذي تتعرض له اللاجئات من جراء التشرد.

ويعزز الاحتلال الهياكل الأبوية للمجتمع الفلسطيني. فيجب على النساء كسب العيش علاوة على مسؤولياتهن في رعاية الصغار أو المرضى أو المصابين، ما يتسبب غالباً في عزلهن عن مجتمعاتهن وعن الحياة العامة. وكثيراً ما تصبح النساء حارسات سجن على أطفالهن سعياً منهن إلى حماية أسرهن من العنف أو الاعتقال. يؤدي العنف السياسي في الحياة العامة إلى ارتفاع في أعمال العنف في الحياة الخاصة. فالعنف العائلي مرتفع إلى حدّ مذهل وقتل الإناث آخذ في الازدياد.

ولا تقتصر معاناة النساء على هذه الانتهاكات؛ فهنّ يُحرمن من الموارد اللازمة للتصدي لها. إن هشاشة الأحوال الناجمة عن الاحتلال تعني أن المرأة الفلسطينية لا تستطيع الوصول إلى العدالة وسبل كسب العيش. كما أثّرت التخفيضات الأخيرة على تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى أيضاً بشكل غير متناسب على حياة المرأة الفلسطينية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم. وقد كان لتدمير البنى التحتية أثر مدمر على الأسر وعلى حياة النساء والفتيات من خلال منعهن من الحصول على الغذاء والمياه والنظافة الصحية والكهرباء والرعاية الطبية المنقذة للحياة. وكما أشارت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة في عام ٢٠١٧، أدى الحرمان الاقتصادي وارتفاع مستويات البطالة، المتفاقمان بسبب ضغط الاحتلال، إلى جعل المرأة الفلسطينية عرضة للعنف.

ولن يؤدي توفير المزيد من الموارد من أجل المرأة الفلسطينية إلى جعلها أقل عرضة للعنف فحسب، بل إنه أمر أساسي لمشاركتها في مجتمعاتها المحلية.

فبالنسبة للمرأة، كان الخوف والحرمان المصاحبان للاحتلال يعني عدم قدرتها على المشاركة في الحياة العامة أو الدفاع عن حقوقنا. وقد قلص الاحتلال الإسرائيلي الحيز المتاح لوجود مجتمع مدني حر ومستقل عن طريق حظر المظاهرات السلمية واضطهاد الصحفيين الذين ينتقدون الاحتلال. وتتهم إسرائيل المدافعات عن حقوق الإنسان بالتحريض. وفي تموز/يوليه، سار الآلاف من النساء الفلسطينيات على الحدود الشرقية لقطاع غزة في احتجاجات سلمية ضد الاحتلال. وأطلق القناصة الإسرائيليون النار على المتظاهرين واستخدموا الغاز المسيل للدموع ضدهم، مما أدى إلى إصابة آلاف المدنيين وقتل ١٠٠ تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف الجيش متطوعين المجتمع المدني – بما في ذلك العاملين في المجال الطبي – على الرغم من أنه يمكن التعرف عليهم بوضوح من خلال الزي الذي يرتدونه. ويتم الاعتداء على الصحفيات اللاتي يقمن بالإبلاغ عن النزاع واحتجازهن. ويؤدي الانتقام منهن لما يقمن به من عمل إلى منعهن من تقديم تقارير عن الاحتلال. وهذا يؤدي إلى زيادة تهميش صوت المرأة من المجال العام.

ومن خلال التزام مجلس الأمن بالمرأة والسلام والأمن، فقد أقر بأهمية المشاركة الهادفة للمرأة وأنه بدون المرأة، لا يمكن أن يتحقق السلام. وتعد حياة المرأة الفلسطينية دليلا على أنه لم يتم الوفاء بهذه الالتزامات. وعلى الرغم من أن المرأة كانت في طليعة حركة التحرير الفلسطينية، وعملت السلطة الفلسطينية مع القيادات النسائية الشعبية من أجل وضع خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإن قلة منهن كانت ممثلات في محادثات السلام. إن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا، سواء بصفتها مفاوضات أو مستشارات تقنيات، على الرغم من الأدلة الواضحة على أنها كثيرا ما كانت ذات أهمية حاسمة في العمل عبر الانقسامات السياسية، ودعم بناء السلام على مستوى القواعد الشعبية، وتوفير الخبرة الأساسية بشأن حقوق الإنسان ومسائل مثل الصحة والحصول على الموارد.

ولم يتم تخصيص مساحة كافية لدمج شواغل المرأة الفلسطينية في العمليات السياسية الرئيسية، بما في ذلك من أجل إقامة الدولة الفلسطينية وتحقيق المصالحة الوطنية. إن تمثيل المرأة في المناصب الرئيسية لصنع القرار، بما في ذلك في مؤسسات السلطة الفلسطينية، لا تكاد تصل إلى ٥ في المائة. وهناك ٤ أعضاء فقط من بين ٣٠ عضوا من فريق المصالحة الداخلية من النساء. ولم تتم استشارة المرأة الفلسطينية في تشكيل الاستجابات السياسية أو الإنسانية في بلدنا، ولذلك تم تجاهل احتياجاتنا.

وقد زاد من تعقيد وضع المرأة الفلسطينية اليوم وجود أزمة حقيقية وخطيرة في الشرعية والثقة في الأمم المتحدة. لقد أنشئ مجلس الأمن لصون السلم والأمن، لا لإدارة النزاعات. ويجسد تلك الأزمة عجزه المزمن عن اتخاذ إجراءات فعالة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، مع أمل ضئيل في أن يتغير ذلك. بل على النقيض من ذلك، تواصل الدول الأعضاء الاتجار بالأسلحة وتقديم الدعم السياسي إلى إسرائيل، بينما تواصل إسرائيل فرض السياسات والممارسات التي تشكل انتهاكات واضحة للقانون الدولي.

إن الاحتلال الإسرائيلي وتفشي ثقافة الإفلات من العقاب لم تدمير حياة الفلسطينيين من النساء والرجال فحسب؛ بل وعرضت السلام والأمن في جميع أنحاء الشرق الأوسط للخطر. ولا يمكن أن يواصل المجتمع الدولي إغفال محنة شعب بلدي، الذي تحمل أطول احتلال في العالم. وندعو مجلس الأمن إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودعم حقنا في تقرير المصير.

وندعو إلى إنهاء الاحتلال بوصفه الخطوة الأولى صوب بناء السلام وأن تكون المرأة في طليعة هذه الجهود.

ولذلك، يجب أن يعمل مجلس الأمن على ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في منع نشوب النزاعات، والتحول الديمقراطي، وجهود المصالحة، وأي عمل إنساني؛ وأن يدعو السلطة الفلسطينية إلى تنفيذ خطة عملها الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ بتخصيص أموال كافية وتوفير دعم سياسي مستمر ورفيع المستوى من أجل المشاركة المجدية للمرأة الفلسطينية في جميع مراحل عمليات السلام؛ وأن يدعو إسرائيل إلى إنهاء احتلالها العسكري وتوسعها الاستيطاني، والالتزام بإيجاد حل سياسي، والكف فورا عن انتهاك التزاماتها بموجب القانون الدولي؛ وأن يدعو الدول إلى وقف تصدير الأسلحة إلى إسرائيل، حيث يكون هناك خطر من إمكانية استخدامها لارتكاب انتهاكات خطيرة لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، تماشيا مع معاهدة تجارة الأسلحة. ويجب محاسبة الحكومات وشركات الأسلحة وتجار الأسلحة على نقل الأسلحة في الحالات التي تؤجج النزاع وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي.

كما يجب على مجلس الأمن أن يعمل على وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عن التجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان للنساء من جانب القوات الإسرائيلية أو أي جهة فاعلة أخرى؛ والتأكد من أن تكون جميع الجهود الإنسانية مراعية للمنظور الجنساني؛ واستخدام جميع الأدوات المتاحة له لكفالة المشاركة الهادفة للمرأة وأن يتم إدراج التحليل الجنساني في أي مناقشات للحالة، بما في ذلك بإضافة الأرض الفلسطينية المحتلة في جدول أعمال فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، ودعوة النساء ممثلات المجتمع المدني إلى تقديم إحاطة إلى المجلس أثناء المناقشات المتعلقة ببلدان محددة.

إن المرأة الفلسطينية التي نشأت تحت الاحتلال ما برحت تتصدر الدفاع عن أراضينا وبيوتنا وأسرنا. ولا نزال نقود الجهود للمطالبة بالمساءلة والدعوة من أجل تحقيق المساواة. ولذلك، فليس من حقنا فحسب، وإنما لدينا القدرة والخبرة الفنية والتجربة لتمهيد الطريق نحو إقامة سلام مستدام وعادل ودائم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيدة سنيورة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة فالستروم (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): قد يكون أعضاء المجلس مدركين أنه عندما افتتحت محادثات السلام الرسمية بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية في هافانا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كان مفاوضا واحدا فقط من أصل ٢٠ مفاوضا حول الطاولة من النساء. وبعد ذلك بسنة، نظم قادة المجتمع المدني مؤتمر القمة الوطني الأول من نوعه بشأن المرأة والسلام، ونتج عن ذلك المؤتمر طلب واضح لإجراء عملية سلام شاملة. وبعد ذلك بعامين، شكلت النساء ٢٠ في المائة من فريق الحكومة التفاوضي و ٤٣ في المائة من ممثلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

فماذا حدث؟ لقد ساهمت هؤلاء النساء، من خلال تنظيم أنفسهن، بطرق حاسمة في جهود صنع السلام، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق جدول الأعمال. وتناولت النساء بعض المظالم الأساسية للمجتمعات المحلية المتأثرة، مثل استعادة الأراضي والحق في العدالة وتقديم التعويضات للضحايا. وعلاوة على ذلك، تفاوضت النساء بشأن وقف إطلاق النار، مما أدى بالتالي إلى تحسين الأوضاع الأمنية المحلية في البلدات والقرى في جميع أنحاء البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، بسبب مطالب المفاوضات والمجتمع المدني، اتخذت القوات الثورية عددا من تدابير بناء الثقة –

مثل القيام بعملية اعتذار وإطلاق سراح الأطفال الجنود – مما أتاح استمرار العملية، وبالتالي زيادة المساءلة. وأخيرا، قامت النساء ببناء تحالفات وحشدت الدعم العام لصالح محادثات السلام. ومن خلال إصلاح العلاقات في المجتمعات المتضررة من النزاع، وضعت النساء والمجتمع المدني الأساس لجهود بناء السلام اللازمة للنجاح الطويل الأجل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم. إن اتفاق السلام في كولومبيا يشكل نموذجا يحتذى عندما يتعلق الأمر بالإدماج. وكانت المرأة عاملا رئيسيا في نجاح عملية السلام وستكون مشاركتها المستمرة أمرا أساسيا في تنفيذها، فضلا عن توطيد السلام.

وأشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/900)، الذي قدم قراءة تقشعر لها الأبدان، في جزء منه، كما عرض علينا تحديا هائلا.

وأشكره أيضا على قائمة الأشياء التي عرضها هنا وينبغي أن تؤديها منظومة الأمم المتحدة، ونحن الدول الأعضاء أيضا. ويحدوني الأمل في أن نأخذها نحن جميعا معنا، إلى أوطاننا ونبدأ في تنفيذها.

ونرحب بالتركيز على المشاركة في مناقشة هذا العام، وأود أن أشكر بوليفيا على التشديد على الإدماج السياسي والانتعاش الاقتصادي. كما نشكر السيدة رندة سنيورة عطا الله، المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي؛ والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والأمين العام، على إسهاماتهم القيِّمة.

إن المشاركة لا تتعلق بعدد المشاركين بل بما لهم من تأثير؛ وتتعلق بالاعتراف بأنهم طرف في السلام؛ والتأكد من مراعاة أوضاع النساء والرجال عند إعداد خطط الاقتصاد، والبنية التحتية، والنظام القضائي.

ويتجلى هذا في منطقة الساحل، حيث يرتبط تناقص فرص كسب الرزق ارتباطا مباشرا بمخاطر النزاع، وتقوم النساء بدور كعوامل تغيير. وقد سُعدت بزيارة المنطقة في صيف هذا العام مع زملاء من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي منطقة بحيرة تشاد، حيث يواجه السكان فعلا أزمة غذاء وتغذية، استمعنا إلى الكيفية التي أدى بها تقلص البحيرة وتزايد انعدام الأمن، إلى عواقب وخيمة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم بشكل تقليدي على أنشطة صيد الأسماك. وقد أخبرتنا الصيادات اللواتي التقينا بهن في قرية بول أنهن لم يكن يتمنين سوى ثلاثة أشياء وهي: قوارب أكبر، وشباك أفضل، وعدم التعرض للإغتصاب. لقد تعرض العديد من النساء والفتيات اللواتي التقينا بهن للعنف وعدم المساواة، وهن يسعين الآن إلى استخدام خبراتهن لتحويل المجتمعات والهياكل. وقد شعرنا بالتفاؤل عندما رأينا النساء يجتمعن معا في شبكات من أجل التصدي للتحديات التي يواجهنها، بما في ذلك الصحة الجنسية والحقوق الإنجابية وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية.

وتبين الأدوار التي قامت بها النساء وما زلن يقمن بها في كولومبيا ومنطقة الساحل الحاجة الواضحة جدا إلى إشراك المرأة في جميع جوانب صنع القرار، وكيف يؤدي ذلك بدوره إلى سلام أكثر استدامة. وهذا هو السبب في أننا، بصفتنا عضوا في المجلس، ما زلنا نسأل: أين المرأة؟ ولن نكون ذوات فاعلية أكثر من أي وقت مضى ما لم نترجم خطة المرأة والسلام والأمن إلى عمل ملموس ونوائم الاستجابات بحسب الحالات المحددة المدرجة في خطتنا.

لقد حقق ذلك نتائج. فجميع البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام لديها الآن ولايات تشمل المرأة، والسلام والأمن. والمناقشات التي تجري في المجلس تعد أكثر استنارة كما أن الولايات أكثر دقة، والقرارات التي تتخذ أكثر شمولا، وزاد عدد مقدمي الإحاطات من منظمات المجتمع المدني بدرجة كبيرة،

مما أدى إلى تحسين المدخلات. وفي تموز/يوليه، وللمرة الأولى – ونأمل ألا تكون الأخيرة – يوجد تكافؤ بين الجنسين من مقدمي الإحاطات الإعلامية إلى المجلس. غير أن الاتفاقات في مجلس الأمن أو التقدم الذي نحرزه في عملنا لا يُترجم تلقائيا إلى تغيير للحقائق على أرض الواقع. فيحتاج الأمر إلى تغيير في العقلية، وتحول في التحليل وتحول في العمل.

فأولا وقبل كل شيء، يتطلب إحراز تقدم ملموس تحقيق الملكية والمساءلة على أعلى المستويات القيادية في منظومة الأمم المتحدة، وفيما بيننا نحن الدول الأعضاء. وفي الأمم المتحدة، ينبغي تقييم الممثلين والمبعوثين الخاصين استنادا إلى كيفية تنفيذهم وإنجازهم ما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

ثانيا، يجب أن تؤخذ الخطة على محمل الجد في الميدان. ويجب وضع كبار ذوي الخبرة الجنسانية في البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام في مناصب استراتيجية.

ثالثا، لا بد دوما من أخذ البعد الجنساني في الحسبان في كافة عمليات التخطيط الاستراتيجي في حالات النزاع، وألا يكون أبدا مجرد إضافة، أو فكرة طارئة. وهذه النهج يجب أن تتغلغل في جميع القطاعات، سواء كانت عسكرية أو شرطية أو مدنية.

رابعا، يجب على البعثات أن تكثف الجهود الرامية إلى التعاون مع المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية.

خامسا، نحن بحاجة إلى تحسين التحليل. ويجب أن يشمل تحليل النزاع الذي يُسترشد به في اتخاذ القرارات المساواة بين الجنسين. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لجعل أوضاع النساء والرجال جلية في كل سياق. وينبغي أن تكون البيانات المصنفة حسب نوع الجنس بحدها الأدنى في التقارير الواردة من الميدان، بما في ذلك في التقارير المقدمة إلى المجلس.

وأخيرا، ينبغي أن تراعي ميزانيات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الاعتبارات الجنسانية. وقد تشاطرنا توصيات أكثر تفصيلا بشأن جميع هذه الجوانب مع الأمين العام.

وما زلنا نشهد الكثير من عمليات حفظ السلام التي يتجلى فيها غياب المرأة. وينبغي ألا يعد هذا أمرا مقبولا. وأود أن أبدد مرة واحدة وإلى الأبد، أربع خرافات بشأن المسائل الجنسانية في مجال الوساطة من أجل السلام.

الخرافة الأولى أن هناك قضايا متميزة للمرأة. ففي حين يؤثر النزاع على النساء والرجال بشكل مختلف، فإن ذلك لا يعني أن بعض المواضيع تتعلق بأحد الجنسين فقط.

الخرافة الثانية أن عمليات السلام تبدأ على طاولة المفاوضات. حيث تُدعى النساء عادة عندما تكون المحادثات الرسمية معقودة فعلا، بعد فترة طويلة من بدء المشاورات ووضع الخطط السابقة على المفاوضات بالفعل. ففي المراحل المبكرة، تمس الحاجة إلى مجموعة واسعة من وجهات النظر بشأن بواعث النزاع والسلام.

الخرافة الثالثة هي أن الوساطة سحر سياسي في غرف يسبح فيها الدخان – أو كما قال بعضهم؛ رجال في فنادق خيالية. إن الوساطة ليست لعبة سياسية تؤديها شخصيات غامضة ذات جاذبية سياسية. إن هذه النظرة الضيقة للوساطة تجازف بإغلاق الباب أمام العديد من النساء ذوات المهارة. وهناك مجموعة من الأشخاص الذين يتحدون تلك الخرافة بين الحاضرين اليوم – ممثلات لخمس من شبكات إقليمية للنساء الوسيطات. وهن يتمتعن بخبرات مدهشة كمفاوضات ووسيطات، ومتخذات قرارات سياسية، وقائدات للمجتمع المدني وخبيرات، ويجب أن تعترف بهن وتستفيد منهن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها.

والخرافة الرابعة هي أننا بحاجة إلى المزيد من الأدلة. فكثيرا ما تحتاج النساء إلى تقديم الأدلة على فوائد مشاركتهن لتبرير

مشاركة المرأة. أما النظراء من الذكور فلا يلزمهم أبدا القيام بذلك. وينبغي أن تكون المرأة قادرة على المشاركة لمجرد أنه من حقها القيام بذلك. وأعتقد أن إدماج النساء الوسيطات من جميع أنحاء العالم سيؤدي إلى تغيير ديناميات عمليات السلام.

ما من امرأة تحتاج أن تُمنح صوتا؛ فلكل شخص صوت. وما يلزم هو المزيد من الإصغاء. وكان من دواعي سرور السويد استضافة أول منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن المرأة والسلام والأمن في وقت سابق من هذا الأسبوع، حيث سنحت الفرصة لأعضاء مجلس الأمن للاستماع إلى أكثر من ٥٠ من ممثلي المجتمع المدني. ومن بين المواضيع العديدة التي أثارها ممثلو المجتمع المدني الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية، والاستثمار في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومعالجة مسألة المساواة بين الجنسين ضمن جهود الإنعاش الاقتصادي. كما طالبوا مجلس الأمن بأن يعمل كنموذج يُحتذى به، وكمؤثر داخل المنظومة.

إن تمكين المرأة وزيادة مشاركتها السياسية أحد أكثر الأدوات فعالية للنهوض بالسلم والأمن العالميين. وهما أيضا شرط مسبق لمنع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، اللذان ما زالا يؤثران للأسف، في عدد مروع من النساء كل يوم. إننا نحيي الجهود البطولية لنادية مراد، ودينيس ماكويغي الفائزتين بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨، اللتان تعالجان ما يتعلق بالنساء من ضحايا ذلك العنف، وتتكلمان باسمهن، وتلتمسان العدالة لهن. إن عملهما، وكذلك عمل الآلاف من بناة السلام النشطاء والمدافعات عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ينبغي أن يكون مصدر إلهام لنا جميعا.

وفي الختام، أود أن أضع تحديا لجميع الحاضرين قبل عام ٢٠٢٠. بعد سنتين سيكون قد مضى على القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عشرون عاما. وبحلول ذلك الوقت، علينا أن نضمن أن الالتزامات التي تعهدنا بها ذات أهمية. دعونا نتعهد جماعيا – سياسيا وماليا – بضمان أن تصبح الخطة ذات أولوية وحقيقة واقعة.

السيدة براندت (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على نظرتهم المتعمقة ومشورتهم العاجلة – أي ”قائمة ما يتعين فعله“، كما دعاها الوزير فالستروم.

كما أود أن أعلن أن مملكة هولندا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلى به بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وإذا أردنا أن نبني السلام والأمن الدائمين، فإننا بحاجة إلى المرأة. وهو أمر بتلك البساطة ويتفق مع الحس السليم. ونحن جميعا الحاضرون هنا نؤيد ذلك. ففي نهاية المطاف، فإن مجلس الأمن هو الذي اتخذ بالإجماع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قبل ١٨ عاما. وفي وقت لاحق، اتخذت عدة قرارات أخرى، مما زاد تعزيز التزامنا تجاه المرأة والسلام والأمن. لقد فعلنا ذلك لأنه أمر يتعلق تماما مع الحس السليم؛ ولأننا نعلم أنه حينما تشارك المرأة، هناك فرصة أفضل لتحقيق السلام الدائم؛ ولأننا نعلم أن السلام الشامل سلام دائم.

وإذا كنا نعلم كل ذلك وإذا كان الأساس المنطقي بهذا الوضوح، فلماذا لا تزال المرأة مستبعدة من عمليات السلام؟ ولماذا لا تزال المرأة لا تشكل سوى نسبة ٨ في المائة من المفاوضين – وهي نسبة لم تزداد في الأعوام الأخيرة؟ وبينت الإحصاءات بوضوح اليوم المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهل ذلك لأننا، بالرغم من أننا نعلم، لانزال لم نتمكن من تغيير نمط تفكيرنا بما فيه الكفاية، وتغيير الطريقة التي نفكر بها في القيادة والأدوار والسلطة؟ وهل لذلك لم نتصرف بالسرعة اللازمة؟

إننا نرى الأمر نفسه في عالم الأعمال التجارية. وبينت البحوث أن المجالس المتنوعة بوجود الرجال والنساء على رأسها تؤدي أداء أفضل وتحقق زيادة في الأرباح فعليا. ولذلك نعلم أن هناك بيان جدوى واضحا، لكننا لا نرى إحراز أي تقدم.

ونرى الأساس المنطقي ولكن لا نتصرف بشأنه، لأننا لم نغير من نعتبرهم قادة ومن نقدر خبرتهم وقرارهم تقديرا كبيرا. وينطبق الأمر نفسه على إشراك المرأة في مجال السلام والأمن. وفي حرصنا على وقف العنف، نفسح المجال حول الطاولة أولا لمن رفعوا الاسلحة، وهم إلى حد كبير الرجال. فالنساء، اللائي نعلم أنهن يكتسين أهمية بالغة لإيجاد حلول سلمية، يتم تجاهلن أو استبعادهن إلى المسار الثاني أو الثالث، بالرغم مما نعرفه.

ولذلك السبب نحن سعداء لأن تركيز هذه المناقشة ليس على لماذا نمضي بل كيف نمضي من المعرفة إلى الإيمان حقا ومن ثم العمل. ويمكننا أن نعمل في منظماتنا وبلداننا بالذات بإدراج المرأة في عمليات صنع القرار ومن خلال خطط العمل الوطنية. وحينما يتعلق الأمر بالمرأة والسلام والأمن، أظهر المجلس أنه، إذا أراد أن يتصرف، فإنه يستطيع. فعلى سبيل المثال، تدعو ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الآن إلى مشاركة المرأة الكاملة والفعالة في صنع القرار. أما بالنسبة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد طلب المجلس زيادة عدد النساء وضمان مشاركتهن المجدية في جميع جوانب العملية. وكما أشار الأمين العام، حققنا الآن زيادة كبيرة في عدد الإناث من مقدمي الإحاطات الإعلامية، بما في ذلك ممثلات المجتمع المدني، وفي ٨ آذار/مارس، عقدنا جلسة للمجلس بوجود أغلبية الثلثين من النساء حول الطاولة للمرة الأولى.

وشرعنا في التصدي للإفلات من العقاب على العنف الجنسي في حالات النزاع باستخدام الجزاءات من خلال إدراج معيار قائم بذاته بشأن العنف الجنسي في نظام الجزءات المفروضة على جنوب السودان. وفي يوم الاثنين الماضي عزز اجتماع صيغة آريا مجددا الرسالة التي مفادها أن الجزاءات أداة يمكن أن يستخدمها المجلس بشكل أكثر فعالية حينما يتعلق الأمر بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله لترجمة ذلك إلى تغيير على أرض الواقع، ولكنني أوافق على أن علينا أن نقاوم التشاؤم. فإذا انتقلنا حقا من المعرفة إلى العمل، يمكننا إحراز مزيد من التقدم معا. وأود أن ألفت الانتباه إلى مجالين يلزمنا أن نعمل فيهما الآن.

ويتمثل المجال الأول في أننا بحاجة إلى الوقوف بحزم ضد أعمال العنف التي ترتكب ضد القيادات النسائية، لأنه هؤلاء النساء اللائي ينشطن تحديد في تقديم الدعم والإسهام في عمليات السلام هن من يستهدفهن من ليس لهم مصلحة في تحقيق السلام. ويكفي مجرد التفكير في النساء المدافعات عن حقوق الإنسان اللائي قتلن منذ التوقيع على اتفاق السلام في كولومبيا، أو التفكير في النساء الشجاعات اللائي عملن في نيجيريا وقتلن بسبب إنقاذ حياة نساء أخريات. ويجب علينا أن ندافع عنهن وأن نتخذ إجراء. ويضطلع المجلس بدور بالغ الأهمية في منع مثل ذلك العنف المروع والتصدي له.

والمجال الثاني هو أننا بحاجة إلى أن نكون أفضل في التعلم من الأعمال الناجحة. وكما أشار الوزير فالستروم من فوره، فإن اتفاق السلام الشامل في كولومبيا لعام ٢٠١٦ قدم مثالا دوليا لمشاركة المرأة. واضطلع المجتمع المدني بدور كبير بالمطالبة بعملية سلام شاملة للجميع، ولذلك شهدنا زيادة كبيرة في النسبة المئوية للنساء الأعضاء في فريقي التفاوض ولإسهام النساء في عملية السلام على جميع المستويات. وعلينا أن نتعلم من ذلك ونجعل ذلك واقعا في أجزاء أخرى من العالم أيضا بتعيين وسطاء من الإناث وضم النساء إلى طاولة المفاوضات في أماكن مثل سورية اليمن.

إن النساء المرشحات موجودات. والنساء على أتم استعداد للاضطلاع بدورهن. وينبغي أن نتأكد من أنه يمكنهن ذلك. وأعتقد أننا استنفدنا كل الأعذار. إننا نعلم، ولذا نحن الآن بحاجة إلى العمل. فلنمكن النساء من المشاركة. ولنعمل على حماية من يفعلن ذلك. ولنستمع لهن ونمكنهن. إن النساء على

استعداد، ومن المؤكد أننا ينبغي أن نكون كذلك أيضا. فمعا يمكننا أن نجعل السلام الشامل للجميع واقعا.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكركم، سيدي الرئيس، ونشكر وفد بلدكم على اختيار هذا الموضوع الهام لمناقشة اليوم المفتوحة. كما نشكر الوزيرين على انضمامهما إلينا. لقد وجدت إحاطتيهما الإعلاميين قويتين للغاية، ومن الأمور الممتازة أنهما أمضيا وقتا ليكونا معنا اليوم. إن الوزير فالستروم مواظب على القيام بزيارات لمجلس الأمن، وهو أمر يلقى غاية الترحيب، وأعتقد أن كل ما أستطيع قوله هو إنني أؤيد كل التأييد ما قاله كلا الوزيرين في المجلس اليوم. ونشكرهما جزيل الشكر على ذلك. إن هذه فرصة هامة للغاية. ونشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة رندة سنيورة عطا الله.

وأود أن استطرد قليلا، لو سمحتم، لأكرر ما قلته في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر عن مضمون الإحاطات الإعلامية التي تقدم للمجلس (انظر S/PV.8373)، ولكننا نعتقد أن إسهام المجتمع المدني أمر أساسي. وأود أن أشارك من يقدمون التهنئة إلى الفائزين بجائزة نوبل للسلام. وأعتقد أن ذلك في هذا العام يمثل إشارة هامة للغاية إلى الأهمية البالغة لأعمالهما، ليس من أجل المجتمعات المحلية التي تستفيد منه ويوفر لها الحماية فحسب، بل لما يقدمانه عموما لأولويات المجتمع الدولي حينما يتعلق الأمر بوضع مسألة النساء والفتيات، والمرأة والسلام والأمن، في صميم عملية وضع السياسات.

وقبل عامين من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نحن سعداء للغاية لإتاحة هذه الفرصة الهامة للتفكير في التقدم المحرز وللنظر في ما يمكن القيام به من عمل إضافي. إن مسألة تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا ليست مجرد مسألة أخلاقية. إنما هي، بشكل أساسي، مسألة اقتصادية. فالبلدان التي تتيح تكافؤ الفرص لجميع سكانها، وسبل الحصول على العدالة والخدمات والمشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية للبلد من المرجح أن تحقق الازدهار والرخاء بصورة أكبر من البلدان التي لا تفعل ذلك. وبالأساس، فإن تمكين نصف سكان البلد من المشاركة الكاملة يزداد فيها احتمال تحسين النمو الشامل للجميع والاستدامة. وأعتقد أن تلك من النقاط الاقتصادية الهامة للغاية التي يتعين علينا جميعا أن نأخذها بعين الاعتبار.

وبطبيعة الحال، جادلت قرارات المجلس المتعاقبة بإن المزيد من التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة عنصر رئيسي من عناصر منع نشوب النزاعات. وأعتقد أن كل ذلك جزء من خطة الأمين العام الأساسية. فهو تكلم بقوة كبيرة اليوم. ونحن نشيد بقيادته وبقيادة الأمانة العامة ونتطلع إلى المزيد من العمل معهما. وحينما تشارك النساء مشاركة مجدية في عمليات السلام، يزداد احتمال أن يدوم الاتفاق الناتج عن مشاركتهن بنسبة ٣٥ في المائة ليصل إلى ١٥ عاما على الأقل. وسيكون أكثر شمولا للجميع وبالتالي يخدم بصورة أفضل المجتمعات المحلية التي يمثلها. وأود أن أكرر ما قاله وزير خارجية السويد عن أهمية أن تكون مشاركة المرأة حقا من حقوقها وليست مكافأة لها.

وفيما باتت النزاعات في جميع أنحاء العالم أكثر تعقيدا وتواجه عمليات السلام الرسمية خطر التعثر، لم يسبق مطلقا أن كانت الحاجة إلى جهود المرأة في معالجة النزاعات أكثر إلحاحاً ولا أكثر أهمية. وفي هذا الصدد، فقد سُررنا في المملكة المتحدة بدعوة أعضاء من الوسيطات على مستوى شبكة الكمنولث إلى نيويورك في هذا الأسبوع لتبادل الخبرات مع شبكات إقليمية أخرى للوسيطات واستكشاف السبل الكفيلة بدفع هذه الخطة قدما بفضل جهدهن الجماعي. وأعتقد أن شبكات الوساطة هذه، بغض النظر عن انتمائها ومنشأها، تشكل موردا هاما بالنسبة لنا جميعا. وقد تمكنت المديرة التنفيذية من إعطاء لمحة عن بعض أهم الأعمال المُضطلع بها على أرض الواقع. وأنا على ثقة بأنه سيُسعدهن العمل على نحو أوثق مع الأمم المتحدة.

يوضح الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة أن تمكين المرأة لا يقتصر على اتخاذ الإجراءات المجتمعية. بل إنه يقتضي أيضا التصدي لتحديات عامة ومسائل هيكلية وبلوغ جوهر الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة وممارسة حقوقها الأساسية. وتماشيا مع ذلك، أعدّت المملكة المتحدة خطة عمل وطنية على نطاق الحكومة تلتزم بموجبها بزيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتعزيز المبادرات الرامية إلى منع العنف الجنساني ومواجهته. وأوصي جميع البلدان التي لم تعتمد خططا كهذه بفعل ذلك. ونوصي أيضاً بتوقيع الاتفاق الطوعي للأمم المتحدة المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، الذي أتى كذلك على ذكره الأمين العام اليوم.

كثيرا ما نسمع عن أهمية تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع السياسات. وكمثال على ذلك، أتاحت المملكة المتحدة للمرأة إمكانية الاضطلاع بجميع الأدوار العسكرية، ونحن على وشك بلوغ هدفنا المتمثل في تشكيل النساء نسبة ١٥ في المائة من قواتنا المسلحة. وليست هذه نسبة كافية ولكننا نعتقد أنها بداية جيدة.

وقد لا يعلم الممثلون أن ثمة اليوم حاملة طائرات بريطانية ترسو قبالة ستاتن آيلاند. وهي تقوم بزيارة ودية إلى نيويورك. وأود أن أشدد على كلمة ”ودية“. ولكن أود أيضا أن أشدد على أن ١٣ في المائة من بحارة تلك السفينة هم من النساء. فمن بين ٦٥٠ عسكريا على متن السفينة، هناك ٨٣ امرأة. وهو أكبر عدد يسجله أسطول البحرية الملكية لدينا. وكما قلت، فإن هذه نسبة غير كافية ولكنها بداية طيبة، وأملنا كبير في تعزيز هذه النسبة.

أود أن أتكلم قليلا عن التعليم، الذي يشكل عاملا أساسيا لتحقيق طموحنا. وهذا يعني تعليم النساء والرجال والفتيان والفتيات إذا ما أردنا تغيير المواقف والسلوكيات. ونحن ننفذ حملة تحت شعار ”لن يُخلف الركب أيّ فتاة“، والتي تهدف إلى تمكين النساء والفتيات من خلال التعليم الجيد، بما في ذلك التعليم في حالات الطوارئ. وأود التشديد على كلمة ”جيّد“. وقد تم الاضطلاع بقدر كبير من العمل الممتاز في جميع أنحاء العالم من أجل إلحاق الفتيات بالمدارس. وكان لي سابقاً شرف الاضطلاع بمهام سفيرة بريطانيا لدى أفغانستان. ورأيت كيف أن التحاق الفتيات بالمدارس هناك يغير مجرى حياتهن. أما التحدي المقبل فهو أن نجعله تعليماً جيداً حقاً حتى يتسنى لهن اكتساب المهارات والأدوات اللازمة للتمكن من الاضطلاع بدور كامل في الحياة السياسية والاقتصادية لبلدهن عندما يكبرن. وقد أيّدنا، في إطار تلك الحملة أيضاً، إعلان المدارس الآمنة. ونعتقد أن ذلك يمثل خطوة هامة إلى الأمام.

وتحدثنا أيضاً عن العنف الجنسي والجنساني. ويمنع ذلك العنف، بطبيعته، المرأة من المشاركة النشطة في المدارس وفي القوة العاملة وفي المجالات السياسية والاقتصادية الأخرى. وأود أن أؤيد ما قالته الوزيرة الهولندية بوجه خاص بشأن المجاهرة بمناهضة العنف ضد القيادات النسائية لأنهن من سيدفع بهذه الجهود إلى الأمام في الوقت الراهن، ونحن نؤيدها في ذلك.

وأخيرا، بينما نتطلع بشكل جماعي إلى عام ٢٠٢٠، ينبغي أن يواصل جميعا رفع سقف طموحنا. وأود أن أردد بوضوح ما قالته الوزيرتان والممثلون الآخرون بشأن ضرورة ترجمة خططنا إلى تنفيذ ملموس. إنني أعتقد أن هذا أمر هام جدا. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من مواصلة معالجة هذه المسائل في مجلس الأمن. وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى اقتباس الوزيرة فالستروم قولَ النساء اللواتي التقتهن وكُنّ يرغبن في زوارق وشبكات أكبر حجما، وألا يُغتصبن. وهذه الجملة البسيطة جدا غنية بالدلالات والوصف. وإذا لم نفعل شيئا آخر، فيجب أن يكون بوسعنا تزويدهن بما يطالبن به من معدات أفضل وتحسين ظروف سلامتهن وأمنهن الشخصي.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أثني على الرئاسة البوليفية على عقد هذه المناقشة بشأن الحفاظ على السلام من خلال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. وأود أن أعرب عن عميق تقديري للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على توصياته المستنيرة، وكذلك لوكيلة الأمين العام ملامبو - نغوكا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على قيادتهما وعملهما الرائد. ونود أن نشكر بوجه خاص وزيرتي السويد وهولندا والممثلة الدائمة للمملكة المتحدة وممثلة المجتمع المدني رندة عطا الله على بياناتهن المستنيرة والمؤثرة وعلى ما قدّمنه من معلومات مستكملة. ونرحب أيضا بالزملاء من المجتمع المدني ونقدر حضورهم في هذه القاعة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للانضمام إلى الرئاسة البوليفية في تهنئة شقيقاتنا وأشقائنا في إثيوبيا تهنئة خالصة على انتخاب الدبلوماسية الشهيرة السيدة سهلة - وورك زاوده رئيسة لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية. إن انتخاب ذلك البلد لأول رئيسة له في هذا اليوم يحمل كثيراً من الرمزية، بينما نناقش من على هذا المنبر العالمي مسألة تمكين المرأة ودورها في السلام والأمن الدوليين. وبوصفنا عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي، فإننا ندعم البيان الذي أدلت به كوت ديفوار باسم الثلاثي الأفريقي ونؤيده.

إننا ننضم إلى المتكلمين الآخرين في الدعوة إلى زيادة استخدام الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها أداة هامة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها ولتحقيق تغيير يُحدث تحولا على نطاق ركائز الأمم المتحدة الثلاث. وثمة حاجة إلى سد الفجوة بين الأقوال والأفعال من أجل تنفيذ الخطة المعززة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذاً فعالاً، والتعبئة الحاسمة لآليات الأمم المتحدة المُنشأة حديثاً، مثل فريق الخبراء غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالمرأة والسلام والأمن وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ولا يقل أهمية عن ذلك شبكة مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، والاستراتيجية الجنسانية للجنة بناء السلام، وهما بمثابة منبرين لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

وفضلاً عن ذلك، لا بد وأن ندعم إصلاحات الأمين العام التي تركز على جعل المنظور الجنساني في صميم جهود منع نشوب النزاعات وتسويتها. ويجب أن يتجلى التكافؤ بين الجنسين في أعلى المستويات على نطاق الأمم المتحدة وفي الإصلاحات التي يضطلع بها على صعيد هيكل السلام والأمن. وينبغي تعزيز الكفاءة من خلال زيادة التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميدان وفي المقر. ويجب أن ندعم مبادرة الأمم المتحدة الرامية إلى مضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة بحلول عام ٢٠٢٠. ومن المهم للغاية بناء قدرات النساء من خلال التعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي وتمكينهن من المشاركة في جهود الإنذار المبكر والوساطة ومفاوضات السلام واتفاقات السلام وتدابير بناء الثقة.

ويقتضي إحراز تقدم حقيقي في مجال تمكين المرأة في جميع أنحاء العالم تحولاً اجتماعياً جذرياً، يشمل الدولة والمجتمعات المحلية والنظم القضائية والتعليمية. ومن الواضح أن الافتقار إلى سبل الانتفاع بتعليم جيد وشامل للجميع، ولا سيما في المناطق الريفية، يمثل العقبة الرئيسية أمام تمكين المرأة. ونرحب باعتزام الاتحاد الأوروبي استهلال مشروع تجريبي يتكلف مليوني يورو لتوفير برامج تعليمية لمصلحة النساء الأفغانيات، تماشيا مع برامج أفغانستان الوطنية ذات الأولوية، وذلك في مؤسسات التعليم العالي في كازاخستان وأوزبكستان. ونشجع البلدان المانحة الأخرى على تخصيص عدد أكبر من المنح الدراسية للنساء والفتيات من البلدان المتضررة من النزاعات.

ويجب أيضا بذل جهود بهدف تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وتحسين فرص وصولها إلى الأسواق ودبلوماسية التجارة الثنائية وبرامج التبادل. وعليه، فإننا بحاجة إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تعزيز الأعمال الحرة وسبل الوصول إلى التكنولوجيا. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز

تمكين المرأة اقتصادياً بالتعاون مع القطاع الخاص، لإتاحة سبل وصولها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية وضمان إدماجها في سلاسل الإمداد الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات.

ومن الواضح أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بحاجة إلى تمويل كاف ومستدام، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاع، من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الجديدة للسلام التي أعلن عنها الأمين العام تنفيذاً كاملاً، ولضمان أن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تحظى بما يكفي من الخبرة والسلطة والقدرات في ما يتعلق بالشؤون الجنسانية.

وينبغي سد النقص في التمويل في منظومة الأمم المتحدة عن طريق استخدام استراتيجيات أكثر تبسيطا وتنسيقا بالتعاون مع الشركاء الآخرين.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع المجتمعات المحلية والقادة الدينيين والمجتمع المدني على تحسين وصول المرأة إلى مواقع القيادة السياسية والدينية على الصعيد الوطني، فضلا عن مشاركتها في عمليات السلام. ويجب تشجيع الدول الأعضاء، بدورها، على التعاون مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، والعمل من أجل تعزيز جمع البيانات مع تحسين التحليلات الجنسانية وإجراؤها في الوقت المناسب، فضلا عن توفير بيانات مفصَّلة لرصد الالتزامات.

ولن تصبح الخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فعالة إلا عندما تسن كل دولة عضو ومنطقة تشريعاتها الوطنية وفقا للقواعد الدولية، فضلا عن وضع السياسات السليمة وتهيئة بيئة قانونية ومؤسسية مواتية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

وتجتهد كازاخستان للالتزام بأعلى المعايير العالمية في السياسة الجنسانية وتعزيز دور المرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلد. ويدمج بلدنا جميع الركائز الأربع للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تشريعاته الوطنية من خلال وضع سياسات جديدة قوية مناصرة للمرأة، سعيا لتحقيق تكافؤ الجنسين في صنع القرار على جميع المستويات. وعلى سبيل المثال، تشغل المرأة حاليا نسبة ٥٠ في المائة من المناصب في وزارة الخارجية وغيرها من المؤسسات العامة في بلدي. ونوفر أيضا تدريبا في مجال المساواة بين الجنسين للقوات المسلحة وقوات الأمن الوطنية فيما يتعلق بنشر النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولا بد من تعزيز الجهود الوطنية عن طريق قطع التزامات على الصعيد الإقليمي وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي ذلك السياق، نثني على الهياكل الإقليمية المعنية بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في منطقة كل منها. ويتمثل أحد الأمثلة الجيدة على ذلك في الاتحاد الأفريقي الذي يعمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل تدريجي في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية، فضلا عن الجهود التي تبذلها شبكة القيادات النسائية الأفريقية التي أُطلقت في العام الماضي.

ومن جانبها، تركز كازاخستان على الصعيد الإقليمي على أفغانستان باتباع نهج متعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، فضلا عن الإنعاش وإعادة الإدماج وتقديم المساعدة الإنسانية. وما برح بلدي يعمل، بالتعاون مع اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتنفيذ مشروع لتحقيق المساواة بين الجنسين في أفغانستان، بما في ذلك تقديم الدعم في مجال وضع السياسات وتنمية القدرات. ونواصل أيضا تمويل برنامجا يتكلف ٥٠ مليون دولار لتعليم الشباب الأفغاني في جامعاتنا. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت كازاخستان، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، مؤتمرا إقليميا بشأن تمكين المرأة في أفغانستان في أيلول/سبتمبر الماضي في أستانا.

في الختام، تتعهد كازاخستان بتقديم دعم ثابت للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتؤكد مجددا أن بوسع المرأة أن

تشارك بقوة في أي مجال – من المتاجر الصغيرة، مرورا بدور الناشطات وشغل مقاعد البرلمان، وصولا إلى الجلوس إلى طاولة السلام.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يثني وفد بلدي على الرئاسة البوليفية لتنظيمها هذه المناقشة بشأن دور المرأة في تعزيز السلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا والسيدة رندة سنيورة عطا الله على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات واللتين تعززان اقتناعنا بأن من الضروري تكثيف دعمنا لإسهامات المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها

وفي ذلك الصدد، أرحب بقيادة الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الذي يقدم تقريره (S/2018/900) تقييما مشجعا للجهود التي بذلها المجتمع الدولي حتى الآن، والذي يدعو في الوقت نفسه إلى مواصلة الجهود الرامية إلى جعل المرأة في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار.

إن الهدف من البيان، الذي أدلي به الآن باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن – كوت ديفوا وإثيوبيا وغينيا الاستوائية – هو تأكيد التزامنا المشترك بتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والتنمية الاقتصادية في ضوء الأولويات الاستراتيجية التي حددها الاتحاد الأفريقي.

وأود في هذه المرحلة، أن أعرب عن تهانيّ القلبية وجليل الاحترام لرئيس الوزراء آبي أحمد وشعب إثيوبيا الذي انتخب للتو سيدة لرئاسته، زميلتنا وصديقتنا سعادة السفيرة سهلة – وورك زاوده، وحكومة تتسم بالمساواة الكاملة بين الرجال والنساء. وهذا مثال جدير بأن يحتذى. وهو شهادة أيضا على أن الدور القيادي للمرأة قد بات ضروريا ولا غني عنه بشكل متزايد في الإدارة المتناغمة للشؤون الدولية. وكما قال السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فإن من الضروري كفالة احترام المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للرئيس بول كاغامي، رئيس رواندا، وحكومته لتصدرهما الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الغاية.

وفرت الإحاطة التي قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمحة عامة عن حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بعد مرور ١٨ عاما على اتخاذه في مجلس الأمن. وينطوي ذلك القرار على رسالة أساسية تكتسي أهمية الآن أكثر من أي وقت مضى، مفادها أن الدور التشاركي للنساء أمر بالغ الأهمية، بل حاسم، في عمليات السلام والسياسات الرامية إلى تعزيز أمن دولنا.

واليوم، فإن هناك توافقا عاما في الآراء على أن استعادة السلام والاستقرار المستدامين في سياق ما بعد الأزمة، على سبيل المثال، تتطلب المشاركة النشطة للمرأة في العمليات السياسية الرامية لحل الأزمات وبناء السلام. ويؤكد الاعتراف بذلك المطلب الأساسي، المنصوص عليه في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وكذلك في القرارات اللاحقة ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، الدور القيادي للمرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام حيث يظهر على نحو كاف الالتزام القوي للمجتمع الدولي بترجمة ذلك المطلب إلى عمل ملموس.

ويؤيد الاتحاد الأفريقي، بوصفه مؤسسة تتحدث باسم قارة لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بإشراك المرأة في عمليات السلام، ذلك الالتزام تأييدا تاما. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن تتلاقى جهودنا المشتركة في سبيل تنفيذ تلك الالتزامات المتعددة الأطراف من خلال مواصلة إتاحة المجال السياسي للمرأة وإشراكها في عمليات السلام وتعزيز دورها بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتيح لنا هذه المناقشة الفرصة لأن نبعث برسالتين في هذا الصدد.

أولا، نؤكد التزام الاتحاد الأفريقي القاطع بالعمل على تعزيز دور المرأة في العمليات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. ويتمثل الهدف الرئيسي، على صعيد القارة، بخصوص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تحقيق نتائج ملموسة عن طريق تفعيل الأحكام ذات الصلة في القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠)، الواردة في خطط العمل الوطنية. ويشكل تعزيز المساواة بين الجنسين في النظم التنفيذية والتشريعية وتعزيز دور المرأة في مجال الوساطة والاستراتيجيات الوقائية أولويتين بالنسبة لنا، ويجب الآن تنفيذهما بجد بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الثنائيين، بما في ذلك شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة القيادات النسائية الأفريقية.

وينبغي التشديد على أن تلك المنتديات تكفل التنفيذ الفعال للالتزامات المتعهد بها من خلال إشراك المرأة في جهود استعادة السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى تلك المنتديات، اعتمد الاتحاد الأفريقي في آذار/مارس الإطار القاري لنتائج الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أفريقيا، الأمر الذي يمكّن من جمع بيانات كمية ونوعية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويعزز الإطار القاري وضع وتحسين سياسات قائمة على الأدلة، تعبر عن واقع المرأة في الميدان.

ثانيا، نحن مقتنعون تماما بأن السعي إلى تحقيق السلام والأمن في أفريقيا مرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح الثابت ضد أعمال العنف غير المقبولة التي تعاني منها المرأة والتي تقيّد تمكينها الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أشير إلى تمسك الاتحاد الأفريقي بسياسة عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وبعثات حفظ السلام. وبناء على ذلك، تم نشر الوسطاء، فضلا عن نظم الدعم التي تشمل منظورا جنسانيا ومشاركة المرأة في بعثات إنفاذ السلام في الصومال ودارفور. لقد أنشأ الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه عدة برامج تدمج مبادرات بناء السلام والتمكين الاقتصادي لصالح نساء القارة.

في الختام، أعيد التأكيد على التزامنا برؤية خطة المرأة والسلام والأمن، التي تمثل أولوية قصوى في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، والهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وهيكل الحوكمة في أفريقيا. وسيواصل الاتحاد الأفريقي تعزيز شراكته الاستراتيجية مع الأمم المتحدة من خلال تعزيز التعاون القوي بين مجلس السلم والأمن لديه ومجلس الأمن في مواجهة التحديات الأكثر إلحاحا معا. إن إسهام المرأة في تعزيز السلام والتنمية، ومواجهة الدمار الناجم عن الأسلحة النارية بمبادرة إسكات دوي المدافع بحلول عام ٢٠٢٠، والدعم المالي لعمليات حفظ السلام الأفريقية، من بين أمور أخرى، ستؤدي دورا بارزا في هذا المسعى.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أولا وقبل كل شيء، أشكر الرئاسة البوليفية على عقد جلسة اليوم. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والسيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما استمعت الصين باهتمام إلى بيان السيدة سنيورة عطا الله، ممثلة المجتمع المدني.

قبل أكثر من ٦٠ عاما، قال الرئيس ماو أن النساء يحملن على أكتافهن نصف السماء. ويبلغ عدد سكان الصين اليوم ١,٤ مليار نسمة، ٦٧٨ مليون منهم من النساء. وتقوم النساء بدور في حمل نصف السماء في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصين. كما أنهن يقمن بدور لا غنى عنه في مجال إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في البلد. إن لموضوع جلسة اليوم مغزى كبيرا إذ يذكرنا بحفظة السلام الإناث الصينيات اللواتي أثبتن التزامهن وتفانيهن من أجل قضية حفظ السلام في البحر الأبيض المتوسط، بالقطاع الشرقي من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد حصلت السيدة ماو بينغ، وهي أول امرأة ضابطة على الإطلاق أرسلت إلى بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام، على جائزة المرأة المتميزة من الحكومة اللبنانية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. والفريق الطبي الصيني

لحفظ السلام الذي تقوده معروف جيد في المجتمعات المحلية وخارجها بسبب ما يقدمه من من علاجات ورعاية. لقد قدم خدمات طبية للسكان المحليين والعائلات الفقيرة، وزرع بذور الصداقة والسلام في بلد الأرز. وفي جنوب السودان، على بعد أكثر من ١٠ ٠٠٠ كيلومتر من الصين، توجد وحدة قتالية تتكون من ١٠ مقاتلات في كتيبة مشاة حفظ السلام التي أرسلتها الصين إلى ذلك البلد. وبالإضافة إلى تنفيذ ولايتها، فإنها تقوم بتوزيع اللوازم المدرسية على الأطفال في مخيمات اللاجئين وتنشر المعارف الأساسية عن حماية حقوق ومصالح المرأة. كما أنها تدخل الابتسامة والبهجة على قلوب الأطفال.

ومن بين أكثر من ٢ ٠٠٠ فرد من حفظة السلام الصينيين الذين يخدمون حاليا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن أكثر من ٥٠ منهم نساء. ومنذ أن بدأت الصين المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قبل ما يقرب من ٣٠ عاما، خدمت حفظة السلام من النساء الصينيات آلاف المرات في تلك البعثات. إن هؤلاء النساء الصينيات المحترمات والعزيزات اللواتي يقمن ب حفظ السلام يكرسن أنفسهن بهدوء للاضطلا ع بمسؤولياتهن، بينما يسهمن في صون السلام العالمي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع حفظة السلام الذين يسهمون في حفظ السلام.

إن المرأة قوة مهمة للحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وخلال فترة تناهز ٢٠ عاما، اعتمد مجلس الأمن سلسلة من القرارات بشأن المرأة والسلام والأمن، تشكل إطارا إيجابيا لحماية حقوق ومصالح المرأة في النزاعات، وتعزيز دورها المتزايد في مجال صون السلم والأمن. والمرأة معرضة للأضرار الناجمة عن الحرب والنزاعات، وهي فئة ضعيفة بشكل عام، لكنها أصبحت مشاركة بشكل متزايد وبانية ومساهمة مهمة في عمليات السلام. وتقوم المرأة بدور لا غنى عنه في منع نشوب النزاعات، والحفاظ على السلام، وحل الخلافات ودمج الفئات الاجتماعية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعزز التنسيق والتعاون لكي تتمكن المرأة من أداء دورها بالكامل في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أود أن أقدم المقترحات التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى تعزيز تصميمنا السياسي على تسوية القضايا الساخنة وإيجاد بيئة دولية مواتية لبقاء المرأة وتنميتها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم برؤية للسلام والتنمية والتعاون المفيد للجانبين، ويساعد البلدان التي تعصف بها النزاعات على تحقيق السلام والاستقرار في الوقت المناسب. وبالنظر إلى المسؤوليات الملقاة على عاتق المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فينبغي له أن يشجع بنشاط التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار والمفاوضات وتقديم ضمانات قوية لحماية المرأة. وينبغي ضمان مشاركة المرأة، وكفالة قيامها بأدوارها كاملة في صنع القرار في عمليات السلام.

ثانيا، يجب أن نواجه بحزم أي أعمال تنتهك حقوق المرأة في النزاعات، وتدعم جهود البلدان المعنية لتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المرأة في النزاعات. وينبغي بذل الجهود لوقف العنف الجنسي في الصراع المسلح كجزء من الجهود المتضافرة للتصدي لخطر الإرهاب، واعتماد تدابير شاملة لحماية النساء من أذى الإرهابيين والقوى المتطرفة، وتوفير الضمانات الأمنية والمساعدة الإنسانية للنساء المتضررات من الصراع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما الدور القيادي الذي يضطلع به البلد المعني في هذا الصدد وأن يقدم مساعدة بناءة بالنظر إلى احتياجاته.

ثالثا، يجب أن نحل المشكلة عن طريق معالجة أعراضها، فضلا عن أسبابها الجذرية، وتعزيز النهوض بالمرأة جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المعنية بشكل فعال على إعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراع، مع إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لتعزيز بناء قدراتها والعمل على القضاء على الأسباب الجذرية

للنزاعات وضمان تمتع جميع الناس، بمن فيهم النساء، بفوائد التنمية. ويجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم للبلدان المتأثرة بالصراع في مجالات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل على توجيه المنظمات النسائية والمجتمع المدني حتى يتمكن من القيام بدور إيجابي وبناء في عملية السلام.

رابعا، يجب أن نضمن وجود تآزر بين جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن يعمل مجلس الأمن والجمعية العامة ولجنة بناء السلام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات الأخرى، كل حسب ولايته، على الاستفادة الكاملة من مزاياها الخاصة، وأن يعززوا التعاون، من أجل الاستجابة بشكل مشترك للقضايا المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن. ويتعين على الأمم المتحدة تعزيز التعاون وإطلاق العنان للطاقات وتحسين الكفاءة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال التدريب وجمع الأموال في مجال المرأة والسلام والأمن.

وفي السنوات الأخيرة ،نظمت وزارة الدفاع الصينية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة برامج تدريبية دولية في بيجين للعاملات في عمليات حفظ السلام، من أجل تشجيع البلدان المساهمة بقوات على إرسال موظفات في بعثات حفظ السلام على نحو نشط فضلا عن تعزيز قدراتهن ومهاراتهن.

وقد صرح رئيس الصين، شي جينبينغ، عندما ترأس اجتماع قادة العالم بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بأنه لا يمكن تحقيق تحرير البشرية وتقدمها، من دون تحرير المرأة وتقدمها. تود الصين أن تعمل مع المجتمع الدولي وأن تواصل الضغط من أجل تحقيق أهداف البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والأمنو النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم من أجل التشارك في بناء مجتمع – مستقبل مشترك – للبشرية وإيجاد عالم أفضل للمرأة وللجميع.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، السيد الرئيس، أرحب بوجود معالي وزير خارجية مملكة السويد وبمعالي نائب وزير خارجية مملكة هولندا، معنا اليوم. كما أتقدم لوفد بلدكم بجزيل الشكر على عقد هذه الجلسة، والمناقشة بشأن هذا الموضوع العام. وكذلك أتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2018/900) وعلى إحاطته الإعلامية القيمة، ولكل من السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة رندة سنيورة عطا الله، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

ولا شك في أن مجلس الأمن قد نجح في تأكيد محورية دور المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين في مراحلهما المتعددة وانخراطها في مرحلة منع نشوب النزاعات وحلها. كما سعت المرأة أجهزتها بكافة إلى تمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويتمثل خير مثال على ذلك في نجاح استراتيجية الأمين العام الخاصة بالتكافؤ بين الجنسين في تحقيق التكافؤ في فريق الإدارة العليا وبين المنسقين المقيمين.

وقد تم وضع إطار معياري متين، من خلال قرارات مجلس الأمن المتتالية بدءا من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لتعزيز دور المرأة في تحقيق السلم والأمن، ليبقى أمامنا سد الفجوة بين القرارات وترجمتها وتنفيذها على أرض الواقع، وعدم التهاون لئلا تصبح مشاركة المرأة مسألة جانبية أو رمزية لتحقيق حصة مقررة.

فالمرأة تشكل ٢ في المائة من الجهات القائمة بالوساطة و ٨ في المائة من الجهات القائمة بالتفاوض، وذلك حسب آخر الإحصائيات الخاصة بالفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٧. وإذا ما أردنا تحقيق ما أسماه الأمين العام بالسلام الإيجابي، وهو مفهوم أشمل للسلام لا يقتصر على وقف أعمال العنف بل يتضمن المساءلة والتمتع الكامل بحقوق الإنسان، فعلينا أن نكثف الجهود من أجل مشاركة مجدية للمرأة في عمليات الوساطة والتفاوض ولكي لا تبقى قراراتنا حبرا على ورق.

ونبدأ بضمان حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتمكينها من الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، فضلا عن تمكينها اقتصاديا. فالمجتمعات التي تسودها المساواة تكون أكثر استقرارا وأكثر صمودا أمام الاضطرابات والنزاعات.

كما يجب التصدي للعقبات التي تحول دون قيام المرأة بالدور المنوط بها في تحقيق السلام المستدام. ومن أبرز تلك التحديات تعرض المرأة للعنف في الحياة السياسية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛ إلى جانب تدني نسبة مشاركة المرأة السياسية في مراحل السلام وحرمانها من حقوقها بشكل عام. وفي مرحلة نشوب النزاعات، نرى ضرورة إشراك المرأة في العمليات السياسية التي تسبق مشاورات السلام، فضلا عن مشاركتها الفعالة في المشاورات نفسها، إضافة إلى تمكينها من المساهمة في تنفيذ اتفاقات السلام من خلال إجراءات وآليات محددة وملموسة. وقد أثبتت التجارب بأن مشاركة المرأة في عمليات السلام لها صلة مباشرة في تحسن نتائج تلك العمليات وتنفيذ اتفاقات السلام. كما إنها تفضي إلى اتفاقات أطول أمدا، حيث تصبح المجتمعات أكثر استقرارا وتقلل من احتمال العودة إلى الصراع.

ولعل أفضل الأمثلة على مشاركة المرأة المجدية في عمليات السلام هنا قد شهدناها في كولومبيا. حيث تبوأت المرأة الكولومبية مناصب عليا في جهاز العدالة الانتقالية. ونحث هنا على مواصلة إشراك المرأة في تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي.

وعلى الصعيد الإقليمي، نشيد بالمشاركة المجدية للمرأة اليمنية في الحوار الوطني الشامل، الذي لا يزال يشكل المرجع الأساسي لتحقيق السلام المرجو في اليمن الشقيق. ونشيد كذلك بوجودها خلال مفاوضات السلام اليمنية، التي استضافتها دولة الكويت ويسرت حضورها خلالها.

وندعم، في هذا الصدد، جهود الأمين العام في تحسين تكافؤ الجنسين في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. ونقر بأهمية توفير التدريب وبناء القدرات لدى منتسبي البعثات كافة من عسكريين ومدنيين في المسائل المتعلقة بالمرأة، بما في ذلك العنف الجنسي في حالات النزاع.

كما إننا ندرك أن البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، فضلا عن البلدان المضيفة، معنية بشكل أساسي بتحقيق المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام. ولذا نشجع على تعزيز التعاون مع تلك الدول، وبناء قدراتها الوطنية، لتكون مشاركة المرأة ذات قيمة حقيقية قابلة للقياس.

وختاما، نعيد التأكيد على أن مشاركة المرأة في مسائل السلم والأمن هي، في المقام الأول، حق أصيل لها، وندعم جهود الأمم المتحدة، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتمكين المرأة من المشاركة المجدية في تحقيق السلام المستدام.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا لمبادرة دولة بوليفيا المتعددة القوميات بعقد هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت. إن بيرو ملتزمة ببرنامج المرأة والسلام والأمن. وقد تشرفنا، إلى جانب السويد، برئاسة فريق الخبراء الذي يروج لذلك البرنامج في المجلس. وعلى ذلك، فإننا نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من الوزير فالستروم ممثل السويد والوزير براندت ممثل هولندا، اللذان يشرفانا اليوم بحضورهما، تأييدا تاما. ونثني كذلك على الإحاطات الإعلامية الهامة التي أدلى بها كل من الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة رندة سنيورة عطا الله، بالنيابة عن المنظمات النسائية.

وتشدد بيرو على أهمية مشاركة المرأة ودورها القيادي في صون السلم والأمن الدوليين – وفيما يتصل بذلك – على المسؤولية الأساسية للدول في تعزيز تمكينها السياسي والاقتصادي. لقد اتخذ المجلس ثمانية قرارات، منذ عام ٢٠٠٠، أسفرت عن وضع برنامج وتطوير ممارسات جيدة في هذا المجال. ومع ذلك، لا تزال الحواجز والتحديات قائمة، مما يجبرنا على

مضاعفة جهودنا ونحن نقترب من الاحتفال بالذكرى العشرين للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠.

وتبين الأدلة أن المرأة عندما تشارك أكثر على كل مستويات الحياة السياسية، تكون المجتمعات أقل ميلا إلى الصراع وأكثر ميلا للحفاظ على السلام وتوطيده. والمرأة تجلب منظورات بشأن المستقبل والوحدة لا غنى عنها في بناء السلام واستدامته. وفي هذا الصدد، نشدد على أن المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة يسهم في الحد من مواطن ضعفها الخاصة أثناء الصراع وبشكل عام يمنع العنف وينهض بالقدرة على الصمود الإنساني، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والاستثمار في تمكين النساء هو استثمار في السلام والتنمية، وكذلك في حماية حقوق الإنسان الخاصة بهن وتعزيزها. ولهذا السبب، نود أن نبرز ونؤيد رؤية الأمين العام والأولوية التي يعطيها لتطوير هذه الخطة وتنفيذها، استنادا إلى مفهوم السلام المستدام. وفيما يتعلق بدور المرأة في صون السلم والأمن الدوليين، فإننا نشدد على آراء الأمين العام بشأن الحاجة إلى تعزيز مشاركتها وريادتها في كل جهد للسلام، بدءا بالتعاون النشط مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أهمية المساهمة في تمويل المنظمات النسائية التي يطلب منها الاشتراك في عمليات السلام التي يطلقها المجلس.

ونؤكد أيضا على أهمية إدماج المنظور الجنساني في عمليات السلام التي يفوضها المجلس. وفي رأينا، أنه من الأهمية بمكان تدريب ذوي الخوذ الزرق على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة والطفل. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى إحكام القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، تعمل بيرو على زيادة اشتراك المرأة تدريجيا في القوات المسلحة التي نشارك بها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وقد تجاوزنا بالفعل نسبة ١٥ في المائة، وهي الحد الأدنى المطلوب في القرار.

وفيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فقد أعدت وزارة المرأة والفئات الضعيفة سجلا للمشردين يمكننا من التعرف على المسائل المتعلقة بحقوق النساء والفتيات المتضررات خلال السنوات التي كافحت فيها بيرو الإرهاب، ومعالجتها بسرعة. وحكومتنا ملتزمة أيضا بتنفيذ سياسات تهدف إلى تمكين المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية للبلد، مع اتباع نهج لامركزي يشمل الحاجة إلى ضمان انتخاب المرأة في مناصب السلطة.

وأود أن أختتم بياني بأن أردد في هذه المناقشة صوت فلورا تريستان، المواطنة من بيرو ورائدة الدفاع عن حقوق المرأة في القرن التاسع عشر:

"إن كل مصائب العالم تنبع من نسيان وازدراء الحقوق الطبيعية والأساسية للمرأة".

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم، كما نشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركتهما في مناقشتنا. ونتوجه بالشكر أيضا للسيدة رندة سنيورة عطا الله على العرض الذي قدمته.

تقرير الأمين العام (S/2018/900) يقدم صورة كاملة وموضوعية إلى حد ما عن حالة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والقرارات اللاحقة الرامية إلى حماية المرأة في حالات النزاع المسلح، وتعزيز دورها في عمليات السلام وإطلاق إمكاناتها. وإذا سمحتم لي، أود أن أشير إلى أنه في إطار النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ينبغي لمجلس الأمن أن يركز تحديدا على المسائل المتصلة مباشرة بإرساء وصون السلم والأمن الدوليين. وفي رأينا، فإن محاولات استغلال هذه المسائل – بغية دفع القضية في مجلس حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية التي تغطيها عادة هيئات أخرى في المنظمة، مثل الجمعية العامة ولجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بوضع المرأة –

هي محاولات ضارة ولا أساس لها. وهذه الأساليب ستؤدي إلى ازدواجية الجهود بلا طائل، كما أنها ستحدث خللا في التنسيق العام داخل المنظومة، وبالتالي فإنها سوف تضع عقبات أمام التنفيذ الفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولطالما دعم الاتحاد الروسي جميع التدابير الرامية إلى زيادة تأثير المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك المشاركة النشطة للمرأة في مفاوضات السلام والعمليات الانتخابية. والوثيقة الرئيسية في سياق الإصلاح ما بعد الصراع هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فهي، إلى جانب قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، تضع الأساس القانوني والسياسي الأساسي للتعاون الفعال. وفي الوقت نفسه، فإن عملية التفاوض التقليدية، القائمة على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بفعاليتها المؤكدة وإقبال الدول الأعضاء عليها، لم تفقد أهميتها بأي حال من الأحوال. ومهمتنا هي تهيئة الظروف للإدماج الكامل للمرأة في كل جانب ممكن من جوانب هذه العملية.

وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، نود أن نشكر الأمين العام على اقتراحاته المتعلقة بتنظيم عمل إدارات الأمانة العامة تحضيراً للذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي حين أن الاستعراض الشامل للإجراءات المتعلقة بتنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في الفترة القادة سيكون مفيدا للغاية، من المهم التركيز على تقييم فعالية أداء المجالات ذات الصلة في الأمانة العامة مع الالتزام الصارم بمبدأ تقسيم العمل. وفي هذا الصدد، فإننا نتوقع أن نرى معلومات بشأن تقييم فعالية برنامج التكافؤ بين الجنسين في الأمانة العامة، والتوسع في عدد المستشارين المتخصصين في بعثات حفظ السلام وغيرها من المكاتب القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي إطار الاستعراض المقبل، نأمل أن يُنظر في المقترحات والتقييمات الواردة من الدول الأعضاء، بما فيها تلك المتعلقة بالنزاعات المسلحة، من زاوية التنفيذ العملي لقرارات مجلس الأمن في هذا المجال.

وأود أن أقول بضع كلمات حول ممارسة وضع الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية، وإنشاء الهياكل الوطنية لتنفيذ هذه المسألة. نحن نؤمن إيمانا راسخا بأن هذه التدابير ينبغي أن تعتمد انطلاقا من ضرورة موضوعية بسبب وجود نزاع مسلح أو تسوية ما بعد الصراع. وللأسف، لا يمكننا أن نؤيد سياسة توسيع هذا الهيكل البيروقراطي أو ذاك في غياب النزاع أو التهديدات بالتعدي على حقوق المرأة أو الجرائم التي ترتكب ضدها. وفي رأيي، إن مناقشة اليوم تدل بوضوح على التقدم الكبير المحرز في إيجاد فرص متكافئة للمشاركة النشطة للمرأة في صون السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تعزيز دورها في صنع القرار. ونحن على استعداد لمواصلة الحوار البناء بشأن هذا الموضوع.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم، وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية والتزامه القوي بدعم المشاركة الهادفة للمرأة فيما يتعلق بمسألة السلام والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزراء هولندا والسويد على إسهاماتهم الهامة في مناقشة اليوم.

وتلتزم الولايات المتحدة بممارسة دورها القيادي العالمي فيما يتعلق بتنفيذ بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويتطلب هذا الجهد اتخاذ الإجراءات من جانب الدول الأعضاء والأمم المتحدة نفسها. وأود اليوم أن أناقش كيفية عملنا لأجل تعزيز مشاركة المرأة في المسائل المتعلقة بصنع السلام والأمن، فضلا عن الكيفية التي نواصل بها زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة. وليست زيادة إدماج المرأة ومشاركتها بصورة فعالة وعلى قدم المساواة في جميع الجهود المبذولة لاستعادة الأمن وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد ودعم التنمية الاقتصادية مسائل تخص المرأة وحدها، بل هي مسائل هامة تتعلق بأمننا القومي أيضا.

واحتفلنا في هذا الشهر بسن قانون المرأة والسلام والأمن لعام ٢٠١٧ وبذلك أصبحت الولايات المتحدة أول بلد يحوّل

هذه الخطة إلى قانون وطني شامل. وسيكون حجر الزاوية في تنفيذ ذلك التشريع التاريخي وضع استراتيجيات جديدة وجريئة بشأن المرأة والسلام والأمن ترتكز على استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة والتزامنا طويل الأمد بتمكين المرأة. ويؤكد ذلك المعلم التاريخي مجددا إيمان الولايات المتحدة الراسخ بأن مشاركة المرأة الفعالة من صميم الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والنهوض بالسلام. ويهدف التزامنا المتجدد بخطة المرأة والسلام والأمن إلى كفالة إشراك المرأة في صميم الجهود الرامية إلى كفالة صون السلام.

ويتيح تشريعنا فرصة أيضا لتجديد الجهود لإشراك النساء من جميع الخلفيات في صنع السلام. وتبيّن خبرتنا أن المرأة غالبا ما تتفهم احتياجات مجتمعاتها المحلية بصورة أفضل. ففي أحد الأمثلة، تعاونت حكومة بلدنا مع معهد كروك في نوتردام في رصد تنفيذ اتفاق السلام الكولومبي، بما في ذلك جميع أحكامه المتعلقة بالجنسانية. واستخدمت الأطراف في الاتفاق بيانات معهد كروك هذه للاسترشاد بها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ونوهت الولايات المتحدة بتجربة المرأة اليمنية في حل النزاعات وحفظ الأمن والمهام الشرطية، وتواصل تشجيع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام وجهود تسوية النزاعات.

وفي حين يشير تقرير الأمين العام (S/2018/900) إلى التقدم المحرز في منظومة الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويتطلب تحويل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى إجراءات ملموسة التزاما طويل الأجل. ونواصل في الأمم المتحدة الدعوة إلى إدماج مبادئ هذه الخطة في جميع العمليات بما يعزز كفاءة وفعالية عملنا. ونعمل من خلال الجهود كتلك التي يبذلها فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن على تحسين إدماج التحليل الجنساني في مناقشات المجلس وقراراته. ويستمر إدراج خطة المرأة والسلام والأمن الآن في ولايات حفظ السلام أكثر من ذي قبل. ومع ذلك، فلن يسعنا النظر إلى هذه الخطة بوصفها أولوية إلا عند إدراجها ضمن المهام ذات الأولوية في ولايات البعثات كما هو الحال في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وندعو قيادة الأمم المتحدة هنا في نيويورك ومن خلال الممثلين الخاصين للأمين العام في الميدان إلى أخذ زمام المبادرة إزاء خطة العمل هذه، وتمكين الميسرين ومستشاري الشؤون الجنسانية من دعم جهودهم. وإن من واجب القيادة أن تدفع عجلة التغيير الثقافي الذي نحتاجه لتحقيق النتائج التي نتطلع إليها. ونحن مدركون لأن أفضل الأفكار فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن كثيرا ما تأتي من خارج الأمانة العامة وخارج المجلس بل وخارج الوزارات والعواصم. ولذلك السبب، فإن من الضروري أن نكافح الجهود المبذولة للحد من الحيز المتاح لمشاركة المجتمع المدني وجذب الأصوات الخارجية، ولا سيما أصوات النساء بغية إرشاد عملنا وتوجيهه.

فمن قادة المجتمع المدني، إلى النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والمفاوضات من أجل السلام، يتضح أن العمل الذي تضطلع به المرأة ضروري للغاية وغالبا ما يكون محفوفا بالمخاطر، وينبغي أن نتطلع إلى تعزيز خبراتها الناجحة. ونواصل أيضا دعوة المزيد من الحكومات التي تضطلع بدور قيادي في هذه المسألة البالغة الأهمية ودعمها. وتدعم الولايات المتحدة بقوة وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ففي العراق وأفغانستان دعونا مبادرات المجتمع المدني في مجالي الرصد والدعوة ذات الصلة بخطط العمل الوطنية. ونواصل العمل أيضا مع الاتحاد الأفريقي على تعزيز قدرته على استعراض خطط العمل الوطنية في القارة ورصدها وتنفيذها. وأخيرا، قدمنا الدعم لوضع خطط العمل الوطنية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

إلا أن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن هي أكثر من مجرد أرقام، فهي أيضا تتعلق بالأمن. ولدى الولايات المتحدة إيمان راسخ بأن البلدان التي تزداد فيها معدلات عدم المساواة بين الجنسين هي الأرجح لأن تشهد حالات عدم الاستقرار والنزاعات المدمرة. ومن شأن المشاركة الفعالة للمرأة في جميع مستويات العمل الأمني، بما في ذلك في المجال العسكري، أن يساعد على مكافحة ذلك الاتجاه المثير للقلق. وتؤدي مشاركة المرأة في المهام العسكرية إلى جعل قطاع الأمن أكثر تمثيلا للسكان. فهي تساعد قوات الأمن على فهم المجتمعات المحلية التي تعمل فيها وتلبية احتياجاتها وكسب ثقتها. ويؤدي الدور القيادي للمرأة في القطاع الأمني إلى تعزيز أهمية مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع، ويتيح فرصا للمزيد من النساء. وإذ نؤيد هذه الجهود في قواتنا المسلحة، فإننا نعمل أيضا مع الحكومات في جميع أرجاء العالم لمساعدتها على الاستفادة من المهارات القيادية وإمكانات المرأة في صفوف قواتها الأمنية. ويكتسي ذلك التركيز على إشراك المرأة بقدر كبير أهمية بالغة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وأنتقل الآن إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، حيث تعمل الولايات المتحدة لأجل بناء مجتمعات محلية أكثر قدرة على الصمود في مواجهة النزاعات. واستثمرنا ما قيمته ٥٠ مليون دولار في مبادرة تمويل صاحبات الأعمال الحرة، وهي عبارة عن مؤسسة مبتكرة ومتعددة المانحين، ترمي إلى زيادة فرص حصول صاحبات الأعمال الحرة على التمويل والمساعدة التقنية. وانضمت إلينا سلفا أربع عشرة حكومات أخرى منذ أن بدأت هذه المبادرة في مؤتمر قمة مجموعة العشرين في العام الماضي. وتعهدنا معا بتوفير ما يزيد على ٣٤٠ مليون دولار للصندوق وجمعنا ما يزيدعلى ١,٦ بليون دولار من القطاعين العام والخاص لدعم صاحبات الأعمال الحرة في البلدان النامية. وأتاح ذلك فرصة استثمار بعدة تريليونات دولار لما تمثله المشاركة الاقتصادية للمرأة حقا.

ويبدأ تمكين المرأة اقتصاديا بكفالة حصول الفتيات على التعليم. وتلك مسألة معقدة، ولكني أود أن أسلط الضوء على مسألة محددة منها، وهي الهجمات على المدارس وإساءة استخدامها في حالات النزاع المسلح. وتزداد معاناة الفتيات عند شن الهجمات على المدارس أو عندما يسيء المقاتلون استخدام المدارس لدعم عملياتهم القتالية. وحتى بعد انتهاء القتال، يستمر حذر الآباء بوجه خاص من إرسال بناتهم إلى المدارس التي ربما يكمن فيها خطر تعرضهن للعنف. وليس مرجحا أن تعود الفتيات إلى الدراسة بعد تعطيل التعليم بسبب النزاع. ويعدُّ الإرهابيون من أسوأ مستخدمي تلك المرافق بسبب تجاهلهم لرفاه المدنيين، كما رأينا في حالة حركة حماس من بين جماعات أخرى. ولذلك السبب، أيدت الولايات المتحدة بقوة الصياغة هذا العام لتجديد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي تدين استخدام المدنيين دروعا لحماية الأهداف العسكرية من الهجمات، بما في ذلك حين يستخدم الإرهابيون المدارس أو غيرها من المرافق المدنية بغرض تنفيذ أهدافهم العنيفة.

وإذا كنا نأمل حقا في منع نشوب النزاعات وبناء السلام الدائم وتحسين الحوكمة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، فيجب علينا تمكين المرأة باعتبارها شريكا كاملا وعلى قدم المساواة في جميع الخطوات، فالنساء هن نصف المجتمع. ومن الصواب إشراك المرأة بصورة كاملة في المناقشات والقرارات التي تشكّل عالمنا وفي تلك التي ستشكل مستقبل بلداننا أيضا.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر الرئاسة البوليفية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي هي من بين أولويات فرنسا القصوى كما يعلم الجميع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على إحاطاتيهما والتزامهما وتوصياتهما المحددة التي ينبغي أن يسترشد بها المجلس. وأخيرا، أود أن أشكر السيدة رندة سنيورة على بيانها القوي الذي يبين بجلاء كيف تشكّل المعاناة الاقتصادية والاجتماعية

للمرأة والعنف ضدها عقبات مرفوضة وتحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي عمليات صنع القرار الاقتصادي.

وأرحب بمنح جائزة نوبل للسلام لنادية مراد والدكتور ماكويغي، ومن خلالهما إلى جميع أولئك الذين يعملون بشجاعة لتعزيز حقوق المرأة ويخاطرون بحياتهم في بعض الأحيان. ويجب أن يلهم التزام هؤلاء المجلس وأحثه على الإسراع بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بعد مضي ١٨ عاما على إدراجها في جدول أعمالنا. فذلك أولوية قصوى بالنسبة لفرنسا.

وفي ذلك السياق، فإن من الضروري إنهاء العنف الجنسي. فنحن في وقت – ولنواجه الحقائق – يستخدم فيه العنف الجنسي أكثر من أي وقت مضى سلاحا للحرب وأسلوبا للإرهاب. ولذلك السبب، واصلنا خلال اجتماع عُقد بصيغة آريا يوم الاثنين الماضي، جنبا إلى جنب مع هولندا وكوت ديفوار وبيرو، التفكير معا في الدعوة إلى استخدام الجزاءات الفردية بوصفها أداة لردع العنف الجنسي، وسوف نحوّل تلك العملية إلى فرض الجزاءات عمليا. وكما يعلم الجميع هنا، فقد أيدت فرنسا إدراج معيار محدد بشأن العنف الجنسي في نظام الجزاءات المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك إدراج المسائل الجنسانية في ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو نموذج يحتذى في كثير من الجوانب. وتكتسي تلك التعبئة أهمية أيضا لسد الفجوة التي تمنعنا من المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام.

وسأبدأ أولا بالإدلاء بعدة ملاحظات نرى أنها سبب للمشاركة النشطة من جانبنا قبل أن نقترح مسارات عمل عديدة في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠.

والواقع أن هذه الذكرى السنوية فرصة يجب أن نغتنمها معاً لإضفاء زخم جديد وقوي على خطة المرأة والسلام والأمن. فينبغي ألا نفوّت هذه الفرصة.

أولاً، أود أن أدلي ببعض الملاحظات. إن مشاركة المرأة والمساواة بين المرأة والرجل ليستا مجرد واجب أخلاقي وسياسي، بل هما أيضاً أداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات، ثبت أنها فعالة وعامل لتحقيق السلام الدائم. وينبغي أن يعلم الجميع أنه عندما تكون هناك مساواة حقيقية بين المرأة والرجل، تقل مخاطر نشوب النزاعات. وينبغي أن يعلم الجميع أن النساء عندما يشاركن في العمليات السياسية، تصبح هذه العمليات أكثر استدامة. فكيف يمكن لعمليات حفظ السلام توفير الحماية الفعالة للسكان المدنيين كلهم دون مشاركة المرأة بوصفها عنصراً في تحقيق السلام والأمن على جميع المستويات وفي جميع الركائز – العسكرية والمدنية والسياسية والاقتصادية؟

كما أن تمكين النساء من أن يكنّ من عوامل تحقيق السلام والأمن يعني ضمان حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن الانعدام المألوف لفرص حصولهن على التعليم، والملكية، والعمل، والهياكل المالية المناسبة والخدمات الصحية يجعلهنّ أكثر عرضة لآثار نزاع ات غالبا ما يكنّ ضحاياها الرئيسيين.

وفي العام الماضي، تراجع عدد اتفاقات السلام التي تحتوي على أحكام ذات طابع جنساني. وعلاوة على ذلك، لا تزال النساء يستبعدن في أغلب الأحيان من المناقشات في أي مرحلة من مراحل عملية التفاوض أو تقتصر مشاركتهن على المناقشات التي تديم القوالب النمطية بشأن دورهن في المجتمع. ومن المحزن أن نلاحظ، كما أشار الأمين العام إلى ذلك بصورة مناسبة جداً هذا الصباح، أن ٢ في المائة من الوسطاء و٨ في المائة من المفاوضين فقط كانوا من النساء على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. وأود في هذا الصدد أن أشيد بجهود الأمين العام وفريقه لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بين ممثليه الخاصين. ويمكنه، بطبيعة الحال، أن يُعول على دعمنا الكامل والتام.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد، باسم فرنسا، على دعوتنا إلى العمل. نعلم أن مجلس الأمن قد بدأ بتقييم

هذه المسائل. ولكن علينا أن نكون واقعيين: ذلك لم يكن كافياً. فبوسعنا أن نفعل المزيد وبشكل أفضل. ويجب أن نقوم معاً بطفرة نوعية حقيقية؛ فهذا الأمر في متناول أيدينا. وأود أن أرحّب بصفة خاصة بالالتزام الذي أعربت عنه وزيرة خارجية السويد وبما قدمته من توصيات عملية في هذا الصدد.

يُدرج المجلس الآن أحكاماً بشأن حقوق المرأة ومشاركتها في أكثر من ٧٠ في المائة من قراراته وما يقارب ٩٠ في المائة من بياناته الرئاسية. ويجب أن نصل إلى ١٠٠ في المائة. لذلك علينا أن نضع لأنفسنا هذا الهدف المتمثل في بلوغ ١٠٠ في المائة. ومن نفس المنطلق، من المهم أن يعتمد المجلس بيانات صحفية محددة في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالمثل، يجب أن نواصل دعوة قادة المجتمع المدني على نحو منهجي، لا سيما النساء، ليقدموا لنا صورة دقيقة عن الحقيقة على أرض الواقع.

كما أن الزيارات الميدانية التي يقوم بها مجلس الأمن يجب أن تولي الاعتبار الكامل لعقد اجتماعات مع النساء ومناقشة التحديات التي تهمهن على وجه التحديد. وهذا ما فعلناه في الاجتماع الذي عقدناه في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخراً، والذي كان بالنسبة لي أحد أبرز الاجتماعات وأكثرها إلهاماً أثناء الزيارة التي قمنا بها مؤخرا إلى البلد، وأعتقد أني إذ أقول ذلك فإني أتكلم أيضاً باسم الغالبية العظمى من زملائي. ويجب أن ينطبق الأمر نفسه على أرفع ممثلي الأمم المتحدة في حالات الأزمات. وأود أن أرحّب في هذا الصدد بالمبادرة المشتركة للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام للسفر معاً إلى جنوب السودان.

ولكن يمكننا جميعاً أن نرى أننا يجب أن نفعل أكثر من ذلك. وتتيح لنا الذكرى السنوية لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠ فرصة فريدة يجب أن نغتنمها معاً. ويجب أن تكون متابعة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أكثر قوة، ويجب رصدُ خطط العمل الـ ٧٦ والأطر الإقليمية الـ ١١ المنشأة في هذا الإطار على نحو أوثق من أجل تحسين تحديد المشاكل وتعزيز الممارسات الجيدة. ونحن على استعداد للعمل مع جميع شركائنا من أجل تحديد الخطوط العريضة لآلية استعراض فعالة لهذه العمليات الوطنية والإقليمية، كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2018/900). ويجب أن تتوافق إجراءاتنا مع أهدافنا. ويجب أن نطوّر البعد الإقليمي، ونرحّب بملكية الخطة من جانب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه نقطة أساسية إذا كنا نريد حقاً أن نكون فعالين في الأجل الطويل.

وأخيراً، تحتاج الأمم المتحدة إلى إبراز أهمية مشاركة المرأة في عمليات السلام، تماماً كما فعلت بشأن تسريح الأطفال الجنود. ونشيد بجهود الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال، ونحن تحت تصرفهما لمواصلة عملية التفكير معاً.

وسوف تظل فرنسا ملتزمة التزاماً تاماً بحقوق المرأة، داخل مجلس الأمن وفي جميع الهيئات الأخرى ذات الصلة على حد سواء. لقد جعل رئيس الجمهورية، إيمانويل ماكرون، من المساواة بين المرأة والرجل القضية الكبرى لفترته الرئاسية التي تمتد خمس سنوات ووضعها على رأس أولويات الرئاسة الفرنسية لمجموعة الدول السبع في العام المقبل. وستكون الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عنصراً هاماً من عناصر هذه الأولوية. إن فرنسا تضع حالياً خطتها الوطنية الثالثة للعمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والتي ستُعرض في الربع الأول من عام ٢٠١٩، وستجعل فرنسا مرة أخرى من هذه الخطة إحدى أولويات رئاستها لمجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٩.

وفي إطار خطة فرنسا الوطنية الثانية للعمل، قدّمت دعماً مباشراً في العديد من مناطق النزاع. وفي سورية، على سبيل المثال، قامت فرنسا بتمويل مبادرة لتوفير المساعدة الطبية الطارئة لحماية المرأة في نزاعٍ كثيراً ما تُستهدف فيه، ولا سيما عن طريق تقديم

المساعدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية أو خدمات الدعم النفسي التي تهدف إلى تحسين ظروف معيشة المرأة، لا سيما أولئك اللواتي يلدن في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي ليبيا، دعمت فرنسا حلقات عمل لتدريب روّاد الأعمال الشباب في مصراتة، الذين كان ٥٠ في المائة منهم من النساء، وذلك بهدف تعزيز النسيج الاقتصادي الليبي من خلال مساعدة روّاد الأعمال الشباب والمبتدئين الليبيين.

وستسعى خطتنا الوطنية الثالثة للعمل بعزم إلى تحقيق التزامات فرنسا المنصوص عنها في إطار إدماج المرأة في عمليات السلام وإعادة بناء الدول. إن المشاركة الوثيقة للمجتمع المدني في إعداد الخطة، والتنفيذ الملموس لها في فرنسا والخارج وتقييم نتائجها، بطبيعة الحال، هو أمر حيوي. ويكمن التحدي المتمثل في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى تنفيذها، في كفالة تولي زمام الأمور بصورة حقيقية على جميع مستويات المجتمع من جانب الجهات الفاعلة المعنية بمسائل حفظ السلام وإعادة بناء السلام والأمن.

وفي الختام، أود أن أقول إن الاقتناع العميق لفرنسا هوأن المرأة، في الوقت الذي تُنتَقدُ فيه تعددية الأطراف وتوضع على المحك، تؤدّي دوراً رئيسياً في إعطاء قوة دفع جديدة لتعددية الأطراف، الأمر الذي تؤمن به فرنسا بقوة أكبر من أي وقت مضى. إن المساواة والتنوع يقعان في صلب مورّثات الأمم المتحدة ولذلك يجب أن يكونا في صميم إجراءاتنا.

كتبت سيمون دو بوفوار قائلة: ''إن الحاضر ليس ماضياً يُحتمل وقوعه؛ بل هو لحظة الاختيار والعمل.'' فلنبدأ العمل ،إذاً، أيها الأصدقاء الأعزاء .

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أثني على بوليفيا لعقدها مناقشة اليوم الهامة.

وتؤيد بولندا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته القيمة. وأشكر أيضاً المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، على إحاطتها الإعلامية. كما يسرنا أن نرى السيدة رندة سنيورة عطا الله معنا في هذه القاعة اليوم؛ فمن المهم لنا جميعاً أن نسمع صوت المجتمع المدني.

كما يشرفنا حضور وزيرتين من السويد وهولندا.

لقد تم الاعتراف تدريجيا على الساحة الدولية لبناء السلام بالحاجة إلى إشراك المرأة في بناء السلام وتسوية النزاعات. وتم إثراء الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إلى حد كبير، بما في ذلك من خلال تسليط الضوء على الأثر غير المتناسب للنزاع المسلح على النساء والفتيات والفوائد الكبيرة لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، والضرورة المطلقة للتصدي لمسألة العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. كما بات من المفهوم على نطاق واسع أن ثمة تباينا بين تجارب النساء والرجال أثناء النزاع وبعده، وأن المرأة تواجه مجموعة فريدة من التحديات فيما يتعلق ببناء السلام والأمن.

وما من شك في أنه على الرغم من الإنجازات التي تحققت، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. لقد حدثت زيادة طفيفة في عدد النساء المشاركات في محادثات السلام الرسمية، وبالتالي، نادرا ما تُدرج شواغل المرأة في جدول أعمال محادثات السلام. ويتمثل تحد رئيسي في أنه كثيرا ما يُنظر إلى المرأة على أنها لا تمتلك المهارات أو المعارف أو المركز الاجتماعي اللازم لإحداث التغيير في بيئات ما بعد انتهاء النزاع. ويتطلب تغيير ذلك حدوث تحول في عقلية المفاوضين والوسطاء بشأن نظرتهم إلى دور المرأة.

ونرحب بتركيز مناقشة هذا العام على التمكين السياسي والاقتصادي. ونعتقد أن ثمة حاجة إلى إجراء مناقشات أوسع في مجلس الأمن بشأن أهمية تمكين المرأة في حالات النزاع وما

بعد النزاع. وفي هذا السياق، أود أن أركز على النقاط الرئيسية التالية، وهي: القيادة والتمكين والتعليم.

إن المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية الأوسع نطاقا تتجسد في نوعية هذه المشاركة، وليس في عدد النساء المشاركات؛ فالأمر يتعلق بالدور القيادي للمرأة. ونحن بحاجة إلى تحديد ودعم السياسات التي لا تعزز صوت المرأة فحسب، بل وأيضا دورها القيادي في عمليات صنع القرار أثناء بناء السلام، وكذلك لضمان أن يكون للمرأة صوت قوي في عملية صنع القرار، من المرحلة الأولية لعملية صنع السلام وحتى إنشاء مؤسسات حكومية محلية ووطنية وتطويرها. ونحن نعلم أن هناك نساء مدربات بصورة كافية للاضطلاع بهذه الأدوار، وأن النساء مستعدات للتعيين في المناصب العليا، وأن هناك نساء مؤهلات في كل مكان.

والتمكين الاقتصادي هو أحد العوامل التي تمكن المرأة من المشاركة بنشاط أكبر في المجتمع وفي عمليات بناء السلام. ويساعد الاستقرار الاقتصادي الأساسي النساء على العيش في أمان والتمتع بقدر أكبر من التأثير لكسب الاحترام في مجتمعاتهن المحلية وكي يصبحن عضوات نشيطات ومساهمات في المجتمع. كما أنه يمنحهن الشجاعة للتكلم عن العنف وإساءة المعاملة. إن التمكين يعني ما هو بأكثر بكثير من مجرد التسليم بالعمل الهام الذي تقوم به المرأة بالفعل. فهو يتعلق أيضا بالكيفية التي يمكن بها توزيع السلطة والموارد، مثل الأراضي والمياه، وبمن يتخذ القرارات. إن تشجيع وتوطيد التمكين الاقتصادي للمرأة أمر بالغ الأهمية في المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع، ولذلك يجب أن يكون الأمر جهدا تعاونيا. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات في هيئات الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى والمجتمع الدولي، والأهم من ذلك، أنه يتطلب اتخاذ إجراءات من جانب المجتمعات المحلية في البلدان الخارجة من نزاعات.

وإنني أتفق تماما مع سلفي على أننا بحاجة إلى العمل. وفي هذا السياق، أود أن أتشاطر معكم بعض المعلومات عن المساعدة الإنمائية البولندية ومشاريعنا. على مدى السنوات العديدة الماضية، ما برحت بولندا تدعم تمكين المرأة وانتعاشها اقتصاديا في فلسطين. ونركز في هذا العام على تعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة، حيث ندعم الأعمال التجارية المنشأة حديثا التي تديرها كوادر نسائية وإيجاد فرص عمل للنساء. كما تمول المعونة البولندية تنفيذ نظم مستدامة للري في الحدائق المنزلية في الضفة الغربية. ويمكن لتكنولوجيا الري الجديدة هذه أن توفر المياه وتزيد غلة المحاصيل بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة. ولن تعمل زيادة مساحات المحاصيل على تعزيز الأمن الغذائي للنساء الفلسطينيات وأسرهن فحسب، وإنما ستشكل أيضا مصدرا لتوليد إيرادات إضافية. ولا يوفر هذا المشروع لهؤلاء النساء أداة قوية من أجل تمكينهن اقتصاديا فحسب، بل ويساهم أيضا في تعزيز المساواة بين الجنسين.

أود أن أبدي ملاحظتي الأخيرة. لن تكتمل أي مناقشة عن تمكين المرأة دون الإشارة إلى الدور الذي يجب أن يضطلع به التعليم في هذه العملية. فالتعليم يشكل عاملا محفزا لتحقيق المشاركة المتساوية في المجتمع وتحقيق إدماج المرأة في الانتعاش الاقتصادي الطويل الأجل. كما أنه يشكل خطوة هامة نحو إزالة العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة السياسية، ومنع نشوب النزاعات، وتنفيذ عمليات السلام والعدالة الانتقالية.

ويسرني أيما سرور أن أبلغ المجلس بأن بولندا قد اعتمدت لتوها أول خطة عمل وطنية على الإطلاق بشأن المرأة والسلام والأمن. وهذا يبين بوضوح التزامنا الشامل بتنفيذ قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد حددت الخطة أربع نتائج رئيسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وهي: المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام؛ وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وحماية ضحايا العنف الجنسي والجنساني المرتبط بالنزاع ودعمهم؛ وأخيرا، تعزيز وتطوير الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بولندا.

وإذا كنا جادين في التزامنا بإيجاد عالم أكثر سلاما واستدامة وازدهارا، فببساطة لا يوجد بديل عن الاستثمار في النساء وإتاحة الفرصة لهن في جميع عمليات صنع القرار ذات الصلة ودعم تمكينهن السياسي والاقتصادي. وعلينا أن نتوقف عن النظر إلى النساء باعتبارهن ضحايا حرب، بل أن ننظر إليهن باعتبارهن قائدات من أجل تحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، ليس على التقرير (S/2018/900) الذي عرضه اليوم فحسب، بل أيضا على التزامه بالقضية التي جمعتنا هنا اليوم وعلى جهوده الجديرة بالذكر لضمان أن تقدم منظمتنا ككل نموذجا يحتذى من منظور كفالة التمثيل العادل للمرأة. كما أود أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، وممثلة المجتمع المدني الفلسطيني، السيدة رندة سنيورة عطا الله، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن التاريخ قد كتبه الرجال – رجال وضعوا المرأة في مرتبة ثانوية وقللوا من قيمة دورها في المجتمع وارتكبوا أشكال عنف لا يمكن تبريرها ضدها. ونحن ضحايا نظام ذكوري، متأصل في الرأسمالية، وهو يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة والاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة في جميع أنحاء العالم. وهذه هي المشكلة الأساسية. وهذا هو النظام الذي يجب أن تكافحه المنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي بأسره.

ومع ذلك، ما من شك في أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن تشجيع التغييرات الهيكلية التي تمنح المرأة المكانة التي حُرمت منها تاريخيا. ولن نتمكن من إقامة مجتمعات أكثر عدلا وسلما وشمولا للجميع إلا من خلال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتواجه النساء العديد من أشكال العنف على أساس يومي وفي مختلف الحالات، ولكن ليس هناك ما هو أكثر قسوة أو له عواقب أكثر تدميرا من العنف الناجم عن النزاع المسلح – ومن هنا تأتي أهمية القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يقر بهذه الحقيقة ويشدد على الصلة الأساسية القائمة بين احترام المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين.

واستنادا إلى ذلك القرار والقرارات السبعة التي اعتمدها المجلس بشأن هذا الموضوع، اضطلعت الأمم المتحدة بالعديد من الجهود وحققت تقدما كبيرا في تنفيذها من أجل دمج المنظور الجنساني بصورة فعالة في عمليات السلام، وتعزيز مشاركة النساء فيها. ومن بين هذه التطورات، يمكننا أن نذكر إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وغير ذلك من المسائل.

بيد أنه، بالرغم من تلك الجهود، لا يزال تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن يطرح تحديات هامة، لا سيما بالنسبة لهذه النقطة الأخيرة وهي: إشراك المرأة في عمليات السلام. إن هناك أربع ركائز تشكل الإطار المعياري الذي أنشأه مجلس الأمن وهي: المنع والمشاركة والحماية والإنعاش. وكل منها له نفس القدر من الأهمية، ويكمل بعضها بعضا لضمان تنفيذ الخطة على أفضل وجه. واليوم، نود أن نشدد على أهمية المنع وكيفية تحقيق المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام.

فبينما توجد أوجه تشابه، فإن لكل بلد واقعه الخاص وتحدياته المختلفة التي يواجهها. لقد سلطنا الضوء على عملية السلام الكولومبية بسبب الآليات المستخدمة لتعزيز مشاركة المرأة وإدماج المنظور الجنساني في الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم؛ وبسبب التوازن بين الجنسين في أفراد بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وهو ما لا يُشاهد في بعثات السلام الأخرى.

ومن الأمثلة التاريخية الأخرى للنساء اللواتي يقمن بتوطيد السلام والمصالحة في منطقتي أمهات بلازا دي مايو البطلات. ونسلط الضوء أيضا على التقدم المحرز في التمثيل البرلماني الذي تحقق في الصومال، والتقدم المحرز في منطقة الساحل، وأفغانستان، من بين أمور أخرى. وتلك أمثلة واضحة لأهمية التمكين السياسي للمرأة.

وتشمل الحالات الأخرى التي تنطوي على العديد من التحديات ما تواجهه بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، ومكافحتها للإرهاب الذي تفرضه جماعة بوكو حرام، ووصمة العار التي تواجهها ضحايا تلك الجماعة، على نحو ما أفادت به أمينة محمد نائبة الأمين العام بعد الزيارة التي قامت بها إلى تلك المنطقة، وتوجهت بعدها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث شددت على الحاجة إلى تشجيع مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. ومن الأماكن الأخرى التي تواجه فيها المرأة المزيد من التعقيدات الإنسانية اليمن، وفلسطين، وجمهورية أفريقيا الوسطى، من بين جملة أماكن غيرها.

وفي كل عام نجتمع لتسليط الضوء على أهمية تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، وإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، وكفالة المساءلة، والدعوة إلى إدماج المرأة في عمليات السلام. لكن كيف نفعل ذلك؟ أولا، نحن بحاجة إلى المرأة المتسلحة بالتمكين، والسيدة لقرارها وجسدها، والمستقلة اقتصاديا. تلك هي الكيفية التي ستكون المرأة بواسطتها عاملا حقيقيا للتغيير. ولكن كيف نحقق ذلك؟ هنا يتعين على الدول أن تُظهر القيادة وتُعزز التغييرات الهيكلية من أجل مكافحة عدم المساواة والفقر والتمييز. وينبغي أن تركز على المرأة، أولا وقبل كل شيء.

لقد كانت بوليفيا بلدا غير مستقر. وفيما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٣، اندلعت النزاعات الاجتماعية ضد خصخصة المياه ودفاعا عن السيادة الوطنية على احتياطيات الموارد الهيدروكربونية. وكنا بحاجة إلى تغيير أساسي. ومن ثم، تمثل أحد التدابير الأولى للحكومة الحالية في إنشاء الجمعية التأسيسية التي ترأسها امرأة من قادة السكان الأصليين. وقمنا بوضع دستور جديد اعتمد في عام ٢٠٠٩ وقرر حق المرأة والرجل في المشاركة الحرة في إنشاء السلطة السياسية، وممارستها، ومراقبتها على قدم المساواة، وفي ظل ظروف متساوية.

وعلى هذا الأساس ركزنا على اعتماد تدابير من أجل إحراز تقدم في تفكيك النظام الأبوي، ومن ثم تحطيم الحواجز الهيكلية، من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة بصورة رئيسية. وقمنا بتعزيز مشاركة المرأة في أدوار صنع القرار من خلال قانون النظام الانتخابي، الذي يرسي التكافؤ والتناوب في قوائم المرشحين من الذكور والإناث للوظائف النيابية. وبوليفيا هي ثاني بلد في العالم لديه أعلى نسبة تمثيل المرأة في الجمعية التشريعية. وفي بوليفيا، تتمتع النساء بالأغلبية لا في البرلمان فحسب، بل وفي الهيئات المنتخبة الأخرى أيضا.

وفي السياق نفسه، فإن من أهم تدابير الإدماج الاقتصادي للمرأة قانون تجديد الإصلاح الزراعي المجتمعي الذي لا يكفل فقط مشاركة المرأة في عمليات استصلاح الأراضي وتوزيعها، بل أولوية حق المرأة في امتلاك الأراضي أيضا. وقبل اثني عشر عاما، كان ما نسبته ١٠ في المائة فقط من النساء في بوليفيا مالكات للأراضي. واليوم، في عام ٢٠١٨، فإن ما نسبته ٤٥ في المائة من ملكية الأراضي في أيدي النساء.

لقد شهدت بوليفيا ١٢ عاما من التغيير الجوهري، ولم يكن لهذا التحول أن يتحقق بدون دور المرأة كعامل تغيير. واليوم، نتمتع بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي لم نتمتع به من قبل. ولهذا نود أن نؤكد مجددا التزامنا بخطة المرأة والسلام والأمن.

ونشكر الأمين العام على ما قدمه اليوم من توصيات قبل الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب على جميع الدول، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني،

العمل معا بطريقة منسقة من أجل تحقيق تنفيذ هذه الخطة على أفضل وجه.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة الآن إلى صاحبة المعالي السيدة ميشيل مونتِفيرينغ، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية؛

السيدة مونتِفيرينغ (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ باقتباس:

”أود أن أذكر هنا، وأعتقد أن كثيرين يوافقونني بشأن هذه المسألة، أننا نحن النساء لا ندين بالامتنان بالمعنى التقليدي للعبارة.“

تلك هي الكلمات التي نطقت بها ماري يوهاس منذ حوالي ١٠٠ سنة مضت، في ١٩ شباط/فبراير ١٩١٩، في البرلمان الألماني – خلال أول نظام ديمقراطي ألماني، على إثر إدخال حق المرأة في الاقتراع. وكأول امرأة تتكلم في برلمان ألمانيا، واصلت كلامها بجرأة:

”لن يخطر ببالنا أن نحرم من أُنوثتنا لأننا دخلنا في الساحة السياسية وانضممنا إلى الكفاح من أجل حقوق الشعب. ولا يوجد أي جزء من البرنامج الحكومي الجديد لا نهتم به نحن النساء“.

وهذا هو بالضبط ما تبدو عليه الأمور اليوم – أيضا وبصفة خاصة على الصعيد الدولي – بعد مرور ١٠٠ عام على هذا الخطاب. فلا يمكن، ولا يجب تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية دون مشاركة المرأة في القرن الحادي والعشرين: لا في البرلمانات الوطنية، أو في الأمم المتحدة، ولا في بعثات السلام الدولية. لقد أنشئت الأمم المتحدة كإطار مركزي تنظيمي متعدد الأطراف يقوم على القواعد منذ أكثر من ٧٠ عاما بعد حربين عالميتين. وبالنسبة لنا، تُعد النساء أكثر أهمية من أي وقت مضى – لا بسبب تاريخنا فحسب، بل بسبب المستقبل المشترك والسلمي.

وهذا هو السبب في أنني أود أولا وقبل كل شئ أود أن أعرب عن خالص الشكر لبوليفيا، التي تتولى الرئاسة الحالية لمجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، على بيانيهما الهامين، فضلا عن السيدة رندة سنيورة عطا الله، بصفتها ممثلة للمجتمع المدني.

ولا يمكننا أن نتكلم عن السلام والمرأة والأمن في القرن الحادي والعشرين دون جلوس المرأة على الطاولة كشريكة على قدم المساواة. فيجب أن تكون المرأة من الجهات الفاعلة، وتشكل سياسة السلام والأمن وليس مجرد مستفيدة من القرارات السياسية. ولا يمكننا أن نتحمل تجاهل إمكانات المرأة فيما يتعلق بتعزيز الأمن والاستقرار والسلام المستدام، فيما لا يزال هو الحال كذلك اليوم.

لقد كان اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) معلما بارزا، ونشأ جيل جديد من البنين والبنات في بلداننا في الأعوام اللاحقة. ووقعت أحداث كثيرة منذ ذلك الوقت. وربما كنا نتخذ خطوات صغيرة، ولكننا نحرز تقدما. ولذلك، فإن من الأمور الحاسمة بالنسبة لنا الآن الاستمرار في معالجة هذا الموضوع في ضوء الأزمات والنزاعات الدائرة في العالم ومواصلة الاستفادة من الخبرات والنجاحات والدفع بها قدما بهمة وقوة. وردا على شركائنا الأوروبيين، فإن الإجراء قد لا يكون مماثلا لما كان في السابق، ولكن علينا أن نبذل قصارى جهدنا.

وتؤيد إيطاليا البيانين اللذين سيدلي بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. كما نؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل غانا بالنيابة عن

مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، التي تعمل ألمانيا نائبا لرئيسها.

وأود، إضافة إلى ذلك، أن أتطرق لأولويات ألمانيا الثلاث فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

أولا، إننا سنضع تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في صميم عملنا بوصفنا عضوا في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. ونتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع بيرو حينما نتولى منصب الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وسنستفيد من أعمال السويد التحضيرية الممتازة وبرز أهمية توصيات الفريق بشكل أكبر. وسنمنح المجتمع المدني صوتا يسمع في مجلس الأمن، بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان.

ثانيا، سنواصل تقديم دعمنا الكامل للأعمال الهامة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والقضاء عليه. وسنستخدم المناقشة المفتوحة السنوية بشأن تلك المسألة خلال رئاستنا للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بغية تعزيز الإطار المعياري لمجلس الأمن فيما يتعلق بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونتطلع إلى العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما مع أصدقائنا الفرنسيين. إن الحائزين على جائزة نوبل للسلام هذا العام - نادية مراد من العراق، التي تعيش الآن في ألمانيا، والدكتور دينيس ماكويغي من جمهورية الكونغو الديمقراطية - شددا في أعمالهما على مدى أهمية استمرار مكافحة أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وثالثا وأخيرا، تعتزم ألمانيا إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحلول عام ٢٠٢٠ - الذكرى السنوية العشرون للقرار. وسنواصل الاستفادة من تبادل الخبرات الهامة والعملية في شبكة جهات التنسيق. إنني في غاية السرور لأننا من المقرر أن نسلم رئاسة تلك الشبكة لناميبيا في عام ٢٠١٩، وبخاصة نظرا لأنها إحدى القوى الدافعة وراء اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلاوة على ذلك، سنواصل تقديم الدعم السياسي والمالي إلى شبكة القيادات النسائية الأفريقية، وأيضا فيما يتعلق بإنشاء الفروع الوطنية في أقرب وقت ممكن، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا نتكلم هنا عن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو تحديدا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ومن الأهمية بمكان ضمان أن نعزز دور المرأة على جميع المستويات الاجتماعية - السياسية - محليا وإقليميا وعالميا. إنني أؤمن إيمانا راسخا بأن بوسع المرأة أن تفعل أي شيء، ولكن يجب علينا أيضا تمكينها من القيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدولة للشؤون الخارجية في سلوفينيا.

السيدة ليسكوفار (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أقول إن سلوفينيا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أشيد ببوليفيا على تنظيم مناقشة اليوم لإبراز أهمية دور المرأة في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2018/900) وأن أعرب عن تقديرنا لالتزامه بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن مشاركة النساء المجدية في منع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وفي عمليات السلام تعزز على نحو فعال بتمكينهن السياسي والاقتصادي، وبتوفير فرص حصولهن على الموارد وبإعمال حقوقهن الأساسية وممارسة هذه الحقوق. وتضفي أصواتهن في السياسة، بما في ذلك البرلمانات والحكومات، وفي القوات المسلحة، وفي الأعمال التجارية وعالم الشركات وفي المجتمع المدني المصداقية والاستدامة على التدابير التي تعالج الشواغل الأمنية على جميع المستويات. ونوافق على الحاجة إلى تحسين البيانات والمقاييس من أجل رصد الاتجاهات والتقدم المحرز في المجالات ذات الصلة.

ولا تزال العقبات أمام المشاركة السياسية والاقتصادية للمرأة تسهم في إطالة أمد انعدام الأمن وتهدد الحلول من أجل تحقيق السلام المستدام. ولا يزال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس يمثل إحدى تلك العقبات، ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل إخضاع الجناة للمساءة. وفيما يتعلق بالمساءلة، أود أن أؤكد مجدد على دعم سلوفينيا القوي للمحكمة الجنائية الدولية وللأعمال التي أنجزتها في الأعوام السابقة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون.

وأود أيضا أن أشدد على الدور الفعال للرجال في تعزيز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على السواء فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات والقضاء عليه، وبتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في جهود السلام.

وأود أن أبلغ المجلس بإيجاز عن جهودنا الوطنية. إن خطة العمل الوطنية الثانية لسلوفينيا بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ ستقرها الحكومة في الأسابيع المقبلة. وتستند خطة العمل الجديدة إلى استعراض تنفيذ خطة العمل الأولى، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات الناشئة والاتجاهات. وهي تتضمن أنشطة في خمسة مجالات مواضيعية هي: إدماج المنظور الجنساني، ومشاركة المرأة، وحماية النساء والفتيات ووضع حد للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات النزاع، والتثقيف والتدريب والتوعية بشأن قضايا المرأة والسلام والأمن، والمساءلة على العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات. وتشمل الخطة إنشاء آلية للرصد والإبلاغ، ونعتقد أنها ستؤدي إلى تحسين نتائجنا فيما يتعلق بخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونعمل أيضا على إصدار أمر توجيهي للقوات المسلحة السلوفينية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

لقد حددنا المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى الأولويات المواضيعية ومسألة شاملة لعدة قطاعات فيما يتعلق بتعاوننا الإنمائي الدولي وبتقديم المساعدة الإنسانية، وندعم المشاريع المتعلقة بتمكين المرأة في غرب البلقان ولبنان والأردن وأوغندا ورواندا. وتسهم تلك المشاريع في تعزيز قدرة المرأة على التكيف بتشجيع التوعية والتعليم والعمالة، والتمثيل المتوازن وتعزيز التمكين الاقتصادي والنفسي - الاجتماعي.

ونظرا للأهمية التي توليها حكومة بلدي لخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فإننا قررنا تخصيص جزء من أكبر مناسبة لسياستناالخارجية - وهي منتدى بليد الاستراتيجي، الذي نستضيفه كل صيف - للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذكرى السنوية العشرين لاتخاد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ونرحب بجهود فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن للتشديد على الإجراءات المنسقة والمحددة لكل مستوى قطري على حدة. ونشارك الآخرين تشجيع مجلس الأمن على إيلاء الاعتبار الواجب لأعمال الفريق في مداولاته ونتائجه.

وفي الختام، أود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام إلينا جميعا من أجل القيام بالمزيد من العمل لسد الفجوة بين ما نقوله في هذه القاعة وما نفعله خارجها من أجل إفساح مزيد من المجال لمشاركة المرأة وتأمين المزيد من الموارد لها، بما في ذلك التمويل.

أؤكد للمجلس أن سلوفينيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وباتباع نهج شامل في تنفيذها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوكرانيا.

السيدة هيراشتشنكو (أوكرانيا) (*تكلمت بالروسية*): إنني أمثل أوكرانيا بصفتي المبعوثة الخاصة للرئيس من أجل التسوية

السلمية للحالة في دونباس وبصفتي مشاركةً على نحو مباشر في عملية مينسك لإحلال السلام.

وأود أن أشكر رئاسة بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، والأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانيهما.

وتؤيد أوكرانيا أيضا البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ويسرنا إدراج معلومات في تقرير الأمين العام بشأن موضوع اليوم (S/2018/900) عن التدابير التي تتخذها حكومة أوكرانيا لتنفيذ قرار المجلس ١٣٢٥(٢٠٠٠)، ولا سيما بشأن بدء عملية تنفيذ خطة العمل الوطنية لدينا. وأتفق مع ملاحظة الأمين العام بأن عام ٢٠٢٠ سيكون امتحانا لمدى التزامنا بتعهداتنافي ذلك الصدد،، ويجب علينا تسريع جهودنا لتنفيذ أولوياته الرئيسية.

وأعتقد بأن أمام الأمم المتحدة فرصة فريدة للوفاء بأحد مبادئها الرئيسية، وهو

”أن تؤكد مجددا إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية“.

وتُعدّ مشاركة المرأة على قدم المساواة، ووصولها إلى المناصب الحكومية العليا وعمليات صنع القرار على جميع المستويات، أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين. ولا يُؤكد ذلك في المادة الثانية من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فحسب، بل تعززه أيضا أهداف التنمية المستدامة. أما البيانات التي قدّمتها المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، ومنظمة العمل الدولية فتشدد على أهمية وضع حدّ للفجوة بين الجنسين في مجال تمثيل المرأة على جميع المستويات، وفي عملية صنع القرار السياسي وكفالة المساواة في الأجر.

وبالنظر إلى أن العدوان المسلح على أوكرانيا قد بلغ الآن عامه الخامس، وأن النساء والأطفال يمثلون الضحايا الرئيسيين للحرب، فإن حكومة أوكرانيا تبذل جهوداً ترمي إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تنفيذاً فعالاً وضمان حقوق المرأة في جميع المجالات العامة وحمايتها. وتمضي خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار في الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ بنجاح. وتنص الخطة على إدراج مبدأ التكافؤ بين الجنسين في التدريب المهني للقوات، ورسم سياسة بشأن توسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام وإنشاء نظام لحماية النساء والأطفال ضحايا النزاع. ومن العناصر الهامة منعُ العنف الجنساني أثناء الأعمال العسكرية ومكافحته.

وفي إطار إنشاء آلية مؤسسية لوضع سياسة جنسانية، كُلّف نائب رئيس وزراء أوكرانيا بالفعل بتنسيقها وأنشئ منصب الممثل الخاص للحكومة المعني بمسائل السياسات الجنسانية. ونحن في الوقت الراهن بصدد العمل على توسيع نطاق مشاركة المرأة في الحياة السياسية الأوكرانية. ومن المؤسف أن النساء لا يشكلن إلا ١٢ في المائة من البرلمان الأوكراني، وهو ما يُعدّ بالتأكيد غير كافٍ ولا يتناسب مع الإمكانات المهنية للمرأة الأوكرانية. ولذلك فإننا بصدد تغيير تشريعنا وإدراج نظام تحصيص جنساني، وهو نظام أثبت بالفعل نجاعته خلال الانتخابات على الصعيد المحلي.

وفي أيلول/سبتمبر، أقرت الحكومة خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات الواردة في استنتاجات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، محددة تدابير معينة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢١. ونواصل العمل على وضع استراتيجية وطنية معنية بالمساواة بين الجنسين في قطاعي الأمن والدفاع لدينا، وتَعُدّ القوات المسلحة الأوكرانية في صفوفها الآن أكثر من ٢٥ ٠٠٠ امرأة، تحمل ٤٠٠ ٣ منهن رتبة ضابطة، تضطلعن بأعمال عسكرية قائمة على أساس التعاقد، على قدم المساواة مع الرجال.

وعرف عدد الوظائف التي يمكن للنساء شغلها زيادة كبيرة، مما يضمن تحقيق المساواة في حصولهن على الرتب العسكرية. وفي هذا العام ترقّت للمرة الأولى امرأة إلى رتبة لواء، وهي تتولى زمام الخدمات الطبية العسكرية لقواتنا.

إن عدد الضحايا المدنيين والعسكريين لعدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا يرتفع كل عام، وأود أن أتناول بوجه خاص الكارثة الإنسانية الناجمة عن الحرب على أوكرانيا. ما برحت أرواح النساء المجندات في صفوف قواتنا المسلحة تُزهق في دونباس منذ عام ٢٠١٤. وقبل بضعة أيام، تعرضت أوليزيا باكلانوفا التي كانت جندية، إلى القتل. ولم يتجاوز عمرها ١٩ عاما. وفي شباط/فبراير، قضت سابينا غاليتسكايا، التي كانت ممرضة، بعد أن تعرضت سيارتها إلى قصف قذيفة روسية مضادة للدبابات، مع أنها كانت تحمل علامة واضحة تصنفها على أنها مركبة طبية. وكان عمرها ٢٣ عاماً. فكم من الأوكرانيات لا يزال يتعين عليهنّ التضحية بأرواحهن دفاعاً عن وطنهن بغية وقف النزاع المسلح في دونباس الذي أثارته روسيا؟

وثمة مشكلة هائلة ومستمرة ألا وهي مشكلة الألغام والأجهزة المتفجرة التي تنتشر على مدى ٧ ٠٠٠ كيلومتر مربع تماما من الأراضي الأوكرانية. وقد قتلت ٩٢ امرأة في دونباس على مر السنين. وقبل بضعة أيام قضى ثلاثة أطفال نحبهم بعد تفجر لغم بالقرب من هورليفكا المحتلة في مقاطعة دونيتسك. ويعتزم البرلمان الأوكراني حاليا اعتماد قانون بالغ الأهمية بشأن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية. أما التكنولوجيا العسكرية والموارد، بما في ذلك الألغام التي تحمل علامة صنعها في الاتحاد الروسي، تأتي من الشريط الممتد على مدى ٤٠٠ كيلومتر وغير الخاضع للمراقبة على الحدود الروسية – الأوكرانية. ولهذا السبب لطالما أصرت أوكرانيا على التعجيل بإيفاد بعثة لحفظ السلام إلى دونباس تحت رعاية الأمم المتحدة، تحظى بولاية واسعة النطاق من أجل الإدارة المؤقتة. وهذا أمر ضروري إذا ما أردنا منع وقوع كارثة إنسانية، وحماية السكان المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، الذين يعدون الأكثر عرضة للخطر. وغني عن القول إن أوكرانيا سترحب ببعثة تشمل أكبر عدد ممكن من النساء في صفوف حفظة السلام.

وبصفتي ممثلة أوكرانيا لدى فريق مينسك المعني بالشؤون الإنسانية، فقد كانت جهودي الرئيسية تهدف إلى تحرير الرهائن. وفي سياق الحرب، تمكنا من تحرير أو العثور على ٢٥٨ امرأة كنّ رهينات لدى جماعات غير مشروعة. وفي الوقت الحاضر، لا تزال ستة أوكرانيات رهن الاحتجاز، وأُعلنت ٢١ أوكرانية في عداد المفقودين، في حين رُمّل ما يقارب ١ ٥٠٠ امرأة وفقدت أكثر من ٢ ٠٠٠ امرأة أبناءهن.

وقد سمع الكثيرون عن أوليه سنتسوف وسيرهي غلوندار، وأزايير وتيمور عبدولاييف، وفلاديمير بالوخ و ٧٠ سجيناً سياسياً أوكرانياً آخر محتجزاً في الأراضي الروسية، فضلاً عن عشرات السجناء المحبوسين على نحو غير قانوني في إقليم دونباس المحتل. ولا تزال أسرهم، أي أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم اللواتي لا يسعهن رؤيتهم أو التحدث إليهم، في انتظارهم. واليوم، قلّد البرلمان الأوروبي أوليه سنتسوف جائزة سخاروف. وإننا نرحب بهذا القرار ونشجع جميع أعضاء الأمم المتحدة على بذل كل جهد ممكن لتحرير أوليه سنتسوف والسجناء السياسيين الآخرين. وينبغي أن يتمكن أوليه من الحصول على جائزته شخصيا، لا من خلال وسطاء.

وبصفتي ممثلة أوكرانيا لدى فريق مينسك المعني بالشؤون الإنسانية، قدمت هذا العام عشرات المقترحات إلى الاتحاد الروسي بشأن تسليم الروس الذين أدينوا بارتكاب جرائم خطيرة في أوكرانيا إلى موسكو مقابل السجناء المحتجزين في القرم، وهي لفتة إنسانية من شأنها تيسير ظروف حياة المئات من النساء والأطفال. بيد أنه روسيا لم ترد حتى الآن على اقتراحنا وأعاقت المسائل المتعلقة بتحرير رهائنها والسجناء السياسيين. وبالمناسبة،

لم تكن الأوكرانيات الوحيدات اللواتي كنّ يأملن عملية تحرير واسعة النطاق للسجناء من كلا الطريفين، وهو ما اقترحت أوكرانيا القيام في أقرب وقت ممكن. بل تطلب الروسيات أيضاً، وهنّ زوجات الجنود الروس المحتجزين في أوكرانيا وأمهاتهن، من الاتحاد الروسي القيام بذلك. وستكون بادرة إنسانية رائعة من كلا الطريفين. وكل ما نحتاج إليه هو الإرادة السياسية.

وبغية تحديد النطاق الكامل لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي، المرتكبة في أراضي القرم ودونباس المحتلة، ما فتئت أوكرانيا تصر على إرسال مراقبين خاصين من بعثات الرصد الخاصة والبعثات الإنسانية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبالمناسبة، لم تتمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر قط من الوصول إلى السجناء السياسيين الأوكرانيين المحتجزين في الأراضي الروسية أو في المناطق المحتلة، مما يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وقد أفاد السجناء الذين أفرج عنهم بأن ثمة أعمال عنف جنسي قد ارتكبت. ولم يتورع المقاتلون عن الاعتداء على أعضاء بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي العام الماضي، في أيار/مايو ٢٠١٧، تحرش مقاتل مسلح جنسياً بممثلة لبعثة الرصد الخاصة، ورفض بكل بساطة السماح لها بالمرور.

ولولا تدخل زملائها لوقعت الجريمة. وأُبلغنا عن ارتكاب أعمال عنف جنسي من قبل ١٢ سجينا أُطلق سراحهم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ من بينهم رجال ونساء، وذكر الكثير منهم حوادث عنف جنسي.

وفي الختام، أود أن أقتبس ما قاله ماكس فان دير ستويل:

”لقد أمضت البشرية قرونا في اتقان فن الحرب. بيد أننا ما زلنا نحبو في خطواتنا الأولى عندما يتعلق الأمر ببناء السلام.“

ولذلك، أرى أن مشكلة كفالة تحقيق السلام في أي جزء من العالم أمر أساسي لكفالة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. ولم يحن الوقت لتعزيز دور المرأة بصورة حاسمة في تلك العملية فحسب، بل يجب اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ ذلك. وما تزال أمامنا فرصة فريدة لرفض التصريحات البيروقراطية واتخاذ خطوات عملية للنهوض بحقوق المرأة وتمكينها من المشاركة في مفاوضات السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، فضلا عن حمايتها من أعمال العنف الجنسي والجنساني. وأحث جميع الأعضاء على تكثيف تلك الجهود دون تأخير.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة. وأود أيضا أن أبلغ الجميع بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ ما تزال لدينا قائمة طويلة من المتكلمين.

وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تناول هذا الموضوع البالغ الأهمية اليوم. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم القوية.

وتدل الخبرات السابقة على أن المشاركة الفعالة للمرأة وتأثيرها في عملية السلام يرتبطان ارتباطا وثيقا بالحفاظ على السلام. ومع ذلك، فإن علينا أن نسلّم بحقيقة ضعف تمثيل المرأة في عمليات السلام الرئيسية وعدم إحراز تقدم في إشراكها فيها. وإذا نقترب من العام ٢٠٢٠ وحلول الذكرى العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فإنه ينبغي بذل المزيد من الجهود القوية من جانب جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي إذا أردنا التنفيذ الكامل للإطار المعياري.

وتولي اليابان أهمية كبرى لدعم مشاركة المرأة وحماية حقوقها في مجال السلام والأمن بوصفها إحدى الركائز الأساسية الثلاث في جهودنا لبناء مجتمع تتوهّج في سمائه شمس المرأة. وأود اليوم أن أشاطركم مثالين على ما نؤديه في ذلك المجال. أولا، تدعم اليابان مشروع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كينيا، الذي يهدف إلى تشجيع زيادة مشاركة المرأة على مستوى المجتمع المحلي. ففي السنة الماضية، دربنا أكثر من ٨ ٠٠٠ كينيةمن المدنيين والشرطيات على الوقاية والاستجابة في مجال مكافحة إشاعة التطرف العنيف، بالإضافة إلى حصول ١ ٠٠٠ من النساء والشباب على تدريب مهني على المهارات المدرة للدخل. ويشجع المشروع المرأة على أن تصبح عنصرا فاعلا وواثقا في حماية مجتمعها المحلي من تأثيرات التطرف العنيف.

ثانيا، ما برحت اليابان تساعد على تعزيز وضع وقدرات ضابطات الشرطة في أفغانستان اللاتي عززن معارفهن ومهاراتهن المتعلقة بتوفير الحماية الفعالة والدعم للنساء اللاتي تعرضن للعنف. فدوافعهن القوية للعمل من أجل تحقيق السلم والأمن تشجع النساء الأخريات، بمن فيهن ضحاياالعنف. وترى اليابان أنه لا غنى عن الدور القيادي للمرأة في مجال السلام والأمن في سبيل تحقيق الحفاظ على السلام.

وسعيا لتعزيز تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا ومشاركتها الفعالة في الحفاظ على السلام، تعتزم اليابان تعزيز التعاون في الميادين المتعددة الأطراف، ولا سيما في الجوانب التالية. أولا، يشكّل العنف الجنسي في حالات النزاع عقبة رئيسية تحول دون الحفاظ على السلام. وبالمثل فإن التعهدات ضرورية سواء من قبل المانحين أو الحكومات المتضررة من النزاع. وتعدُّ اليابان إحدى أكبر الجهات المانحة لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إذ بلغ مجموع تبرعاتها ٩,٥ ملايين دولار. وقد شهدنا نتائج هائلة ترتبت عن تلك الجهود في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونؤكد مجددا دعمنا المستمر لعمل المكتب.

ثانيا، تفتخر اليابان بدعمها لبرنامج قيادة المرأة وتمكينها ووصولها إلى الخدمات وحمايتها في إطار الاستجابة للأزمات، المعروف أيضا باسم شبكة التعلم على التمكين والمشاركة، في إطار المبادرات البرامجية الرئيسية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي ذلك الصدد، تبرعت اليابان بـ ٨,٧ ملايين دولار في عام ٢٠١٨ لصالح تعزيز قدرة المرأة على الصمود. ثالثا، حددت اليابان سري لانكا بوصفها بلدا شريكا في إطار مبادرة شراكة مجموعة الدول السبع بشأن المرأة والسلام والأمن، استنادا إلى العلاقة الثنائية الممتازة التي تربط ما بيننا من الناحية التاريخية. ونود أن نوسع نطاق مساعدتنا الموجهة نحو المشاركة الفعالة للمرأة المتضررة من النزاع من أجل تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن في سري لانكا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر أن اليابان ستستضيف الجمعية العالمية للمرأة بطوكيو يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٩. وسوف يكون موضوع المرأة والسلام والأمن أحد المواضيع الرئيسية للمناقشة. ونتطلع قدما إلى الترحيب بالضيوف والمشاركين من جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة تريباتي (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/900) وجميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

لقد تم تعزيز الأطر المعيارية والتنفيذية المتعلقة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل كبير على نطاق منظومة الأمم المتحدة على مدى العقدين الماضيين. ويتوفر اليوم وعي أكبر بأهمية المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام وإدماج المنظورات الجنسانية في جهود تحقيق السلام والأمن في إطار الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا لاهتمام الأمين العام بتحقيق

التكافؤ بين الجنسين في مستويات القيادة العليا للأمم المتحدة والإنجازات ذات الصلة.

فقد تأكدت الآن أهمية المشاركة النشطة للمرأة ودورها القيادي في عمليات السلام والمصالحة وفي التصدي لانتشار التطرف العنيف. وتؤكد المبادرات ذات المنحى العملي، مثل شبكة القيادات النسائية الأفريقية، والنتائج المشجعة لعمليات السلام، بما في ذلك في كولومبيا وغينيا - بيساو، الدور الهام للمرأة في إحداث تغييرات جوهرية. وبالرغم من تلك الجهود، ما يزال دور المرأة ومنظورها في عمليات السلام مهملين إلى حد كبير. ولا تزال أعمال العنف الجنسي والاختطاف والاتجار بالبشر تُستخدم أسلحة للحرب من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول والتنظيمات الإرهابية في النزاعات المسلحة. وما تزال الشبكات الإجرامية العابرة للحدود التي يزداد اتساع نطاق أنشطتها، تمول الإرهاب وتورد الأسلحة وتجند المقاتلين الأجانب وتدربهم وتزعزع استقرار مناطق بأسرها، مما يؤثر بشكل غير متناسب على النساء. وتزيد تحركات اللاجئين الواسعة النطاق الناجمة عن النزاعات المسلحة من تعرض النساء للتمييز والاستغلال. وليس بوسع بلد لوحده التصدي بفعالية لتلك التحديات.

ويجب النظر أيضا في مسألة المرأة والسلام والأمن في سياق مجتمعي أوسع، بما يشمل المسائل الجنسانية ومسائل التنمية التي يجري التصدي خارج نطاق المجلس. وأصبحت الأدوار الإنمائية التي تؤازر بعضها بعضا والمراعية للاعتبارات الجنسانية وبناء المجتمعات المسالمة والقادرة على التكيف أمرا مسلما به. ويجب أن يستمر العمل المعياري المضطلع به خارج المجلس في ذلك الصدد، بما في ذلك في لجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توجيه عملنا. وبالمثل يؤدي العمل المعياري الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دورا هاما في بناء القدرات. وقد خصص صندوق بناء السلام أكثر من ثلث تمويله لبرامج تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

وبينما تركز الجمعية العامة على التنمية التي تراعي الجوانب الجنسانية والشاملة للجميع من أجل بناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود، يجب على المجلس أن يدفع باتجاه التعاون الفعال في مكافحة الإرهاب، الذي يهدد السلام والأمن. ويجب على المجلس أن يبذل قصارى جهوده من أجل الاستفادة من كامل الإمكانات التي يوفرها إدماج اعتبارات المرأة والسلام والأمن في نُظم الجزاءات. ويتعين على لجان الجزاءات التابعة للمجلس معالجة مسألة إدراج الإرهابيين من الأفراد والكيانات المتورطين في العنف الجنسي والجنساني في الصراع المسلح في قوائمها بصورة استباقية. إن التعاون الدولي في مجال محاكمة المجرمين الضالعين في جرائم عابرة للحدود الوطنية أمر مهم لضمان تحقيق العدالة للضحايا، وكثير منهم من النساء والفتيات.

وفي الهند، تقدم الخطاب المتعلق بتمكين المرأة من مجرد اعتبار المرأة مستفيدة من خطط الرفاه إلى تعميم شواغلها والاستفادة من قيادتها لتحقيق التنمية الشاملة للجميع. وتشارك أكثر من ١,٣ مليون امرأة منتخبة بشكل مباشر في صياغة وتنفيذ السياسات المراعية للمنظور الجنساني في الهند. وقد أثبت وضع الميزانية على أساس جنساني فائدته لتعميم المنظورات الجنسانية لدى تنفيذ السياسات على مستوى القطاعات.

وتلتزم الهند بزيادة تمثيل المرأة في بعثات حفظ السلام وقد أوفت بالتعهد بضمان أن يكون ١٥ في المائة من المراقبين العسكريين من النساء. وأصبحت عملية النشر الأولى على الإطلاق التي قامت بها الأمم المتحدة لوحدة شرطة مشكلة هندية جميع عناصرها من النساء في ليبريا، وهي تمثل علامة فارقة، نموذجا يحتذى به للنساء المحليات للمشاركة في أعمال الشرطة وفي أطر سيادة القانون ذات الصلة. كما تعهدت الهند بتوفير وحدة شرطة مشكلة ثانية من على هذه الشاكلة. وتشارك

الهند هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مبادرات بناء القدرات في مركز الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يتخذ من نيودلهي مقرا له، والذي نظم للتو دورة الأمم المتحدة الثالثة لضابطات الجيش بمشاركة ٤٠ ضابطة من ٢٦ بلدا. وتوفر الهند أيضا تدريباً كافياً قبل النشر فيما يخص التوعية الجنسانية لقوات حفظ السلام التابعة لها.

ونحن نؤيد تمام التأييد نهج الأمين العام القائم على عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتزامه القوي بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في عمليات السلام. والهند على أهبة الاستعداد للانخراط مع شركائها من أجل ضمان المشاركة المجدية للمرأة وتعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع وقادرة على الصمود.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كولومبيا.

السيد فرنانديث دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكركم، سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. وإنه لشرف خاص لي أن يكون بياني الأول بصفتي الممثل الدائم لبلدي بشأن هذا الموضوع، حيث أن كولومبيا لديها الكثير جدا من الدروس المستفادة بشأنه تود إطلاع المجتمع الدولي عليها. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيل ملامبو – نغوكا، وممثلة المجتمع المدني رندة سنيورة عطا الله على إحاطتيهما الإعلاميتين وإسهاماتهما.

إننا نقدر الإشارة إلى كولومبيا وعملية السلام فيها في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة المفتوحة (S/2018/904، المرفق) باعتبارها مثالا إيجابيا لتنفيذ مضمون القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، رغم أنه، مثلما قلتم بحق، سيدي الرئيس، فإنه لا تزال أمامنا العديد من التحديات.

إننا نعلم أن مشاركة المرأة وتمكينها السياسي والاقتصادي وتعزيز قيادتها أمر لا غنى عنه لتحقيق هدف بناء مجتمع سلمي وشامل للجميع، يستند إلى مبادئ الشرعية ومباشرة الأعمال الحرة والمساواة. ولهذا السبب، أود أن أبرز حدثين هامين خلال الشهرين اللذين مضيا على تولي حكومة الرئيس إيفان دوكي ماركيث للسلطة. فللمرة الأولى في تاريخ كولومبيا، تتولى امرأة في منصب نائب رئيس الجمهورية، وقد كُلفت، بالإضافة إلى واجباتها، بدعم الرئيس في تعزيز المساواة بين الجنسين. كما شكل الرئيس أول حكومة متوازنة بين الجنسين في تاريخ كولومبيا، حيث ترأس النساء ثماني من الوزارات الستة عشر. ومن المهم للغاية تعزيز التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة عن طريق القدوة ومن خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. وبهذه الطريقة وحدها، سنتمكن من الإسهام في القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

وفيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ترى كولومبيا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يجب أن يظلا مسألة بالغة الأهمية في جدول الأعمال الدولي. وينبغي أن تجسد الالتزامات الدولية في هذا المجال الاعتراف بحقوق المرأة وضمانها. ويجب أن نضمن إدماجها في السياسة الخارجية وجميع القطاعات على مستوى الدولة. وفي هذا الصدد، ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء بلدنا، ستشمل خطتنا الجديدة للتنمية الوطنية، التي سيتم طرحها قريبا، قسما عن المساواة بين الجنسين في السياسة العامة، وهي خطة ترمي إلى ضمان أن تعيش المرأة حياة خالية من العنف ومنع حمل المراهقات وإنشاء مركز للمساواة بين الجنسين ورعاية ضحايا النزاع.

إن التجربة الكولومبية فيما يتعلق بموضوع هذه المناقشة المفتوحة معروفة لمجلس الأمن بأكمله. ومن الأهمية بمكان مواصلة تعزيز مشاركة المرأة، على سبيل الأولوية، في مجال منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك في بناء السلام. وخلال عملية السلام التي تم التوقيع على اتفاقها منذ ما يقرب من عامين، كانت هناك نساء بين مفاوضي السلام على مائدة المفاوضات، وشُكلت لجنة فرعية معنية بالشؤون الجنسانية لضمان إدراج نهج يراعي الجانب الجنساني في اتفاق السلام. وقد نوه الأمين العام بهذا الإنجاز عندما أكد أن اتفاق السلام في كولومبيا يحتوي على أكثر من ١٠٠ حكم يتعلق بالأمور الجنسانية. وأعلن الرئيس دوكي في هذا الأسبوع أنه من الضروري إحراز تقدم سريع في تحقيق أعلى معدل لمشاركة المرأة في قيادة قواتنا المسلحة، وقد أجرت كولومبيا إصلاحات كبرى تحقيقا لذلك وسنواصل تعزيزها. إننا نتشاطر الشواغل التي عبر عنها المجتمع المدني إزاء حالات قتل القيادات الاجتماعية النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان أو تهديدهن. وسنواصل مضاعفة جهودنا لتعزيز الإطار المؤسسي الحالي والتعجيل بإجراء التحقيقات واتخاذ تدابير للحماية من تلك الآفة. ويمكن تطبيق دروسنا المستفادة من دور المرأة في تحقيق وبناء السلام في سياقات ومناطق أخرى. وتؤدي النساء والفتيات دوراً أساسياً في بلدي. ونحن على قناعة راسخة بدورهن في بناء مجتمعات ديمقراطية وشاملة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة. وأود أن أنوه على وجه الخصوص بالإسهام الكبير للأمين العام، أنطونيو غوتيريش في تعزيز ودعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جهود الأمم المتحدة للسلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به لاحقا اليوم المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن دور النساء والفتيات في عمليات السلام والاستجابة الإنسانية والمشاركة النشطة للمرأة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات وإصلاح قطاع الأمن وبناء السلام وحفظ السلام هائلان ولكنهما غالباً ما يتم تجاهلهما، أو على الأقل لا تُقدر حق قدرها. وأود اليوم أن أقصر بياني على ثلاثة مجالات رئيسية مهمة بالنسبة لسلوفاكيا.

أولا، لننظر إلى الإطار المعياري وإلى الواقع الميداني. نحن نعتقد أننا أنشأنا إطارا كافيا من القرارات والالتزامات، غير أن تنفيذها لا يزال غير كاف. ودور المرأة في الحفاظ على السلام ليس موضع شك. وعلى الرغم من أننا اتفقنا على تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا لم نشهد تزايدا في عدد حفظة السلام من النساء. وفي الواقع، لم يتغير ذلك الرقم بشكل كبير على مدى السنوات العشر الماضية؛ فقد ارتفعت نسبة الجنديات من ٢ إلى ٤ في المائة فقط. وبعد عام من إطلاق الأمين العام استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، لم تتجاوز نسبة النساء في الميدان نحو ٢٨ في المائة. وذلك هو نفس الرقم قبل حوالي ١٢ شهرا. وينبغي لنا أن نتدبر مليا في تقرير الأمين العام الذي نُشر مؤخرا عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900)، الذي يسلط الضوء، من بين أمور أخرى، على الثغرات والتحديات التي لا تزال تنتظرنا. ويوفر التقرير، إلى جانب القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، خارطة طريق واضحة لما ينبغي القيام به وكيفية القيام بذلك بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

ثانيا، يجب أن يكون تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا في صميم جهودنا في مجال المرأة والسلام والأمن. وينبغي التركيز

على ضمان الحقوق الاقتصادية للمرأة ومشاركتها الكاملة في العمليات الاقتصادية وإمكانية حصولها على الموارد والتوظيف والتعليم. ونحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل لحماية النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة النسائية الرئيسية في الحياة السياسية والحياة العامة والمجتمع. وذلك هو السبيل الوحيد كي نتمكن من ضمان تمكينها السياسي ومشاركتها المتساوية في جميع مجالات الحياة. وللنجاح في تحقيق ذلك، نحتاج كذلك إلى ضمان التمويل الكافي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتوفير الموارد لها، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

وأعلم أنه في وقت سابق من هذا اليوم سنحت لنا الفرصة جميعا لتهنئة الرئيسة المنتخبة حديثا لإثيوبيا، السيدة سهلة – وورك زاوده، التي كان لي شرف العمل معها في نيروبي لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة. إنها بالفعل لحظة ذات أهمية بالغة لنا جميعا أن تصبح إحدى وكيلات الأمين العام أول رئيسة لإثيوبيا. وبطبيعة الحال، فإن أمثلة من قبيل هذه مهمة للغاية، ونحن جميعا نتطلع إلى دعم دورها ومواصلة العمل معها.

ثالثا، لا ينبغي أن يستهان بدور المرأة في القطاع الأمني. ويؤكد القرار ٢١٥١ (٢٠١٤)، بشأن إصلاح قطاع الأمن، أهمية المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة وانخراطها الكامل في جميع مراحل عمليات إصلاح قطاع الأمن. وتعمل سلوفاكيا عن كثب، بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن، مع فريق الأصدقاء المعني بتحقيق التكافؤ بين الجنسين لاستكشاف الفرص المتاحة لتعزيز دعم الأمم المتحدة للعمليات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن التي تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتعزيز تكافؤ الجنسين والمساواة بين الجنسين وتحسين جهود البرمجة والدعوة. ولذلك، فإن نهج الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن يجب أن يراعي الاعتبارات الجنسانية في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم. ولا يمكننا كسب ثقة الناس على نطاق واسع في القطاع الأمني، ولا سيما في مجتمعات ما بعد النزاع، إلا بزيادة مشاركة المرأة في الرقابة المدنية وعمليات إصلاح القطاع الأمني.

وفي الأسبوع الماضي، نظمت مجموعة أصدقاء إصلاح قطاع الأمن حوارا بشأن إصلاح قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى بمشاركة وزير الدفاع في ذلك البلد. وكان من بين الرسائل الرئيسية أيضا أن ثمة حاجة، لا إلى بناء قطاع أمني فعال فحسب، بل كذلك بناء قطاع أمني شامل للجميع كليا. والالتزام القوي للحكومة أمر بالغ الأهمية في ذلك الصدد.

ختاما، فإننا كلما ركزنا على التنفيذ العملي لما أعلنا عنه سياسيا واتفقنا عليه، عجلنا برؤية المزيد من النتائج الملموسة والإيجابية على أرض الواقع وفي حياة الناس اليومية. وذلك ما أرى أنه ينبغي أن نضعه بقوة في صميم اهتمامنا.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة كوشييت غربا (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم البلدان المعروفة اختصارا بمجموعة ميكتا، وهي المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا. ونحن نعرب، في البداية، عن تقديرنا للرئاسة البوليفية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2018/900).

إذ نقترب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٢)، الذي أرسى الأساس للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تعتقد مجموعة بلدان ميكتا أن من المهم للغاية تقييم إنجازاتنا ومواصلة مناقشة جهودنا الجماعية والفردية.

وتدرك بلدان ميكتا الدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في بناء السلام والحفاظ على السلام. ونظل ملتزمين بزيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب السلام والأمن، بما في ذلك مشاركة المرأة وقيادتها السياسية.

ونعتقد أن تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا أمر بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات وتحقيق الاستقرار في المجتمعات الخارجة من النزاعات المسلحة. كما إننا نعلق أهمية كبيرة على التزامنا بتحقيق المساواة بين الجنسين، التي تؤدي دورا أساسيا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأود أن أشير، في ذلك الصدد، إلى أن جميع بلدان ميكتا أعضاء في فريق الأصدقاء المعني بتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

وتنوه بلدان ميكتا بأهمية القرارات السبعة اللاحقة الصادرة عن مجلس الأمن في وضع إطار معياري سليم من أجل تنفيذ منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة في وضع برامج تهدف إلى زيادة مشاركة النساء كقائدات عسكريات وفي إنفاذ القانون وكبناة سلام في المفاوضات بشأن معاهدات واتفاقات السلام. وقد تعمق الوعي وزاد الاهتمام الجاد بضعف النساء وبأثر النزاع غير المتكافئ عليهن.

وعلى الرغم من التقدم المحرز حتى الآن، فإن النساء والفتيات ما زلن يواجهن تحديات هائلة. ونلاحظ ببالغ القلق أن العنف الجنسي قد أصبح عنصرا تكتيكيا روتينيا من عناصر الحرب في النزاعات المسلحة. ويشكل الاغتصاب والاستغلال الجنسي والزواج القسري والانتهاك الجنسي والتعذيب انتهاكات بغيضة لحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ونشدد على أن الانتهاك الجنسي والعنف الجنساني يرتبطان بعدم المساواة بين الجنسين والفقر والإقصاء والتمييز.

وبالتالي، تعتقد بلدان ميكتا أنه لا بد من التصدي بشكل مباشر لتلك الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين وزيادة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع أشكال الوساطة ومنع نشوب النزاعات وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع وفي عمليات بناء السلام. كما إننا نرى أن ثمة أهمية لزيادة مستشاري الشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ويلزم بذل المزيد من الجهود لرؤية المزيد من النساء يتولين أدوارا قيادية على طاولة المفاوضات وتعزيز مشاركتهن في صنع القرار السياسي والاقتصادي في جميع مراحل عملية السلام وتنفيذ اتفاقات السلام. ووفقا لإحصاءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن المدنيين – وغالبيتهم من النساء والأطفال – يشكلون نحو ٩٠ في المائة من الخسائر البشرية في النزاعات المعاصرة في حين أن أقل من ٤ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام من النساء وأقل من ١٠ في المائة من المفاوضين على طاولات مفاوضات السلام من النساء.

وفي الوقت الذي تمتد فيه أسباب وآثار النزاعات بسهولة عبر الحدود، يظل التنسيق والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي أداتين هامتين في التصدي للتحديات التي نواجهها. ومن هذا المنطلق، تؤكد مجموعة ميكتا، باعتبارها مجموعة بلدان تنتمي إلى أقاليم متعددة في قارات مختلفة، استعدادها للإسهام في الجهود الدولية من أجل المضي قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر بوليفيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. ونشكر أيضا المتكلمين على تعليقاتهم المتعمقة.

ويأتي إنهاء النزاعات وتحقيق السلام وتخفيف المعاناة الإنسانية والتصدي للظلم وحماية حقوق الإنسان ووضع العالم على مسار أكثر أمانا، في صميم عملنا هنا في الأمم المتحدة التي احتفلنا بالذكرى السنوية الثالثة والسبعين لإنشائها بالأمس.

وفي حين أُحرز تقدم كبير على المستوى المعياري في العديد من المجالات، فلا تزال النزاعات والعنف يشهدان ارتفاعا. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2018/900) فإن عددا أكبر من البلدان يشهد أشكالا من النزاعات العنيفة اليوم أكثر مما كان عليه الحال قبل ٣٠ عاما. وأصبحت النزاعات أكثر تعقيدا وإطالة في الأجل من ذي قبل. ويؤدي التباطؤ وضعف الاستجابة للنزاعات – اللذين كثيرا ما يمليهما التنافس بين القوى العظمى والسياسات المواتية لمصالحها الوطنية – إلى إطالة أمد المعاناة الإنسانية. وفي جميع تلك الاضطرابات وحالات عدم الاستقرار والفوضى فإن النساء، وخاصة الفتيات الصغيرات، هن اللائي يعانين من عواقب مستمرة ووخيمة. وعادة ما يكنّ أهدافا سهلة في الكثير من مناطق النزاع، وكثيرا ما يتعرضن للاستغلال من قبل المعتدين في إفلات من العقاب بوصف ذلك أسلوبا من أساليب الحرب الرامية لإذلال المدنيين وترويعهم.

وقد كان القرار التاريخي الهام ١٣٢٥(٢٠٠٠) الذي اتخذه مجلس الأمن لحظة حاسمة وضعت المسائل المتعلقة بالمرأة في صميم المناقشة العالمية لمنع نشوب النزاعات، فضلا عن سياق السلم والأمن الدوليين على نطاق أوسع. فقد برزت المرأة في جميع أنحاء العالم، كما أقر المتكلمون في وقت سابق، بوصفها قائدة ملهمة ومشاركة في عمليات التوصل إلى توافق الآراء، فضلا عن كونها باعثة للأمل في السلام والرخاء حتى في أوقات النزاع والعنف. وعلى مر السنين، أصبحت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وسيلة فعالة لضمان إدماج العنصر النسائي في عمليات بناء السلام في بيئة ما بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك – وهنا تكمن المفارقة – لا تزال المرأة غائبة ومقصية إلى حد كبير عن عمليات السلام والمفاوضات.

وهذا مسعى لإدخال منظورات جديدة في حل النزاعات يتخذ من خطة المرأة والسلام والأمن محورا له. فهي تركز على الأسباب الجذرية للنزاعات والعوامل المحركة لها، فضلا عن تسليط الضوء اللازم على أكثر الفئات عرضة للهقر والتهميش. وبإيلاء الاهتمام اللازم لتهيئة بيئة مواتية للمزيد من المشاركة الفعالة للمرأة، ترمي تلك المنظورات أيضا إلى إشراك المرأة في طاولة المفاوضات بوصفها صاحبة مصلحة حقيقية مدركة لمصالحها وقادرة على حمايتها. وأود أن أشدد على أربع نقاط محددة في ذلك الصدد.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره الأساسي في صون السلام والأمن عن طريق إيلاء الاهتمام اللازم للأسباب الجذرية للنزاعات. ولا سيما المنازعات التي ظلت مدرجة في جدول أعماله لأمد طويل، مثل إقليم جامو وكشمير وقضية فلسطين، حيث تشتد معاناة المرأة من جراء العنف الذي يسببه الاحتلال الأجنبي.

ثانيا، يجب أن يكفل المجتمع الدولي الاهتمام المتكافئ بجميع الركائز الأربع لخطة المرأة والسلام والأمن – الوقاية والمشاركة والحماية والإنعاش – فضلا عن تنفيذ ذلك الإطار على جميع المستويات.

ثالثا، تشكّل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حلقة صلة هامة في سلسلة المساءلة عن انتهاكات حقوق المرأة، فضلا عن الوقاية منها. وينبغي دعم الجهود الرامية إلى تعزيز عمل تلك المؤسسات.

رابعا، بالرغم من الأدلة الواضحة التي تشير إلى أن من شأن المشاركة النشطة للمرأة أثناء عمليات السلام أن تعزز إلى حد كبير فرص النجاح، فلا تزال المرأة على هامش سلسلة السلام. فمهارات المرأة الخاصة في مجال الوساطة تجعلها مناسبة تماما للاضطلاع بدور مبعوثة الأمين الخاصة وممثلة الأمين الخاصة في مجال السلام. ومع ذلك، فليس هناك سوى القليل من النساء اللائي يتولين هذه المهام. ومن الواضح أنه يتعين تغيير ذلك.

خامسا، لضمان زيادة مشاركة المرأة في ولايات حفظ السلام، فلا بد من إدماج المنظورات الجنسانية تماما في نموذج

بناء السلام بهدف تعزيز بيئة الحماية. ومن شأن ذلك أن يعزز دور المرأة في اتفاقات السلام إلى حد كبير، فضلا عن تعزيز دورها في تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع وخلال مرحلة التعمير.

وتبيّن خبرة بلدي أن إعطاء المرأة دورا رئيسيا يأتي بمنظورات جديدة ويساعد على بناء أساس متين لمجتمع مزدهر. وما زلنا عازمين على المضي قدما بخطة عملنا المحلية الطموحة لأجل تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني الذي جعلت منه حكومة بلدي الجديدة أولوية قصوى. وسنواصل العمل بشكل بنّاء مع المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة سكاري (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي بهذا البيان باسم آيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا وبلدي النرويج.

ونشكر بوليفيا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة، ونرحب بالتقرير السنوي للأمين العام (S/2018/900).

نحن لا نزال بعيدين عن تحقيق السلام، وما يزال أمن المرأة وحقوقها عرضة للتهديد، ولا تزال المرأة بالذات مستهدفة من قبل المتطرفين العنيفين. وتتعرض اللاجئات أيضا للعنف، وبالمثل يزداد الخطر الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق المرأة. وفي الوقت نفسه أصبح العنف الجنسي ظاهرة مستوطنة. وأوضح الحائزان على جائزة نوبل للسلام هذا العام شدة المعاناة البشرية التي تؤدي إلى تمزيق المجتمعات وتقويض السلام، ولكنهما أوضحا لنا أيضا كيفية الاستجابة لذلك. فدعونا نفعل ذلك إذن.

وأصبح من الصعوبة بمكان تجاهل دور المرأة في جهود السلام والأمن. وتكتسي القيادة القوية للأمين العام أهمية بالغة في هذا الصدد، على النحو الذي تدل عليه استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وشبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وغيرها من الشبكات، بما في ذلك الشبكة العسكرية للمرأة، وتزايد عدد خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ الخطة بصورة فعالة.

ونحن نجني فائدة كبيرة من عمل المجتمع المدني المستمر، بما فيه فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن، والمنظمات مثل شبكة العمل الدولي للمجتمع المدني والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، والشبكة العالمية للنساء العاملات في مجال بناء السلام، والمجموعات النسائية المحلية وغيرها. وتمكنت المرأة من المشاركة أيضا في مثل تلك الجهود المبذولة في جنوب السودان واليمن وأفغانستان وكولومبيا وسورية وليبريا. وتتسق جهوده المرأة بشكل متزايد مع جهود الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مع تطور الآليات المبتكرة لإشراكها، بما في ذلك غرف العمليات واللجان الفرعية والمجالس الاستشارية للنساء وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

ونود أن نهنئ إثيوبيا على رئيستها المنتخبة حديثا سهلة – وورك زاوده. لقد أحرز تقدم بالفعل، بيد أننا نتطلع إلى المزيد ونحن نقترب من إحياء الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فالمرأة تشغل الآن مزيدا من المناصب القيادية في الأمم المتحدة وخارجها، ولكنّ تمثيلها لا يزال ناقصا على جميع مستويات عمليات حفظ السلام. ويجب علينا تحسين الربط بين مسارات الوساطة في مجال السلام، وضمان أن تكمل آليات الإدماج هذه الجهود الرامية إلى إشراك المرأة في المسار الرسمي، عوضا عن أن تحل محلها. ويجب علينا أن نعزز تحليل النزاعات بمراعاة المنظور الجنساني ودعم تعميم مراعاة المنظور نفسه في عمليات السلام.

ويعدُّ تأييدنا لإصلاح الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام جزءا

من استجابتنا. وينطبق ذلك أيضا على دعمنا لشبكة النساء الوسيطات. وتوجد الشبكات الإقليمية للنساء الوسيطات في نيويورك حاليا لاستكشاف الفرص المتاحة لمزيد من التعاون. ويجب علينا تهيئة الظروف الملائمة لعمليات شاملة حتى في بداية محادثات السلام، فضلا عن إيلاء مزيد من الاهتمام لإدماج حقوق المرأة في تنفيذ اتفاقات السلام بدءا بمرحلة التفاوض.

وينبغي إنشاء وظيفة مستشار الشؤون الجنسانية في جميع مقار العمليات، في حين يتحمل القادة المسؤولية النهائية عن إنجاز المهام. وتسهم الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى للأمم المتحدة بشأن المسائل الجنسانية وعمليات الوساطة الشاملة للجميع في تحسين كفاءات القادة وقدراتهم. ويجب على الرجال مناصرة هذه المسألة بذات الحماس الذي تبديه المرأة إزاءها. وقد أنشأنا لذلك الغرض مركز الشمال الأوروبي للشؤون الجنسانية في عملياتنا العسكرية، حيث تواصل الجهات العسكرية أداء مهامها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

فنحن شركاء دائمون لكم، سيدي الرئيس، من أجل بناء مستقبل مشترك سلمي وآمن. وليس تعزيز مشاركة المرأة مجرد بادرة حسنة نية للمرأة فحسب، بل هي مسألة تتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها على نحو فعال ومستدام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

السيدة قدري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب ألبانيا بهذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/900) وكذلك مقدمي الإحاطات في هذه القاعة على طرح منظور المجتمع المدني.

تؤيد ألبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لدينا الآن أدلة واضحة على أن المشاركة الفاعلة للمرأة تُسهم في نجاح محادثات السلام والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي وتحسين تقديم المساعدة الإنسانية، وتُساعد على مكافحة التطرف العنيف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. وقد أُحرز تقدم كبير منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وأدرجت الدول الأعضاء تدريجياً المبادئ والالتزامات الناجمة عنه في أطرها القانونية الوطنية.

ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة واضحة بين الإنجازات على الورق والواقع على الأرض. فعلى الرغم من الالتزام الدولي، فإن إشراك المرأة على نحو هادف في منع نشوب النزاعات والتفاوض بشأن عمليات السلام لا يزال ضئيلاً، ويعيقه الافتقار إلى الوصول إلى الموارد السياسية والاقتصادية، فضلاً عن العقلية التي يغلب عليها الطابع الذكوري في السياسة المحلية والدولية. والحقائق غنية عن البيان: فمن عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٧، لم يكن سوى ٢ في المائة من الوسطاء في عمليات السلام الرسمية نساء.

ورداً على ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز عزمنا وزيادة التعاون بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني لتحقيق التغيير على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، تملك شبكة جهات التنسيق للمرأة والسلام والأمن وغيرها من الآليات الملموسة، مثل شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وألبانيا عضو نشط فيها، إمكانات كبيرة لمنع نشوب النزاعات وحلّها عن طريق المشاركة المعززة والمجدية للمرأة.

وقد أحرزت ألبانيا تقدماً كبيراً في اعتماد السياسات ذات الصلة بتمكين المرأة، ومشاركتها في العمل السياسي في جميع مستويات الحوكمة، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وأشعر بالفخر بأن أعلن اليوم أن الحكومة الألبانية قد وافقت على خطة العمل الوطنية لديها بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وبدعم من شركائنا الهولنديين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، لم نجمع بين أصحاب المصلحة الحكوميين وحسب، بل أيضاً المجتمع المدني والجماعات النسائية، من أجل زيادة الملكية والشرعية والاستدامة. وعلى الرغم من أن اعتماد خطة العمل الوطنية كان معلماً هاماً، فإننا ندرك جميعاً أن تنفيذها لا يزال صعبا، لا سيما فيما يتعلق بالدعم المالي. وفي هذا السياق، سنواصل العمل بشكل وثيق مع الجهات المانحة والشركاء ولن ندّخر وسعاً في ضمان التنفيذ الكامل للخطة.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة في ألبانيا، فإن نسبة النائبات في البرلمان هي ٢٩,٣ في المائة، بوجود ٤١ من الأعضاء الإناث في البرلمان. إن الحكومة الحالية، بقيادة رئيس الوزراء راما، قد حققت التكافؤ الكامل بين الجنسين، إذ أن نصف أعضائها من النساء، بمن في ذلك وزيرة الدفاع. وفي عام ٢٠١٧، زاد عدد السفيرات بمعدل ٢٦ في المائة وبلغت نسبتهن من القناصل ٣٣ في المائة، وبالتالي، وصلن إلى أعلى نسبة على الإطلاق من النساء في المناصب العليا في السلك الدبلوماسي الألباني.

وفي الختام، ندعو الأمم المتحدة إلى أن تكفل إدماج المنظورات الجنسانية في جميع الأنشطة التي تضطلع بها. وتدعم ألبانيا بقوة جهود الأمين العام والتزامه الشخصي بوضع المرأة في صميم برنامج الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات، وكذلك تحقيق المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى المساواة بين الجنسين في الأمم المتحدة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للأرجنتين.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد الأرجنتين البيان الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وسأدلي بنسخة مختصرة من بياني. وستتاح النسخة الكاملة للأمانة العامة.

في البداية، أود أن أشكر الرئاسة البوليفية على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة، والتركيز بشكل خاص على مسألة مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها سلمياً. كما أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة رندة سنيورة عطا الله على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

تكرر الأرجنتين التأكيد على التزامها الثابت بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والتطوير المستمر للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن التعليم عامل أساسي في تعزيز التمكين الشامل للمرأة من جميع الأعمار ومشاركتها الفعالة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، بهدف تعزيز السلام والأمن والتنمية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، تُعدّ حماية التعليم وضمان استمرار الحصول على التعليم الآمن أثناء النزاعات هدفاً أساسياً من شأنه أن يساعد على حماية النساء والفتيات من مخاطر النزاع المسلح. وفي هذا الإطار، نظّمت الأرجنتين والنرويج في عام ٢٠١٧ المؤتمر الثاني المعني بالمدارس الآمنة لنشر إعلان المدارس الآمنة والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء المجلس، على تأييد الإعلان.

وفيما يتعلّق بالإجراءات الملموسة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام المستدام، أطلقت وزارتا الخارجية والعدل وحقوق الإنسان بالأرجنتين في آب/أغسطس إنشاء شبكة اتحادية من الوسطاء، مع مراعاة المنظور الجنساني. وتتألف الشبكة من أكثر من ٥٠ مهنياً من جميع مقاطعات بلدنا وتعزز المشاركة الموضوعية للمرأة في عمليات بناء السلام وفي معالجة حالات الأزمات والنزاعات المجتمعية اليومية.

وبالمثل، فإن وزارة الخارجية، بالتنسيق مع سفارة كندا في بوينس آيرس والمنظمة غير الحكومية ”شبكة أمريكا اللاتينية للأمن والدفاع“، بدأت بوضع مشروع تقييم للحالة الراهنة لإدماج المنظور الجنساني في الوزارات العشر المعنية بتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تكون نتائج هذا المسح جاهزة بحلول آذار/مارس ٢٠١٩. تلك هي بعض الأمثلة على التدابير الملموسة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حل النزاعات ومنعها، ونأمل أنها يمكن أن تكون أساساً للتبادل المثمر للممارسات الجيدة ذات الصلة.

وفي الختام، نكرر مرة أخرى الدعم القوي من جانب الأرجنتين لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والدور الأساسي الذي تضطلع به المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات في مجال تشجيع الوساطة والمشاركة الفعالة من جانب جميع النساء في منع نشوب النزاعات والتسوية السلمية لها، وفي جهود بناء السلام والمساءلة في مرحلة ما بعد النزاع.

السيد سكينر – كلي أريناليس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات على تنظيم هذه المناقشة الهامة، فضلاً عن شكرها على المذكرة المفاهيمية التي أعدها وفدكم (انظر S/2018/904، المرفق).

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. وأتقدم أيضاً بالشكر للسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا والسيدة رندة سنيورة عطا الله على ملاحظاتهما.

لقد مرّت ١٨ سنة على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وكان اتخاذه اعترافاً بمشاركة المرأة، التي تكتسي مساهمتها أهمية كبيرة جداً في بناء السلام. يشهد المجلس كل عام أهمية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي يذكرنا بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون ضمان سلامة النساء والفتيات. ومن خلال المناقشات التي تشبه تماماً المناقشة التي تجمعنا اليوم نضيف قيمة إلى ضمان التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وأثناء عضويتنا في المجلس لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، رأت غواتيمالا أن من المهم مناقشة هذه المسألة، آخذة في الاعتبار أن العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة هو انتهاك صارخ لحقوق الإنسان يتطلّب الاهتمام المناسب لمنع مثل هذه الانتهاكات. وخلال هذه المناقشة، تطرقنا إلى موضوع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تتيح لنا التقليل من الآثار المأساوية للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات، ولا سيما – وللأسف – القتل والانتهاكات المنهجية لحقوقهن، والاستعباد الجنسي والحمل القسري، من بين أمور أخرى.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى للمجلس أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام.

ونرى أنه من الضروري زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في مؤسسات مثل الآليات الوطنية والإقليمية التي أنشئت من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها ومن المهم، في المقام الأول، دراسة المسائل المتصلة بمشاركة المرأة في حفظ السلام وبناء السلام.

لقد شهدنا أن التمييز بين الجنسين لا يزال يشكل عقبة أمام المرأة، وبالتالي فإنه يشكل عقبة أيضا أمام تحقيق التنمية البشرية الشاملة. فزيادة مشاركة المرأة تؤثر تأثيرا إيجابيا على معالجة بعض التحديات الأكثر إلحاحا في عصرنا، بما في ذلك الهجرة، وتغير المناخ، بل ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد من جديد على أن التنفيذ السليم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يتطلب إرادة سياسية من جانب جميع الهيئات المختصة التابعة للدول. وبالنظر إلى الأهمية التي يعلقها بلدي على التنفيذ السليم للقرار وتطبيقه، فقد شاركنا بنشاط في اجتماعي شبكة جهات التنسيق للمرأة والسلام والأمن، حيث

عقد الأول في أليكانتي، بإسبانيا، عام ٢٠١٦، والآخر في برلين، بألمانيا، في نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقد مكن الاجتماعان من إنشاء منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات على الصعيد الدولي بشأن الخطة العالمية للمرأة والسلام والأمن. ونحن مقتنعون بأن التحالفات الاستراتيجية التي تم تشكيلها داخل الشبكة تكتسي أهمية بالغة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد مجتمعات سلمية شاملة تدعو إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة في جميع جوانبها. ونتمنى لناميبيا، التي ستستضيف الاجتماع المقبل لشبكة جهات التنسيق، اجتماعا ناجحا ومثمرا.

وأخيرا، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتحقيقا لهذا الهدف، فإنه يدرك الحاجة إلى وجود مجموعة من الآليات والصكوك القابلة للتطبيق وفقا للأوضاع والظروف. ولذلك، فإننا نسلم بأن حجم وطابع التحدي المتمثل في الحفاظ على السلام يتطلب شراكات استراتيجية وتنفيذية وثيقة بين الأمم المتحدة والحكومات وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية بهدف المشاركة معا في تحقيق السلام المستدام في الميدان. وبناء على ذلك، تؤكد غواتيمالا مجددا على موقفها المتمثل في أنه، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما التزامات الدول الموقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يوفر أساسا قويا للحفاظ على السلام، فإننا بوصفنا منظمة على بينة بأن العمل الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان ينبغي أن يساعد في تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات ومنع نشوبها من خلال زيادة مشاركة المرأة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد بينارااندا (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة عشرة لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تؤكد الفلبين من جديد على التزامها بتعزيز دور المرأة في بناء السلام.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلى به لاحقا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

في آذار/مارس ٢٠١٧، أطلقت الفلبين المرحلة الثانية من خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وفي خلال ١٦ شهرا، كانت قد حققت إنجازات هامة في إطار ركائز التمكين والمشاركة والحماية والوقاية، وتعزيز الأدوار التي تضطلع بها المرأة في تحقيق السلام والأمن وتعميم مراعاتها.

وشاركت المرأة بصورة مجدية في عملية السلام مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير مما أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد قانون بانغسامورو التنظيمي في تموز/يوليه الماضي. وهناك خمسة أعضاء في لجنة بانغسامورو الانتقالية من النساء. وحتى أثناء المفاوضات، كان الفريقان يتألفان من عضوات مناصرات لخطة المرأة. ومن بين أحكام قانون بانغسامورو التنظيمي كان تخصيص مقاعد للمرأة في برلمان بانغسامورو ومجلس الوزراء.

ودعت الحكومة النساء اللائي شردهن حصار ماراوي إلى المشاركة بفعالية في مشاريع بناء القدرات من أجل بناء قدرة المجتمع على الصمود. وأسفر أحد المشاريع عن خطة عمل لضمان تعايش المجتمعات المحلية في الملاجئ الانتقالية بصورة سلمية وحمايتهم من أي تهديد أو أذى. وستقوم القيادات النسائية نفسها بتنفيذ خطة العمل. ولا تزال ما تسمى قوات الحجاب – وهي فريق بأكمله من الإناث داخل القوات المسلحة والشرطة – تكافح الجوانب الثقافية والنفسية للمعركة في ماراوي. ويقدمن المساعدة في تنفيذ البرامج التي تساعد المشردين داخليا على التعافي من التجربة الصادمة للمعركة. وينصب تركيزهن على التعافي الاجتماعي والمصالحة، حيث إنهن يسعين إلى الحد من تيار التطرف العنيف. ولضمان تمتع المرأة بما لها من حقوق الإنسان ومنع انتهاك تلك الحقوق في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهائه، يؤكد قانون بانغسامورو التنظيمي على حق المرأة في الحماية من الاستغلال والإيذاء والتمييز، على النحو الوارد في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة.

وفيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الجنسانية الخاصة بلجنة المصالحة والعدالة الانتقالية، فإن الفلبين أول بلد في العالم يضع خطة عمل إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن وينفذها. وتعد الخطة جزءا من جهود الحكومة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى المحلي. وهي الآن في سنتها الثانية من التنفيذ.

واتساقا مع هدفنا المتمثل في تعزيز وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، أنشأت الحكومة خطط عمل استراتيجية للوكالات من أجل تفعيل الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وتشكل الخطط تحويل نقاط العمل الخاصة بخطط العمل الوطنية إلى برامج وأنشطة ومشاريع ملموسة.

كما يستمر بناء قدرات الوحدات الحكومية المحلية والوكالات الحكومية والمجتمع المدني للتأكد من تعميم خطة المرأة والسلام والأمن في خططها وميزانياتها الإنمائية والجنسانية لتحقيق الاستدامة. ونحن إذ نمضي قدما، ستواصل الفلبين دعم الهدف المتمثل في تحقيق الإمكانات التحويلية للمساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها الاقتصادية والسياسية الفعالة من أجل تحقيق السلام والتنمية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي - يول (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بياني بالإشادة بمبادرتكم، سيدي الرئيس، لعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المسألة الهامةالمتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبتقديم الشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

في حين أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، والبيان الذي أدلى به ممثل تركيا باسم مجموعة بلدان (MIKTA) – وهي: المكسيك، وإندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا، وأستراليا – أود أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة بشأن هذا الموضوع الهام بصفتي الوطنية.

وقبل ذلك، أود أن أهنئ الحائزين على جائزة نوبل للسلام لهذا العام، السيدة نادية مراد والسيد دينيس ماكويغي، لما قدماه من مساهمات كبيرة في مكافحة العنف الجنسي أثناء الحرب. وأرى حصولهما على هذه الجائزة بمثابة إعلان رسمي من المجتمع العالمي للتضامن مع ضحايا العنف الجنسي أثناء الحرب. إنها تحمل الكثير من المعاني بالنسبة لبلدي، الذي لا يزال يسعى إلى دعم وتكريم ما يسمى نساء المتعة اللائي كن ضحايا أثناء الحرب العالمية الثانية وتحويل تجاربهن المؤلمة إلى دروس للتاريخ.

وإزاء تلك الخلفية التاريخية، يقع على عاتق جمهورية كوريا التزام أخلاقي خاص وإرادة سياسية من أجل تقديم المزيد من المساهمات في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وكجزء من جهودنا في هذا الصدد، فقد أطلقت حكومة بلدي مؤخرا مبادرة جديدة تسمى ''العمل بشأن المرأة والسلام''. وتشمل هذه المبادرة زيادة التمويل وتوجيه تركيز السياسات نحو حماية النساء والفتيات خلال النزاعات المسلحة وبعدها وتمكينهن في عمليات الانتعاش بعد انتهاء النزاع وعمليات بناء السلام.

لقد حقق تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن لما يقرب من عقدين تقدما كبيرا. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين أهدافنا والواقع على الأرض. فلا تزال النساء من بين أكثر الفئات ضعفا في النزاعات، ولا يزال يتعين القيام بالكثير في مجال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية بينما نسعى إلى تعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

أولا، يجب أن نضاعف جهودنا لتعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في جميع جوانب السلام والأمن.

يشير تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900) بحق إلى أن المرأة لا تزال في كثير من الأحيان ممثلة تمثيلا ناقصا في جهودنا الرامية إلى تسوية النزاعات. وفي الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٧، شكلت النساء ٢ في المائة من الوسطاء و ٨ في المائة من المفاوضين، فقط.

وفي هذا السياق، أثني على استراتيجية الأمين العام لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، الأمر الذي أدى إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا في الأمم المتحدة، وفي صفوف المنسقين المقيمين. وأشجع الأمم المتحدة على مواصلة البناء على هذا الإنجاز الرائع.

وفي السنوات الأخيرة، ركزت حكومة بلدي بشكل كبير على زيادة مشاركة المرأة في مجال السلام والأمن. وقد تجاوزنا الآن هدف الـ ١٥ في المائة الذي حددناه للإناث من ضباط هيئة الأركان والمراقبين العسكريين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وبلغت نسبة النساء بين أعضاء مجلس الوزراء أيضا ٢٧,٨ في المائة، وهي الأعلى في تاريخنا. وفي وزارة الشؤون الخارجية، التي ترأسها حاليا أول وزيرة، بلغت نسبة الدبلوماسيات ٦٠,٩ من بين جميع الدبلوماسيين الجدد الـ ٦٥٠ المعينين على مدى ١٠ سنوات، ويبلغ معدل الاحتفاظ بهن ٩٤,٥ في المائة. إنه حقا إنجاز رائع، ولكن جهود حكومة بلدي الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين لن تقف عند هذا الحد. فسيظل رفع مستوى مشاركة المرأة في جميع عمليات صنع القرار عنصرا رئيسيا في خطة عملنا الوطنية الثانية.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تعزيز دور وأهمية المجتمع المدني في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وفي تقرير الأمين العام عن تلك الخطة، أعرب عن القلق إزاء تقلص الحيز المتاح وتمويل منظمات المجتمع المدني، على الرغم من أنه يمكننا أن تستفيد كثيرا من خبراتها وشبكاتها الشعبية.

وفي حالة جمهورية كوريا كانت المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن في صميم خطة عملنا الوطنية منذ البداية، وسوف نرصد تنفيذها بالتعاون مع أفرقة خبراء لمجتمع المدني. وكجزء من مبادرتنا الجديدة المعنونة ”العمل المتعلق بالمرأة والسلام،“ سنستضيف في العام المقبل، مؤتمرا دوليا عنوانه المؤقت ”منتدى سول بشأن المرأة والسلام“. ونأمل أن يكون محفلا قيما لتسليط الضوء على أفضل الممارسات وتحويل خبرات وتجارب المجتمع المدني إلى سياسات وطنية محددة.

ثالثا، ينبغي توجيه المزيد من الموارد والاهتمام نحو تمكين المجتمعات المحلية. ولن يكون الحل المستدام والطويل الأجل للعنف الجنسي في حالات النزاع، فضلا عن تعزيز تمثيل المرأة ممكنا إلا عندما يصبح قادة المجتمعات المحلية دعاة لحقوق المرأة، ويدعمون تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التعافي بعد انتهاء النزاع وعمليات بناء السلام.

وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي أقامت شراكات مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأطلقت مشاريع جديدة في مجال التعاون الإنمائي بهدف زيادة وعي المجتمعات المحلية وتمكينها، وتوفير الحيز الآمن والدعم القانوني. إن مشروعنا المتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن، سيساعد المجتمعات المحلية أيضا، من خلال صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي، لتكون أفضل استعدادا لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام المختلفة.

ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ينبغي ألا نكون راضين عن الاحتفال بالاستثناءات. وينبغي أن نواصل العمل من أجل المضي قدما بخطة المرأة والسلام والأمن حتى تغدو مبادئها قواعد بدلا من أن تكون أهدافا أو ممارسات أفضل. وستظل جمهورية كوريا ملتزمة التزاما راسخا بالعمل عن كثب مع المجتمع الدولي لحماية وتمكين النساء حتى يصبح العالم مكانا أفضل للعيش في سلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة هنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أشكر بوليفيا على منحنا الفرصة للتفكير بشأن هذا الموضوع المهم جدا. إن هنغاريا ما برحت تعمل بفخر وسرور مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأود أن أشكر على وجه الخصوص المديرة التنفيذية، فومزيلي ملامبو - نغوكا على إحاطتها الإعلامية هذا الصباح.

وأكرس كلمتي اليوم لسفيرة النوايا الحسنة لدى الأمم المتحدة السيدة نادية مراد، التي نعرفها نحن جيدا في الأمم المتحدة. إنها الحائزة على جائزة نوبل للسلام هذا العام. وأود أن أهنئها على التزامها، وشجاعتها ومثابرتها في جهودها الدؤوبة لإنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. إن نادية مثال ساطع للكيفية التي يمكن بها للمرأة أن تصبح عنصرا قويا للسلام، وأن تلهمنا جميعا، والكيفية التي يمكن بها للمرأة أن تعمل من أجل منع نشوب النزاعات وحماية النساء والفتيات في سياق تسوية النزاعات والإنعاش وبناء السلام.

إن هنغاريا عضو ملتزم في شبكة جهات التنسيق المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن، ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن في جنيف. ونؤكد مجددا أهمية حماية وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان والتمكين لجميع النساء والفتيات، ونؤيد بقوة إدماجهن الكامل ومشاركتهن الفعالة والمجدية والمؤسسية في جميع مراحل ومستويات عمليات السلام، وفي تنفيذ اتفاقات السلام، وفي هياكل صنع القرار الأوسع نطاقا.

وينبغي للأمم المتحدة أن تكون قدوة في القيادة، وهنا نشيد بالأمين العام على تحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب العليا في الأمم المتحدة.

إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحماية حقوق النساء والفتيات في مبادرات السلام والأمن، بما في ذلك مكافحة الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، هو أيضا أحد الجوانب الرئيسية المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن. ويعد تمكين النساء والفتيات الناجيات من النزاع والعنف أمرا حيوي. إننا نؤمن بالمبادرات الشاملة التي تركز على الناجيات وتقودها المجتمعات المحلية، بما في ذلك العمليات التي يقودها الشباب، لأنهم المساهمون الرئيسيون في تحسين الوصول إلى العدالة والمصالحة والسلام الدائم. ونؤيد مبادرات السلام لتي تتولاها النساء المحليات، ونأمل أن نشهد اعترافا بالدور الهام للمجتمع المدني والمنظمات التي تقودها النساء في عمليات السلام المستدام.

وعلاوة على ذلك، تعد زيادة مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام والاستراتيجيات المراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية أمرا رئيسيا في تقديم أفضل مساعدة ممكنة للنساء والفتيات المتضررات من النزاع. وتسعى هنغاريا لمواصلة زيادة عدد الإناث اللواتي يتم نشرهن من بين الخبراء العسكريين وضباط الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن حماية حقوق المرأة والفتاة والتمكين الاقتصادي للمرأة وسيلة فعالة لمنع الصراع وحمايتهن أثناءه، وشرط أساسي لتحقيق مشاركتهن في جميع جوانب الحياة. ولذلك ينبغي أن نضاعف عملنا، لنضمن في جملة أمور، حق النساء والفتيات في التعليم الآمن، العالي الجودة، والميسور التكلفة، وفي الرعاية الصحية المناسبة والميسورة التكلفة، والاعتراف على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون، والقضاء على العنف والممارسات الضارة للمرأة. وقد قدمت هنغاريا مساهمة مالية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات من أجل تحقيق تلك الأهداف.

إن عناصر خطة المرأة والسلام والأمن مترابطة ويشد بعضها بعضا. ومن ثم، فمن أجل الترويج لتنفيذها على نحو فعال، يجب علينا ضمان اتباع نهج شامل على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية، باستخدام جميع الأدوات المتاحة داخل منظومة الأمم المتحدة، وبالتعاون الوثيق والشامل بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة والحكومات.

لقد بين التاريخ أن مشاركة المرأة أمر حاسم لتحقيق السلام المستدام، ونؤكد من جديد التزامنا وندعو إلى تعزيز التعاون في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): السيد الرئيس اسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن واسمحوا لي أن أشكر السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة رندة عطا الله على إحاطتيهما القيمتين.

كما أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الرامية إلى الدفع قدماً بخطة المرأة والسلام والأمن وتمكين المرأة على كافة الأصعدة.

ونؤكد هنا على أهمية مشاركة المرأة الكاملة والحقيقية في مساعي تحقيق الأمن والسلام. وكذلك على أهمية توفير التمويل اللازم والمنتظم من أجل ضمان تحقيق خطة المرأة والسلام والأمن وتمكين المرأة على كافة المستويات.

انطلاقاً من إيمان المملكة الأردنية الهاشمية بأهمية دور المرأة في إحلال وبناء الأمن والسلام، واستجابة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد تمّ صياغة الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار للأعوام ٢٠١٨–٢٠٢١. والتي تمّ إطلاقها من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بصفتها الجهة المخولة رسميا لمتابعة تنفيذ الخطة في شهر آذار/مارس ٢٠١٨ وبمشاركة واسعة من فعاليات المجتمع المدني. وتتواءم الخطة الوطنية مع التزامات المملكة بالمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، وخصوصاً تلك المتعلقة بدورها في جهود منع حدوث النزاعات وما بعد انتهاء النزاعات، وأيضاً في صياغة وتنفيذ الأعمال الإغاثية والإنسانية، وكذلك في التحصين من الفكر المتطرف.

بحيث يولي الأردن أهمية بالغة لتمكين المرأة على جميع الأصعدة إيماناً بدورها الأساسي في تحقيق السلام المستدام. وتستجيب الخطة الوطنية للأهداف الاستراتيجية التي وردت في مجال النزاعات المسلحة في إعلان بيجين ١٩٩٥، ومنها زيادة مشاركة المرأة في حلّ النزاعات وصنع القرار. كما راعت الخطة التزام المملكة بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخصوصاً الهدف ٥ المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، والهدف ١٦ المتعلق بتشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مجتمعات فعالة وخاضعة للمساءلة في هذا المجال. كما وضعت الخطة الوطنية الأردنية أربعة أهداف استراتيجية لتفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على النحو التالي:

أولا، تعزيز المشاركة الفاعلة للمرأة في القطاعات الأمنية والعسكرية ومهام حفظ السلام بشكل يضمن التوازن في مشاركة الجنسين من خلال رفع مستوى مشاركة المرأة في معظم الوحدات الميدانية لتصبح ٥ في المائة مع نهاية عام ٢٠٢٠. وإشراك النساء من مرتبات الأمن العام في مهمات حفظ السلام المختلفة. كما يجري العمل حالياً على رفع مستوى مشاركة المرأة العسكرية في مهام المراقبين العسكريين وضباط الركن لتصبح ١٥ في المائة مع نهاية العام الحالي، تماشياً والتزاماً من المملكة بمبادرة الأمين العام ''العمل من أجل حفظ السلام''. بالإضافة إلى تخصيص

ما يقارب ٥٧٣ ٢ فرداً وضابطاً من الشرطة النسائية للعمل في برامج التحصين من الفكر المتطرف ومكافحة الإرهاب.

ثانيا، تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في مواجهة التطرف والعنف وبناء وصنع السلام وذلك بإطلاق المبادرات التوعوية والتدريبية على مفاهيم نبذ التطرف وطرق الوقاية منه، بالإضافة إلى تفعيل قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) المعني بالشباب والأمن والسلام.

ثالثا، توفير الخدمات الإنسانية، النفسية والاجتماعية والقانونية والطبية والتعليمية والتأهيلية وغيرها وتسهيل الوصول إليها بشكل آمن للنساء والفتيات الأردنيات بالإضافة إلى اللّاجئات والفئات الهشة التي تكون أكثر عرضة للعنف وأكثر حاجة إلى الحماية من العنف الجنسي والجسدي المبني على النوع الاجتماعي. وذلك بشكل يتواءم مع خطة الاستجابة الأردنية لأزمة اللجوء السوري، التي راعت التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

رابعا، نشر ثقافة مجتمعية داعمة تعزز فكر المساواة بين الجنسين وتسلط الضوء على أهمية دور النساء والشابات في بناء ثقافة السلام، ليُصار إلى تهيئتهن ليكنّ سفيرات للسلام في مجتمعاتهنّ. حيث يجري الإعداد لتنفيذ مشروع يستهدف النساء الأردنيات للمشاركة في وساطات ومفاوضات السلام. وهنا نؤكد على ضرورة انتقال دور الأمم المتحدة من مرحلة حفظ السلام إلى دورها في الوقاية والعمل على معالجة الأسباب الجذرية المؤدية للنزاعات والحيلولة دون وقوعها. حيث للمرأة دور كبير وفاعل في ذلك أيضاً.

يحرص الأردن من خلال رئاسته المشتركة لمجموعة أصدقاء مكافحة التطرف العنيف على إيلاء مسألة حماية النساء والفتيات من خطر التطرف العنيف الاهتمام اللازم. آخذين في الاعتبار الدور الحساس والمحوري الذي تضطلع به المرأة في تحصين المجتمعات من خطر التطرف وإحلال ثقافة السلام.

لم تستثن النزاعات والنزاعات التي عصفت بمنطقتنا منذ سنوات المرأة في المنطقة العربية، لم تستثنها من نتائجها وتداعياتها. بل كانت المرأة والفتاة أكثر الفئات تعرضاً للتهجير والنزوح والقتل والعنف الجنسي. وهو ما يحتم علينا إعطاء الاهتمام اللازم والكافي لدعم المرأة والفتاة لتمكينهن من الاستمرار في الصمود. بالإضافة إلى تقديم برامج التأهيل المناسبة لتمكين المرأة اللاجئة والنازحة من الانخراط في العملية الإنتاجية والتربوية أثناء النزوح واللجوء وحال العودة.

كما لا يفوتني هنا أن أنوه إلى الصعوبات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى صمودها ومنعتها. حيث تعاني المرأة الفلسطينية بشكل خاص نتيجة السياسيات الإسرائيلية العقابية، بما في ذلك تقييد حرية الحركة والاعتقالات التعسفية، التي طالت من هنّ دون سنّ الـ ١٨ أيضاً. كما لا بدّ من الإشارة إلى الانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضدّ النساء المقدسيات ضمن سياساتها لتغيير هوية المدينة المقدسة التاريخية.

اسمحوا لي ختاماً أن أشير إلى أهمية شحذ الهمم وتعبئة الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للأسباب الجذرية المؤدية إلى النزاعات، ودمج المرأة في مساعي الأمن والسلام، والعمل على رفع نسبة مشاركة المرأة وتعزيز انخراط المجتمع المدني. حيث أثبتت التجربة أن مشاركة المرأة الحقيقية تؤثر بشكل إيجابي في نجاح واستمرارية خطط السلام والأمن.

إن دور المرأة أساسي ومؤثر في صناعة السلام. حيث لا يمكن بناء السلام في المجتمعات دون مشاركتها بشكل جادّ وحقيقي. كما أنه لا يمكن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والسلام والمستدام دون تمكين النساء والفتيات، ودون المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز. وسيستمر الأردن في العمل وطنياً وإقليمياً ودولياً لدعم خطة

المرأة والسلام والأمن ودون تأخير لتوفير مستقبل أفضل للنساء والفتيات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن باسم لاتفيا، وليتوانيا وبلدي إستونيا.

أود أن أبدأ بياني بالإشادة بالرئاسة البوليفية لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم والتزامهم الثابت بهذه المسألة الهامة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي لاحقاً.

إن تمكين المرأة ومشاركتها الشاملة، فضلا عن المساواة بين الجنسين، تشكل الأساس اللازم لبناء مجتمع سلمي ومستدام. ونشيد بالأمين العام على تفانيه لمواصلة النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. وأود أن أركز على الجوانب ذات الأولوية لبلدان منطقة البلطيق، مع أخذ نطاق هذه الخطة الواسع وطابعها الذي يشمل عدة قطاعات في الاعتبار.

وتؤكد بلدان منطقة البلطيق على ضرورة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة في جميع مراحل منع نشوب النزاع وتسويته وعلى جميع مستوياته، فضلا عن بناء السلام. ومن الأهمية بمكان التركيز بشدّة على الوقاية. وإننا نؤيد بالكامل التوصية التي شدد عليها الأمين العام ومفادها أنه يجب إيلاء علامات الإنذار المبكر بانتهاكات حقوق الإنسان التي كثيراً ما تُقترف للأسف بحق النساء والفتيات، الاعتبار الواجب عند رصد حالات النزاع. وإذا ما تقاعسنا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر، قد تكون تكلفتها البشرية والسياسية والاقتصادية مدمرة. ولذلك، من الضروري أن تستحدث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة مزيداً من الإنذارات، فضلا عن إعداد نهج منسق وشامل.

إن العنف الجنسي والجنساني عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام الشامل والدائم. وفضلاً عن ذلك، بالنظر إلى الصلة القائمة بين تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي والعنف الجنساني، من الأهمية بمكان اتخاذ خطوات مجدية، تشمل إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة، من أجل إنهاء الإفلات من العقاب.

ونود أن نشدد على أهمية ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتمتعها بفرص متساوية لتولي القيادة على جميع مستويات صنع القرار وفي الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، على النحو المعترف به عالميا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والمرحب به في قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥).

ولن يتحقق السلام المستدام دون المشاركة الفعالة للمرأة في جميع جوانب تحقيق السلام والأمن، لا باعتبارها مستفيدة من العملية فحسب، بل بوصفها قائدة وشريكة وعاملا من عوامل التغيير. وتؤدي مشاركة المرأة في عمليات السلام إلى زيادة بنسبة ٣٥ في المائة في احتمالات أن يستمر اتفاق السلام لمدة لا تقل عن ١٥ عاما. ولذلك، فإن معالجة الأسباب الجذرية لضعف مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها قد زادت أهميتها. ونحن بحاجة أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك كفالة الأمن الشخصي والخدمات الصحية والصحة الإنجابية والعقلية، وكذلك توفير سبل العيش لهن ومشاركتهن في صنع القرار والتخطيط لما بعد انتهاء النزاع.

ولا تزال عمليات حفظ السلام والأفراد النظاميون الممثلين الأبرز للأمم المتحدة لأنهم يعملون مباشرة مع المجتمعات المحلية كل يوم. وتدعم بلداننا – لاتفيا وليتوانيا وإستونيا – جهود الأمين العام في عملية الإصلاح واستمرار عمل مستشاري

وخبراء الشؤون الجنسانية في المقر وكذلك، وهو الأهم، في الميدان.

ونثني على عمل مجلس الأمن في تعميم مراعاة الجوانب الجنسانية في ولايات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونواصل المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع السعي إلى كفالة تكافؤ الجنسين في قوات حفظ السلام من خلال تشجيع العسكريين وأفراد الشرطة من النساء على الانضمام إليها. ويكتسي التدريب أهمية بالغة في زيادة الوعي وتحسين تنفيذ الجوانب الجنسانية في بعثات حفظ السلام. ويتلقى حفظة السلام من إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، قبل نشرهم، تدريبا عالي الجودة في مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له.

وإذ نسلّم بأن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن احترام وكفالة التمتع بجميع حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين في أراضيها، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي، فإن نطاق وتعقيد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتطلبان بذل جهود متسقة وشاملة. وفي ذلك الصدد، ينبغي الاعتراف الكامل بالدور المحوري للمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية. ويسرنا أن ممثلات منظمات المجتمع المدني النسائية يقدمن حاليا إحاطات بانتظام إلى مجلس الأمن خلال الاجتماعات القطرية المخصصة. وينبغي أن تستمر تلك الممارسة المفيدة. فكلما زاد تقديم الإحاطات عن مناطق النزاع المحتملة، أصبح من الممكن زيادة فعالية الإجراءات التي نتخذها لمنع نشوب النزاع.

في الختام، نحن على اقتناع بأن الوقت قد حان للإسراع بتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في الأشهر المتبقية التي تفصلنا عن الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونشاطر الآخرين شكر الأمين العام على الرسالة القوية التي وجهها بشأن الأهمية الحاسمة للتنفيذ الكامل لهذه الخطة. ونشكر المديرة التنفيذية فومزيل ملامبو – نغوكا على إحاطتها الصريحة، ونواصل دعمنا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملها على النهوض بهذه الخطة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيدة رندة سنيورة عطا الله على العرض الهام الذي قدمته.

بصفتنا عضوا في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، تؤيد الإمارات العربية المتحدة البيان المشترك للمجموعة الذي سيدلي به ممثل كندا.

وتنضم الإمارات العربية المتحدة أيضا إلى الأصوات المهنئة للسيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي على فوزهما بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨. فقد كرسا نفسيهما دون كلل لتسليط الضوء على محنة ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وأسفر عملهما عن تحسن ملموس في حياة المتضررين، وهو بمثابة إشارة قوية على أنه بوسع أصوات الأفراد، بل يجب عليها، أن تضع المرأة والسلام والأمن في صميم جدول الأعمال العالمي.

في نهاية المطاف، فإن الدول الأعضاء هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ مما يعني أن عبء العمل يقع علينا نحن. وكما بينت الإحاطة التي قدمتها المديرة التنفيذية، فإننا وللأسف لا نزال متأخرين على نحو يرثى له عن بلوغ غاياتنا. وكما ذكرت، ينبغي

أن يكون تقرير الأمين العام (S/2018/900) بمثابة جرس إنذار مدو يلفت الانتباه إلى أوجه القصور الهيكلية في إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام. وفي الواقع، فإن تنفيذ هذه الخطة في الميدان لا يزال يشكل تحديا، وهو ما يرجع، كما نعلم، إلى مجموعة من التهديدات المتشابكة التي تتراوح بين زيادة الإرهاب والتطرف واستهداف النساء والفتيات في مناطق النزاع والطابع الطويل الأمد للأزمات. ولكن لا يمكن القبول بهذا الضعف المخيب للآمال لمشاركة المرأة في جهود بناء السلام – حيث لا تمثل المرأة سوى نسبة ٢ في المائة من الوسطاء و٥ في المائة من الشهود والأطراف الموقعة على الاتفاقات و٨ في المائة من المفاوضين في عمليات السلام الرسمية. ويجب علينا جميعا أن نلتزم بتحسين هذه النسب – بل ينبغي أن تسير مساهماتنا المالية جنبا إلى جنب مع المطالبة بأن تصل نسبة مشاركة المرأة في عمليات السلام إلى ٥٠ في المائة.

تسلم الإمارات العربية المتحدة بأن التمويل أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حتى تُترجم الأقوال إلى أفعال. ولذلك، أطلقنا مؤخرا سياسة ”المرأة ١٠٠ في المائة“ التي تهدف إلى كفالة أن تستهدف المساعدة الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف بنسبة ١٠٠ في المائة تحقيق أو إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعنصرين رئيسيين في سياساتنا وبرامجنا بحلول عام ٢٠٢١. ويحدونا الأمل في أن يُحتذى بهذا النموذج على نطاق أوسع ما دامت البحوث لا تزال تبرهن على الصلة المباشرة بين المساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزاعات. ونرى أن هذه السياسة تشكل مسارا حقيقيا وملموسا لتحقيق ذلك.

وترى الإمارات العربية المتحدة، شأنها شأن الآخرين، أن شراكتها مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة جزء أساسي من الاستراتيجية العالمية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومع أن تبرعات الإمارات العربية المتحدة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة البالغة قيمتها خمسة ملايين دولار في عام ٢٠١٨ غير مخصصة، فإننا نحث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استخدام جزء من تلك الأموال لضمان تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ونحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا في دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة قولا وعملا عن طريق التبرعات المالية.

واستجابة لدعوة الأمين العام إلى زيادة عدد النساء في عمليات حفظ السلام، يعتزم الاتحاد النسائي العام في الإمارات العربية المتحدة ووزارة الدفاع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنظيم دورة تدريبية في المجال العسكري وعمليات حفظ السلام للنساء العربيات – والتي ستكون الأولى من نوعها في منطقتنا ولا شك أنها خطوة في الاتجاه الصحيح.

تود الإمارات العربية المتحدة أن تتقدم بثلاث توصيات في سياق عملنا على أساس من الشراكة مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل دفع عجلة التقدم العالمي المحرز في جدول الأعمال هذا.

أولا، إن من البديهي أن التمويل أمر أساسي. وتؤيد الإمارات العربية المتحدة توصية الأمين العام لجميع كيانات الأمم المتحدة التنفيذية ذات الصلة بتتبع مخصصات الميزانية والنفقات المحددة الهدف والمعممة المتصلة بالمرأة والسلام والأمن. وستُستخدم تلك البيانات بوصفها مؤشرا على التقدم المحرز صوب بلوغ أو تجاوز نسبة الـ ١٥ في المائة، وهي الحد الأدنى المستهدف للبرامج الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياقات بناء السلام. ونحن ندرك مدى الحاجة إلى الدعم المالي إذا أردنا حقا تعزيز مشاركة المرأة في صون السلم والأمن الدوليين. وعليه، فإننا نوجه تمويلنا صوب بلوغ ذلك الهدف.

ثانيا، نكرر نداءات الأمين العام بتحسين المساواة بين الجنسين في عمليات السلام ليس لمجرد الإعلان عن المساواة بين الجنسين فحسب، بل بوصفه ضرورة عملية.

وأخيرا، فإن من المهم للغاية أن نعزز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، فضلا عن مواصلة توثيق التقدم الذي نحرزه. ويجب ألا نهمل عمليات السلام غير الرسمية في تلك الخطة - فنحن نعلم أن أكثر من نصف عمليات السلام غير الرسمية قد شملت، منذ نهاية الحرب الباردة، جهودا متضافرة ما برحت تبذلها الجماعات النسائية من أجل تحقيق السلام. وعليه، يجب دعم عمليات السلام المنفذة على المسارين ١ و ٢ في هذا المسعى.

إن المشاركة الهادفة للمرأة تكمن في صميم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستواصل الإمارات العربية المتحدة تعزيز مشاركة المرأة كمبدأ أساسي في جهودنا من أجل إحلال السلام والأمن على الصعيد العالمي.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد سينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أتوجه بالشكر لدولة بوليفيا المتعددة القوميات ولكم، سيدي، بصفتكم رئيس مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونتوجه بالشكر أيضا إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، على إحاطتيهما وتوصياتهما. ونعرب عن دعمنا المستمر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدور الذي تضطلع به من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشكر أيضا ممثلة المجتمع المدني على إثراء هذه المناقشة من خلال تشاطر خبرتها.

تؤثر القرارات بشأن مسائل مثل توزيع السلطة والنظم الانتخابية وإدارة الموارد الطبيعية واستعادة الأراضي والممتلكات تأثيرا عميقا على حياة النساء، فضلا عن تأثيرها على آفاق السلام الدائم.

ويمكنها التأثير على الأمن الاقتصادي والجسدي للمرأة ومشاركتها السياسية، وكذلك على كيفية مقاضاة جرائم الحرب المرتبكة ضد المرأة.

إن عدم المساواة بين الجنسين، على غرار الفقر، ظلم يؤدي إلى تفاقم النزاعات ويقوض السلام. وتؤدي المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للمرأة، فضلاً عن تمكينها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، دوراً أساسياً في منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها، وبناء السلام وحفظه ومنع العنف الجنسي وحماية النساء والأطفال.

لقد حققت خطة المرأة والسلام والأمن مكاسب تنظيمية كبيرة منذ وضعها في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، ورغم اعتماد تسعة قرارات والتقدم المحرز، لا نزال نواجه مشاكل خطيرة في تنفيذها. إن النساء والفتيات لسن ضحايا النزاعات فحسب؛ بل هن أيضا أطراف فاعلة وعوامل تغيير. وبالتالي، فإن مشاركة المرأة على جميع مستويات عمليات السلام أمر حيوي. إن إسهامها في منع نشوب النزاعات وعكس مسارها، فضلا عن الحفاظ على السلام المستدام والدائم، هو أمر ضروري. ونشير إلى أنه عندما كان لدينا عدد أكبر من النساء في المحاكم الجنائية الدولية، حصلت زيادة كبيرة في لوائح الاتهام التي يعتبر فيها العنف الجنسي جريمة حرب.

وكدليل حديث على تأثير مشاركة المرأة في عمليات الوساطة والسلام، فإننا فخورون بالإشارة إلى التوقيع في عام ٢٠١٦ على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ومستدام بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، الذي ينهي أكثر من ٥٠ عاما من النزاع ويمثل أول اتفاق من نوعه يشمل العامل الجنساني باعتباره موضوعا محوريا. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2018/900)، فإن ٤٥,٥ في المائة من المفوضين المعتمدين للجان تقصي الحقائق التي تدعمها الأمم المتحدة في كولومبيا كانوا من النساء في شهر تموز/يوليه.

ويعزى هذا الإنجاز أيضا إلى العدد الهائل من النساء والمنظمات النسائية التي شاركت في هذه العملية. وينبغي النظر إلى اتفاق السلام الكولومبي كمعيار ومصدر إلهام بالنسبة لعمليات السلام الأخرى.

ولا يقتصر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على النص على وجود المزيد من النساء في مركز صنع القرار، بل يتعلق بدمج آرائهن ومنظورات المنظمات النسائية في عمليات الوساطة، وبالتالي، ضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة، وكفالة مصداقية واستدامة عمليات السلام نفسها. ولذلك، يجب علينا مضاعفة جهودنا لسد الثغرات الموجودة ورفع الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة وقيادتها.

كما أننا نقر، وكما تشير التجربة في الميدان، بأهمية التعاون مع المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان ودعمهن في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإشراكهن في أعمال مجلس الأمن. ومع ذلك، فإن التهديدات وأعمال العنف وعمليات القتل التي تتعرض لها النساء في المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان تجبرنا على وضع آليات لحمايتهن على وجه السرعة وتعزيزها.

إننا نرحب بإنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، ونتعهد بالمشاركة بنشاط في أعماله لتيسير اتباع نهج أكثر انتظاما في جدول أعمال المجلس، بما في ذلك من خلال القرارات والتقارير والزيارات الميدانية. ومن الضروري تنفيذ الإطار المعياري لمجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي للمجلس أن يدرج هذه الخطة، والتحليل الجنساني في استجابته للأزمات الإنسانية، وأن يكفل نشر المزيد من الموظفات العسكريات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يؤدي وجودهن إلى تمكين نساء أخريات ويجعلهن يشعرن بقدر أكبر من الثقة في العمليات.

وفي هذا الصدد، نهنئ الأمين العام على تحقيق المساواة بين الجنسين لأول مرة في التاريخ بين المناصب القيادية في الأمانة العامة، بما في ذلك من خلال تعيين امرأة في منصب وكيلة الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وتعيين امرأتين ممثلتين خاصتين لدى بعثتي المساعدة في الصومال ومالي.

وكدليل على التزام الجمهورية الدومينيكية بعدم التسامح مطلقا مع الاعتداء والاستغلال الجنسيين، وقع الرئيس دانيلو ميدينا على الميثاق الطوعي المتعلق بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، وهو جزء من دائرة قيادة الأمين العام بشأن هذه المسألة.

إننا نحتفل بنيل مكافحة العنف الجنسي للاعتراف من خلال منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ للناشطة نادية مراد والطبيب الكونغولي دونيس موكويجي. إنه ليس مجرد اعتراف بعملهما الشجاع في الدفاع عن ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولكنه أيضا منارة أمل في عالم يستخدم فيه العنف الجنسي كسلاح حرب لإسكات النساء والفتيات ومجتمعاتهن المحلية وترويعهن وإذلالهن.

وفي الختام، سوف تشغل الجمهورية الدومينيكية مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن ابتداء من شهر كانون ٢٠١٩. ولذلك، نود أن نؤكد من جديد التزامنا بخطة المرأة والسلام والأمن، ونتعهد بأننا سنواصل إيلاء الاهتمام الواجب والأولوية لهذه الخطة من أجل ضمان تنفيذها الكامل والفعال.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد برموديث ألباريث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية، أن أهنئ بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة

للمرأة وممثلة المجتمع المدني السيدة راندة سنيورة عطا الله على إحاطاتهم الإعلامية.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

إن مناقشة اليوم تركز على مفهوم سليم للغاية. فتمكين المرأة والفتاة والمساواة بين الجنسين أمر أساسي لمنع نشوب النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. ويبرز تقرير الأمين العام (S/2018/900) أننا لا نزال نشهد عدم احترام صارخ للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مختلف النزاعات، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة. ولسوء الحظ، فإن هذه الانتهاكات الجسيمة ليست عفوية، بل هي امتداد للعنف الآخر المرتكب بطريقة أكثر سراً داخل المجتمعات. ويرجع هذا العنف إلى عدم المساواة وانتشار التمييز ضد المرأة والحرمان من حقوقها الأساسية، ولهذا السبب، يتعين على الدول اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الهيكلية العميقة الجذور في العديد من المجتمعات.

وبحماية حقوق المرأة، ستتمكن من التغلب على ضعفها والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، وبالتالي، الإسهام بشكل كامل في تطور مجتمعها. وهذا هو السبيل ليس فقط لتحقيق التنمية الوطنية، ولكن أيضا للحفاظ على السلام المستدام. وفي هذا الصدد، أقرت حكومة أوروغواي استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين بحلول عام ٢٠٣٠. وتم تطويرها بالتعاون مع المجتمع المدني للتصدي لعدم المساواة والتمييز من منظور حقوق الإنسان. وتتضمن الإستراتيجية مبادئ توجيهية سياسية ومؤسسية وتضع خارطة طريق للتأثير في السياسات العامة وتوجيه إجراءات الدولة بشأن المساواة بين الجنسين.

ويؤدي التعليم دوراً أساسياً في التمكينين السياسي والاجتماعي للمرأة.

ويجب على جميع الدول أن تكفل ذلك الحق للنساء والفتيات. فالتعليم يمكنهن من التغلب على التمييز ويتيح لهن فهم حقوقهن، ويتيح لهن قدرا أكبر من الثقة والحرية في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهن ويمكنهن من أن يصبحن جهات فاعلة وبطلات سلام.

ووفقا لليونسكو فإن أكثر من ٦٠ مليون فتاة في جميع أنحاء العالم لا يحصلن على فرص للتعليم، في حين أن النساء يشكلن ثلثي الأميين في العالم. ومن غير المرجح أن تخرج النساء والفتيات من دائرة الفقر والعنف بدون تعليم. وقد التزمت أوروغواي بإعلان المدارس الآمنة، التي انطلقت بمبادرة من الأرجنتين والنرويج، وهي تعرب عن استيائها إزاء تزايد عدد الهجمات على المدارس والجامعات، التي استهدفت العديد منها النساء والفتيات كضحايا. ونغتنم هذه الفرصة لتشجيع الدول الأخرى على تأييد الإعلان.

إن عمليات حفظ السلام هي إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة للمنظمة؛ وقد صار أمرا لا جدال فيه الآن أن وجود المرأة في تلك الوحدات يزيد من فعاليتها. وتقدم أوروغواي نسبة من النساء تفوق متوسط نشر الأفراد من النساء، ولكننا نواصل بذل جهود كبيرة لزيادة ذلك المستوى من المشاركة النسوية. ويقدم المعهد الوطني للتدريب على عمليات السلام في أوروغواي كذلك تدريبا إلزاميا للأفراد، الذين سيتم نشرهم، على مواضيع مثل الحيلولة دون وقوع أعمال العنف الموجهة ضد المرأة والتصدي لها. وفي الوقت نفسه، تضطلع حكومة أوروغواي بعمل مستمر في تنفيذ سياسة عدم التسامح مطلقا مع حالات سوء المعاملة أو الاستغلال أو غير ذلك من الأعمال التي تنتهك مدونة قواعد السلوك.

وبالتوازي مع بذل الجهود على الصعيد المحلي، تبين التجربة أنه من الضروري التعاون مع البلدان الأخرى المساهمة بقوات والدول الأعضاء في المنظمة ككل من أجل زيادة فعالية عمليات

حفظ السلام. وانطلاقا من ذلك الاقتناع الراسخ، كان بلدي من أوائل البلدان التي أيدت مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، التي تشمل التزاما جماعيا بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبضمان المساواة في المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل عملية السلام وبزيادة عدد الأفراد العسكريين والمدنيين من النساء في عمليات حفظ السلام. وبالمثل، فإن رئيس أوروغواي، السيد تاباريه فاسكيز، عضو في منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، مع التزامه بوضع حد للإفلات من العقاب واستعادة كرامة الضحايا.

كما انضمت أوروغواي كذلك إلى مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام، التي أطلقتها كندا، لضمان زيادة عدد النساء المبعوثات في عمليات حفظ السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن حكومة بلدي ستعقد اجتماعا تحضيريا مع المملكة المتحدة، لمؤتمر الأمم المتحدة لوزراء الدفاع بشأن عمليات حفظ السلام. وسوف نكرس الاهتمام بتدريب الخوذ الزرق على المسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، وبتدريب خاص لحفظة السلام من النساء.

وثمة آلية أخرى أود إبرازها، وهي شبكة جهات التنسيق الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن المنشأة بناء على طلب إسبانيا، التي سيكون لأوروغواي شرف المشاركة في رئاستها مع كندا في العام ٢٠٢٠. وتمتلك الشبكة القدرة على توليد زخم سياسي وتنفيذ القرارات المتعلقة بمساعدة المرأة وحمايتها، وهي تبرهن بالفعل على فائدتها في مجال التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. وفي الختام، أعرب عن امتناني للإسهام القيم والمستمر للمجتمع المدني في الدفاع عن حقوق المرأة والدعوة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق المرأة ووضع حد لما يتعرضون له من تهديدات متنامية واضطهاد.

أود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أنه، في الوقت الذي كانت تتم فيه صياغة ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو، طلبت أوروغواي، إلى جانب عدد قليل من البلدان الأخرى في جنوب الكرة الأرضية التي ضمت نساءً في وفودها، إدراج إشارة صريحة إلى حقوق المرأة في الميثاق. وقد استطعنا، بفضل ذلك الجهد وعلى الرغم من تردد الغالبية العظمى من الدول المشاركة، أن ندرج الحكمين الوحيدين المتعلقين بالمسائل الجنسانية في الميثاق. فالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة منصوص عليها في الديباجة ومنصوص عليها في المادة ٨ بأن:

”لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية“.

لقد انقضت ثلاث وسبعون سنة منذ ذلك الحين. وبرهن التاريخ أنه لن يتسنى تحقيق السلام في العالم بدون مشاركة المرأة واحترام المساواة وحقوقها الأساسية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المكسيك.

السيدة خاكيث أواكوخا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة لاستعراض موضوع لا شك في أن له أثراً مؤكداً على جدول أعمال السلام والأمن. من الواضح، بعد مرور ١٨ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أن دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وضمان استدامة السلام، تماشيا مع الجهود الأخرى التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يشكل شرطا لازما لتحقيق أهداف الأمم المتحدة.

وقد ظلت المكسيك تمثل نصيرا نشطا لذلك البرنامج، الذي شكل معلما بارزا في تاريخ المجتمع الدولي، بالقيام، للمرة

الأولى، بوضع نهج شامل قائم على أساس نوع الجنس، وللدور النشط للمرأة في جميع مراحل عمليات السلام. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد أعطى دفعة حاسمة لذلك البرنامج، الذي دعمته الدول الأعضاء والمجتمع والأمانة العامة، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من أجل تنفيذه تنفيذا فعالا ومتماسكا وشاملا.

فيما يتعلق بحق المرأة في المساواة والمشاركة، ما زالت المرأة لا تمثل، على سبيل المثال، سوى ٤ في المائة من الأفراد العسكريين الذين يتم نشرهم في عمليات حفظ السلام و٩ في المائة من أفراد الشرطة. ولم تمثل الإناث إلا ٢ في المائة من الوسطاء، و ٨ في المائة من المشاركين في المفاوضات، و٥ في المائة من الشهود أو الموقعين في عمليات السلام. إن هذه الأرقام تشير إلى التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع الدولي في تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال.

ولذلك السبب نثني على الإجراءات التي اتخذها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في جميع أنحاء المنظومة. وندعو الدول الأعضاء – ولا سيما تلك التي تساهم بأفراد في عمليات حفظ السلام – إلى زيادة الأنشطة تحقيقا لتلك الغاية. وقد بذلت المكسيك جهودا كبيرة منذ استئنافها مشاركتها، في ٢٠١٥، كبلد مساهم بقوات وبأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام، مع استفادتها من موظفاتها البارزات في الأنشطة الدولية. وقد نشرت المكسيك، حتى اليوم، ما مجموعه ثماني نساء ينتمين إلى قواتها المسلحة في بعثات السلام في كولومبيا، والصحراء الغربية، ومالي. وعلى الرغم من أننا نجحنا في الامتثال لنسبة الـ١٥ في المائة من الموظفات الذي تطلبه الأمم المتحدة من البلدان المساهمة بقوات، تعيد المكسيك تأكيد التزامها بمواصلة توسيع نطاق مشاركة الموظفات. إننا ندرك، بوصفنا جزءا من شبكة مراكز التنسيق الوطنية لبرنامج المرأة والسلام والأمن، أهمية هذا المحفل الأقاليمي في تبادل الخبرات والممارسات الجيدة، من أجل النهوض بتنفيذ هذه الخطة وتحديد الفرص المتاحة وأوجه القصور.

إن برنامج المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمثلان وجهين لعملة واحدة. فلا يمكن فهم الأول من دون تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تشمل عناصر أساسية لتحسين الحالة الاجتماعية للمرأة. فمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والحفاظ على السلام، على سبيل المثال، تعني أنه يجب تكون المرأة مستقلة ذاتيا وأن تتمتع تمتعا كاملا بحقوق الإنسان. ويشمل ذلك تلقي ما يكفي من موارد اقتصادية وفرص عمل، والقضاء على تأنيث الفقر وضمان توازن بين العمل والحياة الشخصية وحرية المشاركة في اتخاذ القرارات في المجتمعات التي تعيش وتتعايش فيها المرأة، فضلا عن المجالات الأخرى. ويجب على الدول أن تفعل المزيد كي تهيئ سياساتنا العامة هذه الظروف للمرأة.

فالمشاركة الفعالة للمرأة في جميع قطاعات الحياة العامة أمر أساسي. يسمح انخراط منظمات المجتمع المدني في المسائل ذات الاهتمام العام – في المجتمعات الديمقراطية والتعددية والمتنوعة، مثل المكسيك – بالدفاع عن حقوق الإنسان وتحسين السياسات الحكومية، علاوة على كفالة المساءلة. ومن شأن كفالة مشاركة المنظمات التي تعمل على صيانة حقوق المرأة في المؤسسات والعمليات العامة، بما في ذلك الحوار في عمليات السلام، أن يكفل حقوق النساء والفتيات، ليس ذلك فحسب، بل يسهم أيضا في تحقيق هدف جعل المجتمع أكثر عدلا وسلاما.

ولن يتسنى للمرأة مطلقا تحقيق إمكاناتها الكبيرة بدون المشاركة في العمليات السياسية. وكثيرا ما تتسم العلاقات بين الجنسين بالتفاوت في توزيع السلطة وممارستها. وبالنسبة للمكسيك، فقد أصبح من أهدافها ذات الأولوية تصحيح اتجاه مسار عقود من أوجه القصور المتعلقة بمشاركة المرأة. وهذه هي النتائج جلية: فخلال الفترة التشريعية الحالية في المكسيك

سيتألف مجلس النواب من نحو ٤٨,٨ في المائة من عضويته من النساء، في حين يتوقع أن يضم مجلس الشيوخ في جمهوريتنا بدوره نسبة ٤٩,٢٢ من النساء، لتصعد المكسيك بذلك من المرتبة التاسعة إلى المرتبة الرابعة عالميا في ذلك المجال.

ونؤكد مجددا تأييدنا لمواصلة المجلس تعزيز ولايات عمليات السلام بواسطة إدراج الأحكام ذات الصلة بالمنظور الجنساني، بما في ذلك مستشارو الشؤون الجنسانية، فضلا عن تعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية في تحليل واستعراض النزاعات المدرجة في جدول أعماله. ونعيد أيضا تأكيد أهمية تعزيز إدماج الشابات والمراهقات وإشراكهن في عمليات السلام، حيث نزداد اقتناعا بالصلة الوثيقة ببند جدول الأعمال هذا الذي نناقشه اليوم مع نظيره المتعلق بالشباب.

ويجب علينا أن نتذكر دائما أنه لا سبيل إلى عالم عادل ينعم بالهدوء والأمن والسلام بدون إشراك نصف سكان العالم في عمليات صنع القرار. ويقع على عاتق الأمم المتحدة ضمان التنفيذ الكامل وعلى وجه الاستعجال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد تشاروات (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية، أن أشكر بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

تؤيد النمسا البيانين اللذين سيُدلَى بهما قريبا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. وعليه، أود أن أشدد بصفتنا الوطنية على بعض النقاط الإضافية. ونظرا لضيق الوقت، سأتلو نسخة موجزة من بياني، وسوف يتم تحميل نسخة البيان الكامل على البوابة الموفرة للورق PaperSmart.

وكما ذكرت وزيرة الخارجية النمساوية كارين كنايسل في خطابها أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة في دورتها الثالثة والسبعين (انظر A/73/PV.14) فإن المساواة بين الجنسين وتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن هما أكثر من مجرد أحكام قانونية، إذ يتعلق كلاهما بالممارسة اليومية في بلداننا ومجتمعاتنا. ويتعين علينا المضي بعملنا قدما فيهما. وأصبح ذلك أكثر إلحاحا بعد مضي ثمانية عشر عاما على اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية في ذلك الصدد.

أولا، نرى أن للمنظمات الشعبية المحلية دورا رئيسيا تضطلع به في النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ولذلك، تعهدت النمسا بتقديم ١ مليون يورو لدعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ويتيح الصندوق فرصة لبناء الشراكات بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني لدعم جهود المنظمات النسائية في بناء السلام وتوفير الاستجابات الإنسانية. ونحن على اقتناع بأن بوسعنا عن طريق الدعم المالي، أن نقدم المساعدة في تعزيز الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الشعبية في الميدان. ويحدونا الأمل في أن ينضم إلينا آخرون في دعم هذه الآلية الهامة.

ثانيا، لا تزال لنمسا على اقتناع بأن إنهاء العنف شرط أساسي لبناء المجتمعات السلمية. وفي سياق مكافحة العنف الجنساني، عززت النمسا مشاركتها في مكافحة ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة في عام ٢٠١٨ بتخصيص ما يزيد على ١ مليونيورو لمساعدة ضحايا تلك الممارسات.

ثالثا، تسلّم النمسا بالترابط الحاسم بين حقوق الإنسان ومنع نشوب النزاعات. ولذلك، ندعو المجلس إلى الاعتراف بأهمية العمل الذي تقوم به المدافعات عن حقوق الإنسان لصالح تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وفي ذلك السياق، قدمت النمسا الدعم إلى منظمة العفو الدولية في تنظيم مناقشة بشأن موضوع ”الدفاع عن المرأة – دفاع عن الحقوق: المدافعات عن

حقوق الإنسان – الآفاق والتحديات'' على هامش اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المعقود في فيينا في ٢٨ آب/ أغسطس.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتشديد على التزام النمسا التام بخطة المرأة والسلام والأمن وتنفيذها. ولا تزال النمسا تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، فضلا عن استعدادها لمكافحة العنف الجنساني.

ونظرا لاقتراب الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تسلّم النمسا بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مراحل النزاعات، بما في ذلك تجنب نشوبها على وجه الخصوص.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد فافر (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى بوليفيا على اقتراحها هذا العام المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في السياق الأوسع نطاقا للتمكين السياسي والاقتصادي. وقد جعل الترابط بين خطة المرأة والسلام والأمن والحفاظ على السلام كليهما أقوى وأكثر فعالية. ونرحب أيضا باستمرار المناقشات الموازية على الصعيد الإقليمي. وذلك هو ما حدث بالفعل في الأسبوع الماضي في سياق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، حيث تركزت المناقشات على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، في منع نشوب النزاعات وبناء السلام على مستوى القواعد الشعبية.

وأود أيضا أن أؤكد أن تمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جهود بناء السلام ومنع العنف الجنسي ضد المرأة والرجل على حد سواء يعتبران هدفين رئيسيين للمشاركة السياسية لسويسرا، فضلا عن كونهما جزءا رئيسيا من خطة عملنا الرابعة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن التي اُعتمدت مؤخرا. وترتبط جميع هذه الأهداف ارتباطا وثيقا بالتمكين السياسي والاقتصادي الناجح للمرأة. وأود اليوم أن أركز على ثلاثة جوانب.

أولا، يجب إشراك المرأة، جنبا إلى جنب مع الرجل، في العملية السياسية منذ بدايتها وعلى جميع المستويات. وقد عملنا مع بنن على مشروع يهدف إلى تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيد المحلي. وتشمل الإجراءات المتخذة في ذلك الصدد، إرشاد المرشحات المحتملات للانتخابات المحلية وتعزيز القيادة السياسية للمرأة، جنبا إلى جنب مع زيادة التوعية بين الرجال، بمن فيهم الأزواج على وجه الخصوص، فضلا عن جهود الدعوة داخل الأحزاب السياسية إلى تعزيز وضع المرأة في القوائم الانتخابية.

وفي بنغلاديش، دعمت سويسرا شبكة من ممثلات المرأة المنتخبات في البرلمان الوطني ومجالس الحكم المحلي عن طريق إنشاء شبكة للمرشدين ومواصلة جهود الدعوة بين النساء المنتخبات بهدف إحداث تغيير هيكلي.

ثانيا، يعدُّ تمكين المرأة اقتصاديا شرطا مسبقا لمشاركتها في العمليات السياسية. وتبيّن خبرات سويسرا في مجال التعاون الإنمائي أن إعطاء الأولوية للتمكين الاقتصادي للمرأة يسهم بفعالية في منع نشوب النزاعات. فعلى سبيل المثال، دعمت سويسرا في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية المجتمعات المحلية والنساء بهدف كفالة حقوق ملكية الأراضي عن طريق إنشاء نظام لإصدار الشهادات. وعلاوة على تعزيز التمكين الاقتصادي للفئات المعنية، أدى ذلك النهج دورا حاسما في جهود الوساطة السلمية في منازعات الأراضي. وعملت سويسرا في منطقة البحيرات الكبرى أيضا على تحسين الفرص الاقتصادية لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وأنشئت مجموعات المساعدة الذاتية والادخار والائتمان لكي تؤدي دورا حيويا في تحسين الأوضاع الاقتصادية للضحايا.

ويعدُّ الترابط بين التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركتها في عمليات السلام عنصرا هاما من عناصر خطة عمل سويسرا الوطنية الرابعة بشأن المرأة والسلام والأمن. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع منظمات المجتمع المدني من خلال إنشاء شبكة عالمية قوية والاستفادة من الخبرات ذات الصلة. ونأمل أيضا في استخدام أفضل استراتيجيات التمكين الاقتصادي للمرأة بوصفه عاملا مساعدا لمشاركتها في عمليات السلام.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة بإشراك الرجال والفتيان وتمكينهم في سياق المساواة بين الجنسين. وإذا ما أولينا اهتماما حصريا للمرأة وحدها، فإن ذلك سيؤدي بنا إلى إغفال دور الرجل في عملية التمكين السياسي والاقتصادي. ومن شأن تسليط الضوء على مزايا الرجال ونقاط ضعفهم أن يكون عاملا من عوامل التغيير أيضا. ونحن ماضون في المسار الصحيح بفضل جهود الكثير من مناصري المساواة بين الجنسين والتزام الأمين العام بتحقيق ذلك الهدف.

وإذ نكرر النداء الذي أطلقته الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، فإنا نود التشديد على ضرورة اتخاذ إجراءات شاملة بغية النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ونتوجه بالشكر مرة أخرى إلى بوليفيا على توسيع نطاق النهج المتبع إزاء جدول الأعمال هذا، ونحن عازمون على الاستفادة من نتائج المناقشة المفتوحة اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إيطاليا.

السيدة زابيا (إيطاليا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أهنئ بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وبيان ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

يبدأ منع نشوب النزاعات في أوقات السلم، ويجب أن يبدأ بالمساواة بين الجنسين وبتمكين النساء والفتيات. وهنالك بالفعل أدلة قوية على أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين يؤدّيان إلى قدر أكبر من السلام والاستقرار. وعلى النقيض من ذلك، كلما اتسعت الفجوة بين الجنسين وزاد التهميش والإقصاء والفرص الضائعة للنساء، زادت إمكانية وقوع البلد في نزاع داخلي أو في نزاع مع بلد آخر واستخدام العنف كردّ أولي في سياق النزاعات. وأود هنا أن أعرض بعض محاور العمل من أجل تعزيز التزام المجتمع الدولي ككل.

أولاً، سأتناول تحديد المعايير. إننا نشيد بحقيقة أنه منذ إطلاق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين، قطعت العديد من كيانات الأمم المتحدة التزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، وهي تدرجها الآن في عملياتها لتقييم الأداء. كما أن المزيد من البلدان تنضمّ إلى منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، الذي أطلقه الأمين العام في العام الماضي، لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشعر الجهات المعنية الأخرى التي تعمل مع الأمم المتحدة الآن بأنها مضطرة لاتباع ذلك المسار.

وفي هذا الصدد، جعلت إيطاليا المساواة بين الجنسين التزاماً أساسياً في سياستها الخارجية. وفي العام الماضي، عقدنا أول اجتماع وزاري لمجموعة السبعة، يُخصص بالكامل للمسائل الجنسانية. وفي عام ٢٠١٨، في إطار رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نعمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المبادرات، كما أن تنفيذ خطة عمل المنظمة لتعزيز المساواة بين الجنسين يأتي على رأس جدول أعمالنا. وقد وقعت إيطاليا، وهي جزء من منتدى القادة الذي شكله الأمين العام، على الاتفاق الطوعي، ويشرفها أن تكون على رأس الجهات المانحة

لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما موظفو الأمم المتحدة.

ثانياً، يجب علينا ضمان المشاركة المجدية للمرأة في دورة السلام. وتبين الأرقام أننا ما زلنا بعيدين جداً عن تحقيق ذلك الهدف. وكما قال الأمين العام في هذا الصباح، فإنه خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٧، لم تشكل النساء سوى ٢ في المائة من الوسطاء و٨ في المائة من المفاوضين و ٥ في المائة من الشهود والموقعين على اتفاقات السلام. وتيسيراً لتعيين الوسيطات والمبعوثات الخاصات على الصعيدين المحلي والدولي، أطلقت إيطاليا شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط. والغرض من الشبكة ذو شقين: الوقاية والوساطة من جهة، وبناء القدرات من جهة أخرى.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تتفاقم فيها قضايا الهجرة بسبب الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية وتصاعد التطرف المصحوب بالعنف وحالات اللجوء والطوارئ الإنسانية، ثمة دور رئيسي للمرأة في مساعدة البلدان على منع نشوب النزاعات وتعزيز عمليات المصالحة الوطنية. وهي تفعل ذلك عن طريق كفالة وجود منظور جنساني شامل بشأن مسائل الأمن والعدالة والحوكمة، التي غالباً ما تكون الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة. وهذه الشبكة هي أيضاً وسيلة ملموسة للمرأة لاكتساب وتطوير القدرات والخبرات اللازمة للعمل بنجاح كوسيطات رسميات للأمم المتحدة أو كخبيرات في مجال الوساطة. وإنه لمن دواعي فخري أن أرى بعض الوسيطات من شبكتنا هنا اليوم في القاعة.

ثالثاً، نحتاج في حالات النزاع إلى عمليات حفظ سلام فعالة. ويمكن تحقيق ذلك، أولاً وقبل كل شيء، من خلال زيادة عدد حفظة السلام الإناث. إذ يمكن لحفظة السلام الإناث الوصول إلى السكان والبيئات المغلقة أمام الرجال، وبالتالي تحسين الاستخبارات فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المحتملة. وتفيد النساء حفظة السلام في تحسين فرص حلّ النزاعات وبناء الثقة مع المجتمعات المحلية، فضلا عن أن احتمالات قبولهن من جانب المدنيين أكبر، وبالتالي فإنهن يعززن الاستقرار وسيادة القانون.

كما يتطلب حفظ السلام الفعال أيضاً التدريب المناسب. وهذا هو ما نفعله في مركز الامتياز لوحدات شرطة تحقيق الاستقرار في فيتشينزا بإيطاليا، الذي يوفر تدريبا عالي الجودة ودورات متخصصة لحفظة السلام في مجالات سيادة القانون وحماية المدنيين والعنف الجنسي والعنف الجنساني في النزاعات والخطة الأوسع نطاقا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

رابعاً، أنتقل إلى المساءلة عن الانتهاكات. للأسف، لا يزال العنف الجنسي سلاح حرب فعالاً وهو يأتي مجاناً إذا لم تكن هناك عواقب لتلك الجرائم. وعلى مدى العقود القليلة الماضية، اتخذ المجتمع الدولي خطوات تدريجية لوضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي والجنساني على الصعيد العالمي. ويُدرج نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية صراحة قوائم بمختلف أشكال العنف الجنسي والجرائم القائمة على نوع الجنس بوصفها أفعالا يمكن عل أساسها تحديد ما إذا كان ثمة جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب قد ارتُكبت. وكما ذُكر قبل بضعة أيام في اجتماع مثير للاهتمام عُقد بصيغة آريا بشأن هذا الموضوع، ينبغي للمجلس فرض جزاءات محددة الأهداف على الأفراد الذين يرتكبون العنف الجنسي. وقد بدأنا ذلك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالتعاون مع الشركاء الآخرين، عندما تم إدراج العنف الجنسي والجنساني كمعيار قائم بذاته في تحديد الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. ويتوقف الأمر الآن على المجلس لاعتبار العنف الجنسي معياراً تلقائياً لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات.

كما أكد الأمين العام، لا تزال هناك فجوة هائلة بين الالتزامات والواقع. فلا تزال المرأة تعاني من نقص التمثيل والتهميش، كما أنها عرضة لأبشع عواقب النزاعات. وينبغي أن

تُترجم الالتزامات المتعهد بها في هذه القاعة وفي أماكن أخرى في صورة تقديم الدعم المالي والسياسي اللازم لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام وتحقيق المساواة الكاملة في مناصب الإدارة في الأمم المتحدة وتوجيه الاستثمار في المرأة، لا سيما في مناطق النزاع، كما أشار إلى ذلك الأمين العام والمديرة التنفيذية ملامبو – نغوكا في وقت سابق، هي مسارات عمل تؤيدها إيطاليا بشدة. وتمهد هذه المسارات السبيل لإحداث تغيير جذري في الثقافة الجنسانية والمشاركة المجدية للمرأة، لا سيما في عمليات صنع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد حبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الخالص للرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة.

اعترف مجلس الأمن، في العديد من قراراته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالحاجة إلى التصدي للمخاطر التي تهدد أمن النساء وإلى توفير الحماية لهن في حالات النزاع. كما أعاد التأكيد على أن تمكين المرأة أمر بالغ الأهمية في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع، فضلاً عن الجهود الأعم الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

إن المخاطر التي تهدد أمن النساء والحاجة إلى تمكينهن هي من المطالب الأساسية الأشد إلحاحاً في منطقتنا المضطربة، منطقة الشرق الأوسط، حيث تندرج النساء ضمن الضحايا الرئيسيين. إن التهديدات الرئيسية لأمن المرأة في منطقتنا هي الاحتلال الأجنبي والغزو العسكري والإرهاب، وكلها تنتهك وتهدد حقوق المرأة وحياتها.

والاحتلال الأجنبي هو أشد خطر يهدد أمن النساء والفتيات في فلسطين. والوضع أكثر ترويعاً في قطاع غزة، حيث تشكل النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين لحصار غير قانوني وغير إنساني مستمر منذ عقود طويلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي عدم تجاهل أو الاستهانة بالآثار الطويلة الأجل للاحتلال الأجنبي على النساء الفلسطينيات في البلدان المجاورة، حيث يعانين منذ عقود من الزمن وما زلن ينتظرن العودة إلى أراضي أجدادهن.

وقد كان للغزو الأجنبي نفس الأثر على النساء في سورية وبعض البلدان الأخرى في المنطقة، حيث يتفاقم وضعهن بسبب آثار الأنشطة الإرهابية. وفي هذه الحالات، تؤثّر الغارات الجوية، ولا سيما على المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس بل وعلى احتفالات الزفاف، أشد ما تؤثر على حياة المرأة. ونتشاطر الرأي القائل بأن المرأة يجب أن تكون في طليعة جهود التنمية والسلام والأمن. ومع ذلك، في منطقة غير مستقرة مثل الشرق الأوسط، لا يتوفر سوى مجال ضئيل لتمكين المرأة وتنميتها. وفي بعض المجتمعات، فإن ما تبحث عنه النساء والفتيات في المقام الأول هو البقاء على قيد الحياة؛ فالتمكين لا يزال أولوية ثانوية بالنسبة لهنّ.

إن وقف معاناة النساء ومنع تهميشهن وحماية حياتهن يمكن أن يُهيّئ الظروف المؤاتية لتمكين المرأة والنهوض بدورها في تعزيز السلام الدائم في الشرق الأوسط. وبوصفها ضحية للعدوان والغزو العسكري الأجنبي والإرهاب، فإننا نعلّق أهمية كبيرة على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في بناء مجتمع آمن ومستقر ومزدهر.

إن دور المرأة البارز في إيران أمر لا خلاف عليه؛ فعلى سبيل المثال، تشارك النساء مشاركة نشطة في الحياة السياسية والانتخابات كمرشحات وناخبات على السواء.

وبالمثل، فإن عدد النساء اللاتي يدرسن الطب والعلوم في إيران الآن يفوق عدد الرجال. وقد تم تحقيق هذه الإنجازات على

الرغم من سياسات الولايات المتحدة الشديدة العداء والجزاءات غير القانونية التي تفرضها، والتي لا تميز بين الرجل والمرأة وتنتهك حقوق الإنسان الأساسية للجنسين وتؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض الدور البناء الذي يمكن أن تضطلع به المرأة الإيرانية.

في الختام، أشدد على أن تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي حالات ما بعد انتهاء النزاع ليس خيارا، بل ضرورة. ويشكل تحقيق هذا الهدف النبيل مسؤولية جماعية، ونحن على استعداد للمساهمة في أي جهد دولي حقيقي لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسرائيل.

السيدة شلين (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مبدأ أساسيا من قيم إسرائيل. وكانت إسرائيل أول بلد في العالم يدمج أجزاء من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في تشريعاته الوطنية. ويقضي التعديل الرابع لقانون الحقوق المتساوية للمرأة بأن تشرك الحكومة نساء من جميع قطاعات المجتمع في كل اللجان والأفرقة الوطنية المعنية بوضع السياسات.

وكجزء من أنشطة إسرائيل الدولية الرامية إلى تمكين المرأة، انضمت إسرائيل إلى عضوية لجنة وضع المرأة. وابتداء من العام المقبل، ستنضم إسرائيل أيضا إلى عضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي وقعنا معها اتفاقا في عام ٢٠١٦، يتيح تنفيذ مشاريع مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل عضو في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، التي ترأسها كندا. وتشجع المجموعة، في جملة أمور، على إدماج المرأة في محافل صنع القرار.

وتتجلى الجهود الإسرائيلية المبذولة في مجال التنمية والنهوض بأهداف التنمية المستدامة في مجموعة البرامج والمشاريع المتنوعة التي تنفذها ماشاف – الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي – التي تعمل مع هيئات الأمم المتحدة لتدريب القيادات النسائية. وفي عام ٢٠٠٣، استضاف مركز غولدا مائير الدولي للتدريب في جبل الكرمل مؤتمرا دوليا للقيادات النسائية بعنوان ”دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام“، والذي أسفر عن تنظيم سلسلة من الدورات التدريبية. وعلى مدى السنوات الأربعة عشر الماضية، نُظمت ٣٦ حلقة دراسية عن دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام، بهدف تعزيز الحوار بين المرأة الإسرائيلية والفلسطينية، وذلك بمشاركة ١٠٧٥ من النساء الإسرائيليات والفلسطينيات.

إن من بين العناصر الأساسية لنجاح أي عملية لوضع السياسات، وبخاصة في مجالي السلام والأمن، التعاون وبناء الشراكات وتبادل الخبرات وتهيئة الفرص، وهي جميعا من بين نقاط القوة التفاوضية العديدة المرتبطة بالمرأة. وفي العام الماضي، كان لي شرف تلقي دعوة للانضمام إلى شبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي إطار جديد أنشئ بمبادرة ودعم من وزارة الخارجية في إيطاليا. وفي هذا الأسبوع، يشرفني أن أشارك في اجتماع الشبكات الإقليمية للوسيطات هنا في نيويورك، والذي سيضم ممثلات لشبكات النساء الوسيطات من مختلف أنحاء العالم وموظفات في الأمم المتحدة وممثلات للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وتجلب زميلاتي المشاركات إلى طاولة النقاش ثروة مئات السنين من الخبرات المتنوعة كوسيطات ودبلوماسيات وباحثات وموظفات، وكذلك بوصفهن أفرادا في المجتمع المحلي وأمهات وأخوات. ومجموع هذه الثروة البشرية أمر لا يصدق، مما يخلق معارف ورؤى وقوة داخلية لا غنى عنها.

وتخدم سياسة الشمول أهدافا تتجاوز كثيرا تحقيق تكافؤ الفرص. إنها تنشئ قيمة جديدة هامة. ونحن بحاجة إلى إبراز أصوات النساء وإدماج قيمتهن المضافة. إنها ليست مسألة تتعلق بالمرأة والمسائل الجنسانية فحسب؛ إنها مسألة تتعلق بالسلام والأمن.

وقد أثبتت الأبحاث العلمية وجود ارتباط قوي بين الشمول واستدامة اتفاقات السلام. وفي مقال نُشر في آب/أغسطس، بينت يانا كراوسه من جامعة أمستردام وزملاؤها أن المشاركة النشطة للمرأة في مفاوضات السلام تؤدي إلى تحسين مضمون الاتفاقات وتحقيق معدلات تنفيذ أعلى للاتفاقات وإرساء سلام أطول أمدا. وتبين النتائج الإحصائية التي توصلوا إليها وجود صلة قوية بين اتفاقات السلام التي تحمل توقيعات نسائية واستدامة السلام. كما خلصت كراوسه وفريقها إلى أن اتفاقات السلام التي وقعتها المرأة تتضمن عددا أكبر بكثير من الأحكام، مع ارتفاع معدل تنفيذ هذه الأحكام مقارنة بتلك التي لم توقع عليها نساء. ومن ثم، فإن المشاركة المباشرة للمرأة في المفاوضات تحسن كلا من نوعية الاتفاق ومعدلات تنفيذ الأحكام. وكمثال على ذلك، وجد الباحثون أن معدل تنفيذ أحكام الاتفاقات التي وقعتها نساء أعلى منه مقارنة بالاتفاقات التي لم توقع عليها نساء، وذلك بعد ١٠ سنوات من توقيع هذه الاتفاقات. وتم إثبات هذه النتائج بأدلة مستقاة من دراسات حالات إفرادية، مستمدة من استعراض عمليات واتفاقات السلام على مدى عقود.

يدعو القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار على الصعيد الوطني، ولا سيما في مجالي منع نشوب النزاعات وتسويتها. ومع ذلك، وللأسف، لا تزال أصوات النساء مستبعدة من معظم طاولات مفاوضات السلام. ومن واجبنا الجماعي أن نتخذ خطوات ملموسة لتخصيص مقاعد للمرأة على طاولة المفاوضات. فلم يعد بوسعنا أن نتحمل استبعاد مواهب ورؤى نصف السكان في السعي لتحقيق السلام.

ونحن بحاجة إلى نهج أكثر شمولا للسلام والأمن وإلى منظور جنساني أوسع نطاقا – إلى تحول في النماذج والتصورات والمواقف تجاه مشاركة المرأة. وإذا أردنا تحقيق مستقبل أفضل، يتعين علينا اعتماد نهج جديد قائم على القيم والضغط من أجل عمليات سلام شاملة للجميع. ونحن بحاجة إلى إتاحة الفرص وتزويد النساء بإمكانية الوصول إلى طاولات اتخاذ القرارات والمفاوضات وإلى الطاولة الفعلية. وذلك هو السبيل الوحيد للمضي قدما. فلنعمل جميعا معا من أجل وصول النساء إلى الطاولة وحصولهن على مقاعد.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة ماريناكي (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للعضوية البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

يرحب الاتحاد الأوروبي بمبادرة بوليفيا لتركيز مناقشة اليوم على الجوانب السياسية والاقتصادية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وننضم إلى الأمين العام في دعوة الدول الأعضاء إلى بناء القدرات الاستشارية للشؤون الجنسانية اللازمة من أجل الإدماج المنهجي لمنظور جنساني في جميع عمليات التحليل والتخطيط والتنفيذ والتقييم لأنشطة الأمم المتحدة، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام. ويركز الاتحاد الأوروبي على أربع أولويات رئيسية في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

أولا، يجب أن نركز على جهودنا الرامية إلى زيادة المشاركة السياسية والقيادية للمرأة. وفيما يلي بعض الأمثلة. في أفغانستان، ما فتئ الاتحاد الأوروبي يوفر التدريب والتوجيه لعضوات المجلس الأعلى للسلام هناك، مما مكنهن من القيام بدور نشط في اتفاق السلام بين حكومة أفغانستان والحزب الإسلامي. وفي سورية، ما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يقدمون الدعم للمجلس الاستشاري للمرأة السورية الذي أنشأه المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وفي مالي، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم أيضا للجنة

المتابعة والتقييم المشرفة على تنفيذ اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، في آذار/مارس ٢٠١٨، أطلق الاتحاد الأوروبي في تركيا منتدى غازي عنتاب للمرأة – وهو شبكة من النساء المشاركات في عملية جنيف للسلام تتألف من ناشطات وممثلات للمنظمات غير الحكومية العاملة في سورية – بهدف معالجة المسائل المتعلقة بتمكين المرأة وحقوق المرأة والعنف الجنسي والجنساني.

ثانيا، لقد وضعنا أولوية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع. ونواصل دعم جهود الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي هذا السياق، اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراء ملموس على سبيل الالتزام بالعمل مع الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، من خلال مبادرة تسليط الضوء. ونود أن نطلب إلى الجهات المعنية الأخرى الانضمام إلينا في المساعدة على تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن من خلال مواءمة ما نبذله من جهود لضمان أمن وسلامة جميع النساء والفتيات. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٧ تولى الاتحاد الأوروبي رئاسة مبادرة عالمية النطاق، وهي الدعوة إلى اتخاذ إجراءات لتوفير الحماية من العنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ. وقمنا أيضا بشكل منهجي، بمتابعة التزاماتنا لمكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن، التي نؤيدها تأييدا تاما في عملها الممتاز.

ثالثا، أعطينا أولوية لتعزيز السياسات الاستباقية من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما سيؤدي أيضا إلى إدرار عائدات كبيرة لاقتصاداتنا ومجتمعاتنا. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أطلق الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية، حملة ”نحن نُمكن“، وهي برنامج لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في ميدان العمل من خلال الأعمال التجارية المسؤولة في بلدان مجموعة السبعة، ويرمي إلى النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تهيئة بيئة مواتية تقترن فيها مشاركة قطاع الشركات بجهود السياسات العامة.

رابعا، أعطينا أولوية لتعزيز الأطر الوطنية من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من قبيل خطط العمل الوطنية والوثائق الاستراتيجية المماثلة. ولئن أمكن للاتحاد الأوروبي أن يشير إلى عدد من قصص النجاح من خلال تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وما تلاه من قرارات، كما أن ٢٠ من بين ٢٨ من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لديها خطط عمل وطنية خاصة بها، إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ويسعدنا أن نفيد بأننا في المراحل النهائية لاعتماد سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة – النهج الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي بشأن المرأة والسلام والأمن – قبل نهاية هذا العام. ويعمل الاتحاد الأوروبي باستمرار على تحسين الإجراءات والممارسات في بعثاته وعملياته المدنية والعسكرية. وعززنا دور شبكة مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية التابعة للاتحاد الأوروبي من أجل زيادة تبادل أفضل الممارسات في الوقت الحقيقي. كما نستثمر قدرا كبيرا من الجهد في زيادة تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني.

ونسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، في مساعدة جهودنا المشتركة. وسنواصل التزامنا المشترك بإدماج البعد الجنساني بشكل أقوى في جميع الجهود المتعلقة بالسلام والأمن، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأفريقي. ونرحب بجميع المبادرات التي تساعد على تعزيز تلك الجهود، مثل الشبكة العالمية لمراكز التنسيق الجنساني، وشبكة وسيطات منطقة البحر الأبيض المتوسط، وشبكات الوسيطات، ونشارك فيها.

وأخيرا، ففي ضوء الذكرى العشرين المقبلة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، في عام ٢٠٢٠، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بتقديم المساعدة لجميع جهود الأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن بشكل أسرع وأكثر طموحا. ويمكن للأمم المتحدة أن تعتمد على دعمنا الثابت، لا في نيويورك فحسب، بل وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): تؤيد بلجيكا بالكامل البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أولا، نود أن أبدأ بتهنئة الدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد باسي طه، اللذين منحا جائزة نوبل للسلام اعترافا بمكافحتهما للعنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. لقد كانت بلجيكا سعيدة الحظ حيث عملت بشكل وثيق مع كل من الدكتور ماكويغي والسيدة مراد، وستظل ملتزمة التزاما راسخا بدعم قضيتهما.

لقد كانت خطة المرأة والسلام والأمن إحدى ركائز سياستنا الخارجية لما يقرب من ٢٠ سنة، ومن ثم ستظل أيضا أولوية هامة خلال فترة عضويتنا المقبلة في مجلس الأمن للسنتين القادمتين. ومن الضروري أن نواصل ترجمة قرارات مجلس الأمن إلى إجراءات ملموسة.

وتشاطر بلجيكا الأمين العام رأيه بشأن أهمية المشاركة النشطة للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها. ولهذا السبب ندعو إلى الدفع بالمزيد من النساء إلى طاولة المفاوضات، وفي عمليات السلام وجهود الوساطة – في سورية اليمن مثلا – وكذلك في الانتخابات. إن اتفاقات وعمليات السلام التي تأخذ في الاعتبار أصوات النساء ودراسة أثر الصراع على المرأة أكثر استدامة في الأجل الطويل، كما قال متكلمون كثيرون ممن سبقوني. ويجب أن تكون النساء أكثر مشاركة بحيث يصبح في مقدورهن التحول إلى عناصر للسلام في مجتمعاتهن المحلية وبلدانهن. وفي ذلك الصدد، نود أن نوصي ببعض الإجراءات المحددة.

أولا، ينبغي للمجلس نفسه أن يُصغي بعناية إلى صوت المرأة، وذلك مثلا بزيادة عدد البيانات الصادرة عن ممثلات المنظمات النسائية أثناء مناقشات المجلس بشأن عمليات حفظ السلام، وبعقد اجتماعات مع المنظمات النسائية أثناء الزيارات التي يقوم بها المجلس للبلدان. ثانيا، نحن بحاجة إلى المزيد من النساء في عمليات حفظ السلام، وفي إصلاح قطاع الأمن. ويجب علينا أيضا أن نواصل دعم مستشاري الشؤون الجنسانية في إطار الولايات الحالية. ثالثا، يجب تشجيع المرأة على المشاركة في عمليات واتفاقات السلام، والنظر في كيفية إشراكهن في مرحلة مبكرة من العملية. وقد استضافت بلجيكا حلقة دراسية في نيسان/أبريل مكرسة لمسألة التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

وأخيرا، يمكننا جميعا العمل على الصعيد الوطني. وتنفذ بلجيكا حاليا خطة عملها الوطنية الثالثة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ ومن الأمثلة على الإجراءات الملموسة في إطارها، الدعم الذي نقدمه لبرنامج الخمس سنوات للمجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن مشاركة المرأة في آليات تسوية النزاعات.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية.

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد الجمهورية التشيكية البيان الذي أدلى به توا المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ومن الواضح أن هناك صلة راسخة بين السلام وبين تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. لقد اتسعت خطة المرأة والسلام والأمن منذ إطلاقها من حوالي ٢٠ عاما، ولم يعد اهتمامها محصورا فقط في الأمن المادي للمرأة. وأصبحت ضرورة مشاركة المرأة في الشؤون العامة والاقتصادية موضوع مناقشة متكررة على المستويين الوطني والدولي بصورة متزايدة. بيد أنه على الرغم من كل التقدم المحرز، تتطلب زيادة عدد النساء المشاركات بشكل مفيد في هذا المجال موارد بشرية وأموال كافية، والاعتراف بقيمة ما تحققه مشاركة المرأة، والإرادة السياسية لمكافحة القوالب النمطية والمعايير الاجتماعية السلبية. ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نأخذ زمام المبادرة وأن ندرج التنفيذ الفعال والسريع والوافي لخطة المرأة والسلام والأمن في جميع مساعينا، جنبا إلى جنب مع اعتبار الأمم المتحدة مسؤولة عن إدراجها في جميع أنشطتها.

ونحن فخورون بأن نقول إن الجمهورية التشيكية أحرزت بعض الخطوات الملموسة نحو تحقيق تلك الأهداف. ونعكف حاليا على تنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠.

وتتضمن الخطة مهام محددة قابلة للقياس، وتحدد خطوات ملموسة. وتشمل هذه الخطوات زيادة عدد النساء في مناصب صنع القرار في مجال السياسة وفي قوات الأمن، مما يحقق التوازن بين الجنسين في مناصب العمل ويقضي على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان.

وإننا نؤمن باتباع نهج تشاركي فيما يتعلق بخطة العمل الوطنية لدينا. ولذلك، فإننا نتعاون تعاونا وثيقا مع الأوساط الأكاديمية بشأن استعراض خطتنا الحالية من أجل الاضطلاع بإعداد وثيقة أكثر فعالية للفترة المقبلة. وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع البلدان التي لم تعتمد بعد خطة عمل وطنية على أن تفعل ذلك، فهي الأداة الفعالة الوحيدة لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني والدولي.

إن حق المشاركة في الشؤون العامة حق من حقوق الإنسان الرئيسية يتيح التمتع بعدد من الحقوق الأخرى. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تنفذّه جميع البلدان تنفيذاً فعالاً من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك اختارت الجمهورية التشيكية الهدف ١٦، الذي يشمل غاية ”ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات“، بوصفه الموضوع ذي الأولوية بالنسبة لرئاستنا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

ويقرن بلدي أقواله أيضاً باتخاذ إجراءات عملية، إذ تعالج الجمهورية التشيكية بنشاط الأسباب الجذرية لأوجه التفاوت عن طريق تنفيذ مشاريع ترمي إلى تمكين المرأة اقتصادياً وضمان مشاركتها على قدم المساواة. ويجري تنفيذ هذه المشاريع في جورجيا، وزامبيا، وإثيوبيا، وأفغانستان، وباكستان، وسري لانكا. كما أننا دولة رائدة في صندوق الأردن ٣ الاستئماني، وهو مشروع لبناء القدرات يرمي إلى دعم النساء العاملات في القوات المسلحة الأردنية.

وفي بداية الحملة الناجحة التي قمنا بها مؤخرا من أجل العضوية في مجلس حقوق الإنسان، تعهدنا بمواصلة التصدي للقوالب النمطية في المجتمع وإتاحة فرص متكافئة للمرأة والرجل. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن الجمهورية التشيكية تبقى ملتزمة بتلك التعهدات في جميع أنشطتها، وستدعم تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على نطاق جميع مبادرات الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يعرب الكرسي الرسولي لرئاسة دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن تقديره لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن ذي الأهمية. فالمرأة، كما قال البابا فرانسيس ”وُهِبت هبة عظيمة وهي القدرة على إعطاء الحياة ومنح الحنان، وإحلال السلام وبث البهجة“. وعندما تتاح للمرأة فرصة تشاطر تلك الهبات لينتفع بها المجتمع المحلي بأسره، لا محالة في أن المجتمع سيتغير ليجسد على نحو أفضل صورة الأسرة البشرية. والمرأة في طليعة ما أسماه البابا فرانسيس ”ثورة الحنان“، التي تشتد حاجة العالم إليها.

وتسهم المرأة إسهاما هاما في الحوار بفضل قدرتها على الاستماع وعلى الترحيب بالآخرين والانفتاح عليهم بسخاء. وغالبا ما تكون المرأة أول من يهبّ لمساعدة الآخرين، ولا سيما أضعف أفراد الأسرة والمجتمع، ولكنها أيضا هي من يدفع أغلى ثمن، وهو المعاناة جراء عواقب النزاعات.

ويبقى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) صكاً هاماً يؤكد على تحقيق المساواة في مشاركة المرأة وانخراطها الكامل في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن. ويُعدّ الحوار والعمل السياسي في الواقع مسيرة على الرجل والمرأة خوضها معاً. إن الكرسي الرسولي الذي غالبا ما يشارك في جهود الوساطة بين الأطراف الضالعة في العديد من النزاعات العنيفة في جميع أنحاء العالم، قد سرّه الدور القيادي للمرأة خلال تلك العمليات.

وتعاني النساء والفتيات في حالات النزاع من صدمة الحرب. فيمكن أن يكنّ هدفاً من السهل جداً بلوغه لإذلال العدو وإلحاق الأذى به. ويدين الكرسي الرسولي بشدة على وجه الخصوص استخدام العنف الجنسي سلاحاً من أسلحة الحرب، ويدعو الدول الأعضاء والجهات الفاعلة من غير الدول إلى الدفاع دائما عن النساء والفتيات، وجميع المدنيين الأبرياء العالقين في خضم النيران المتبادلة.

وطالما دافعت الكنيسة الكاثوليكية، لا سيما من خلال الأنشطة التي تضطلع بها العديد من الأخوات الراهبات والمتطوعين الذين يتحلون بالشجاعة، عن حفظ الكرامة وحقوق الإنسان لمن يعانون من النزاعات ويعيشون حالات الطوارئ الإنسانية عن طريق توفير الحماية المادية، فضلا عن الدعم المعنوي والروحي؛ والعمل مع الشرطة وموظفي مراقبة الحدود؛ وتيسير سبل الوصول إلى العدالة والانتفاع بالمعونة الإنسانية؛ والمساعدة على مكافحة الاحتجاز التعسفي؛ والمساعدة على الانتفاع بالسكن والرعاية الصحية والتعليم في حالات الطوارئ في العديد من الحالات التي لا تعرف جهة أخرى بوسعها تقديم هذه الخدمات الأساسية؛ والاضطلاع بالوساطة لتخفيف التوترات مع المجتمعات المضيفة.

ويؤيد الكرسي الرسولي الجهود المبذولة لضمان أن تستفيد كل امرأة من المساعدة عندما تحتاج إليها. ومع ذلك، فيما نقر بالمخاطر الخاصة التي يتعرض لها النساء والأطفال في سياق حالات الطوارئ الإنسانية واحتياجاتهم المحددة والمتكاملة فيما يتعلق بالانتفاع بالرعاية الصحية الأساسية وخدمات التوليد الأساسية، والخدمات الصحية والأمن الغذائي، لا يمكن أن يقبل الكرسي الرسولي بتلك الخدمات التي تشجع على الإجهاض وتتيحه بوصفها حلاً مناسباً، كتلك المدرجة في مجموعة الخدمات الأولية التي تمثل الحد الأدنى للصحة الإنجابية في حالات الأزمات.

لقد وُضع القانون الإنساني وما يتصل به من برامج بوصفها تدابير تدعم الحياة وتنقذ حياة من يجدون أنفسهم في حالات حرجة. ولذلك ينبغي ألا يُتوخى من المعونة الإنسانية أبداً العمل ضدّ الحق في الحياة، أو أن تعمل بالفعل ضدّه؛ فليس الإجهاض حلاً آمناً أبداً. ولا يمكن أن يتعرض أصغر أعضاء الأسرة البشرية للتمييز على أساس حالات الطوارئ من هجرة أو نزاعات أو كوارث. وكما شدد البابا فرانسيس،

”إن الإنسان غاية في حد ذاته، لا وسيلة لحل المشكلات الأخرى. وحالما تختفي هذه القناعة، يتهاوى معها الأساس الراسخ والدائم الذي يستند إليه الدفاع عن حقوق الإنسان“.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غانا.

السيدة بوبي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الـ٦١ لمجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدى الأمم المتحدة.

وتعرب مجموعة الأصدقاء عن تقديرها للرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن ذات الأهمية. كما تشكر المجموعة الأمين العام على تقريره (S/2018/900) بشأن هذه المسألة، الذي يتضمن التحديات فضلا عن الفرص المتاحة للدول الأعضاء وللجهات المعنية في إطار الجهود العالمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام من منظور معزز يراعي الاعتبارات الجنسانية.

كما نقدر عميق التقدير الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، ورندة سنيورة عطا الله. لقد انطلقت شبكة القيادات النسائية الأفريقية في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف تعزيز القيادات النسائية من أجل تحقيق تغيير يُحدث التحول في أفريقيا. وتستوحي الشبكة رؤيتها من خطة المرأة والسلام والأمن، وتسعى إلى زيادة سبل وصول المرأة إلى عمليات صنع القرار والمناصب القيادية نظراً إلى إسهاماتها الاستثنائية في الحفاظ على السلام والتنمية في أفريقيا.

وتضم الشبكة أكثر من ٣٠٠ من القيادات النسائية اللواتي يضطلعن بتفعيل أدوات استراتيجية رئيسية لتنفيذ خطة السلام والأمن والتنمية. وسعياً إلى دعم هذا الجهد الرائد، أُنشئت مجموعة أصدقاء أقاليمية لشبكة القيادات النسائية الأفريقية في شباط/فبراير الماضي بقيادة البعثتين الدائمتين لغانا وألمانيا، لتكون بمثابة منبر استراتيجي ولتقديم الدعم السياسي إلى الشبكة في مقر الأمم المتحدة وخارجها. وإننا ملتزمون بجعل رسالة تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا موضوعا محوريا في صون السلام والأمن الدوليين، ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

ونودّ التركيز في بياننا على ثلاثة مجالات رئيسية.

أولا، نؤيد تجديد الجهود التي بذلت في العام الماضي لإدراج إجراءات عملية من أجل تحسين تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، ونرحب في هذا الصدد بعقد اجتماعات فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن من أجل استكشاف الأبعاد الجنسانية في مناطق النزاع الرئيسية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في مالي ومنطقة الساحل، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحوض بحيرة تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتشيد المجموعة في هذا الصدد بالقيادة الرائدة التي اضطلعت بها نائبة الأمين العام السيدة أمينة محمد؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ والمبعوثة الخاصة لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، اللّواتي اتخذن الخطوة العملية اللازمة لإرسال بعثات لتقصي الحقائق مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا في عام ٢٠١٧، ثم إلى تشاد والنيجر وجنوب السودان هذا العام.

وقد مثّل تبادل الآراء القيّم مع النساء في المجتمعات المحلية أثناء تلك البعثات المشتركة ابتكارا سيكثف الجهود الرامية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ويبرز بشكل أكبر أصوات النساء والفتيات التي أخرستها آثار النزاعات والحروب. ونشيد أيضا بوزيرة خارجية السويد، السيدة مارغوت فالستروم، التي انضمت إلى زيارة البعثة لتشاد والنيجر.

ثانيا، تؤكد مجموعة الأصدقاء من جديد دعمها الكامل لجهود الأمين العام لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات السياسية في أفريقيا. ويجب على الدول الأعضاء أن تدعم وتكمل تلك الجهود منعا للجمود أو أي انخفاض محتمل في مستوى تمثيل المرأة في تلك البعثات. واعتمدت المجموعة خطة عمل استراتيجية في أيلول/سبتمبر الماضي لدعم قيادة المرأة لعمليات السلام ومشاركتها فيها في الميدان. وتشمل الخطة دعم وتدريب النساء ليصبحن وسيطات ورئيسات للعمليات ولأجل ضمان الزيادة النوعية لعدد النساء في قوات الشرطة والوحدات العسكرية لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ثالثا، نرى أن من الضروري إقامة شراكات أوثق لدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية. وتؤمن مجموعة الأصدقاء إيمانا راسخا بأن شبكة القيادات النسائية الأفريقية توفر إطارا ممتازا لإنشاء تلك العلاقات القابلة للاستمرار، الأمر الذي سيعزز تنفيذ جهود السلام، ولا سيما على الصعيد المحلي. وقد أثبتت النساء المنتميات إلى الشبكة بالفعل ما يتمتعن به من إمكانات وقدرات على تهيئة وتعزيز الآليات المبتكرة لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية. وبناء على ذلك، يجب أن تحصل المرأة على الدعم الكامل في إعطائها مكانتها المستحقة بوصفها شريكة في السلام والأمن والتنمية والحوكمة والهياكل الاقتصادية المنشأة خلال النزاعات وبعدها.

وتعمل شبكة القيادات النسائية الأفريقية من أجل كفالة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي من خلال إنشاء فروع وطنية لها. ويسرني أن أبلغ المجلس بأنه قد جرى إنشاء فروع وطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبدعم منهما. وندرك أن المرأة تشارك بالفعل، وهي على استعداد للاضطلاع بدورها في بناء السلام والحفاظ عليه. ونحن بحاجة إلى رؤية المزيد منهن على طاولة صنع القرار. ونحن بحاجة إلى مشاركة المزيد من النساء في جهود منع نشوب النزاعات والوساطة وأفرقة التفاوض. وتقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق ذلك في أقرب وقت ممكن عن طريق مواصلة عملنا ودعمنا.

ويشرفني الآن أن أدلي بالملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

تواصل غانا اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للعقبات الهيكلية التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها الاقتصادي والاضطلاع بدورها في صنع القرار. وتشمل الإنجازات تحققت مؤخرا في ذلك الصدد، تعيين النساء في المناصب الرئيسية في الحكومة والجيش ووكالات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية، فضلا عن مؤسسات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات.

ونحن أيضا ضمن الـ ٢٣ بلدا أفريقيا التي وضعت خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعمل الحكومة حاليا على صياغة خطة عملنا الوطنية بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين. وبذلك، فإنها تتصدى للتحديات وتواصل سد الثغرات الحالية في خطة العمل الأولى، مثل نقص التمويل وإضفاء الطابع المحلي عليها بصورة فعالة، فضلا عن الرصد والتقييم.

وفي إطار خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تواصل غانا الإسهام في الجهود دون الإقليمية دعما للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويضطلع معهد المرأة والسلام والأمن في مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على حفظ السلام بدور هام جدا في تلك الجهود. ونظّم المعهد، قبل الانتخابات في ليبريا، تدريبا على مراقبة الانتخابات لـ ٢٥ موظفة في مكتب بناء السلام في ليبريا، فضلا عن بناء قدرات

مجموعة مختارة من النساء البارزات في مجال تحليل النزاعات والوساطة والتفاوض.

ونتفق مع الرأي القائل بأن المستويات المتدنية للمشاركة السياسية للمرأة قبل نشوب النزاع، إلى جانب الفقر وانعدام الأمن الغذائي والتفاوت والحرمان، لا تزال من العوامل الهامة التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة واضطلاعها بدور في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولذلك، يجب أن نعالج الأبعاد المختلفة لتمكين المرأة بما في ذلك الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والسياسية.

وفي الختام، نود الإشارة إلى أنه قد تحقق الكثير بالفعل ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويحدونا الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء البرهنة على التزامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بشكل ملموس، ولا سيما في المناطق المعرضة للنزاعات في العالم، بما في ذلك أفريقيا حيث لا تزال هناك تحديات كبيرة قائمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة برنال برادو (شيلي) (*تكلمت بالإسبانية*): نشكر الوفد البوليفي على عقد هذه المناقشة التي تبرز أهمية الدور الذي تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها من خلال تمكينها سياسيا واقتصاديا، وزيادة تمثيلها في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

وتؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء القرار ١٣٢٥، وتؤكد من جديد التزامها بتعزيز حقوق المرأة في حالات النزاع المسلح، فضلا عن المبادرات التي اتخذها الأمين العام لتعزيز المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة.

ويمثل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) قرارا رمزيا لمجلس الأمن نظرا لمعالجته أحد أكثر العواقب المأساوية المترتبة عن النزاعات الحديثة وهو العنف ضد النساء والفتيات أثناء النزاعات. ولذلك، فإننا نرحب بوضع ٧٦ عضوا في المجتمع الدولي، بما في ذلك شيلي، خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار حتى الآن. ونعرب عن أملنا في أن تشرع المزيد من البلدان في اعتماد خططها الوطنية.

وتشكل مسألة المرأة والسلام والأمن إحدى أولويات السياسة الخارجية المتعددة الأطراف في شيلي. ولذلك السبب، عززنا التعاون الإقليمي والعالمي في ذلك المجال من خلال العمل على تنفيذ السياسات العامة التي تضمن مشاركة المرأة في جميع العمليات لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على الصعيد الوطني. وكانت شيلي أول بلد في المنطقة يضع خطة عمل وطنية في العام ٢٠٠٩ لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعدُّ خطة العمل المذكورة نتيجة عمل منسق من جانب لجنة مشتركة بين الوزارات مؤلفة من وزارة الدفاع ووزارة المرأة والمساواة بين الجنسين ووزارة الشؤون الخارجية، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني في إعدادها. وأُطلقت خطة العمل الوطنية الثانية في ٢٠١٥ لتشمل توصيات مجلس الأمن والممارسات الدولية السليمة وذات الصلة، فضلا عن تأكيد أهمية التعليم وتدريب الموظفين وإدراج المؤشرات الكمية.

وفي الوقت الراهن، تنصبّ جهود بلدنا على وضع خطة ثالثة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ بهدف تعزيز دور المرأة في مجالات التفاوض والوساطة وصنع السلام وبنائه. وستتضمن الخطة أيضا مجالات الرصد والتقييم والمساءلة في أهدافها ومخصصات ميزانيتها من أجل كفالة التنفيذ الملائم. وتعمل اللجنة المشتركة بين الوزارات على توسيع نطاق الإجراءات المتخذة بشأن مواجهة الكوارث الطبيعية والمساعدة الإنسانية ونزوح السكان، من خلال التعاون النشط من جانب المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى.

في سياق عملية وضع خطة عملنا الثالثة، يواجه بلدنا تحدي زيادة النسبة المئوية للنساء في عمليات السلام وفي مراكز

القيادة وصنع القرار وضمان وجود مستشارين جنسانيين في تلك العمليات.

ولا يزال تعزيز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحمايته جزءا من مسؤولياتنا الوطنية والجماعية. وينطبق الشيء نفسه على تحقيق الإدماج الفعال للمرأة في جميع العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجهها مجتمعاتنا.

ويحدونا الأمل في أن يلهم منح جائزة نوبل للسلام لهذا العام إلى نادية مراد والدكتور دينيس موكويجي، على جهودهما الرامية لإنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح للحرب في النزاع المسلح، مجلس الأمن والمجتمع الدولي لمضاعفة جهودهما من أجل الامتثال للقرار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلونشار (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أعرب عن مدى سعادتنا وسرورنا وإلهامنا بسماع خبر تعيين رئيسة جديدة لإثيوبيا هذا الصباح. ونود أن نهنئ أصدقاءنا من إثيوبيا على تعيين رئيسة الجمهورية سهلي ورق زودي من قبل البرلمان. ولا يشكل ذلك فقط تعيينا استثنائيا، ولكنه أيضًا مصدر إلهام للعالم بأسره. ونواصل الإشادة بما يجري في إثيوبيا وفي جميع أنحاء العالم، وعلى وجه التحديد في أفريقيا، من أجل قيادة المرأة وتمكينها. وكما قلت، إنه مصدر إلهام للعالم بأسره.

ويسعدني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وهي شبكة غير رسمية تضم ٥٤ دولة عضوا مهتمة، ترأسها كندا، وتمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة.

ويهنئ الفريق بحرارة نادية مراد ودنيس موكويجي على منحهما جائزة نوبل للسلام، نظير جهودهما لإنهاء استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والنزاع المسلح. فليكن ذلك مصدر إلهام للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، يدفعها إلى مضاعفة جهودها لإنهاء العنف الجنسي والجنساني في النزاع المسلح من خلال إنهاء الإفلات من العقاب، وتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وتقديم الجناة إلى العدالة، وتعزيز التدابير الوقائية، بما في ذلك من خلال جزاءات مجلس الأمن، وتقديم مساعدة شاملة للضحايا. ويجب أن نضمن أن تقع وصمة عار العنف الجنسي على مرتكبي مثل هذه الأفعال وليس على ضحاياها.

وتشيد المجموعة بالتركيز على التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في المناقشة المفتوحة لهذا العام. وتقع الصلة بين تمكين المرأة والسلام والأمن في صميم خطة المرأة والسلام والأمن. وعندما تحقق المجتمعات مستويات أعلى من المساواة بين الجنسين، فإنها تكون أقل عرضة للنزاع المسلح. وعندما يتم إشراك النساء في عمليات السلام، فمن الأرجح أن يتم التوصل إلى اتفاقات السلام، ومن المرجح استمرار اضطلاع المرأة بدور لا غنى عنه في مجال حفظ السلام. وتعتبر مشاركة المرأة الكاملة والهادفة على جميع المستويات أساسية من أجل الفعالية التشغيلية للبعثات. إن التمكين الاقتصادي للمرأة استراتيجية متكاملة مهمشة في كثير من الأحيان لمنع نشوب النزاعات والعودة إليها. وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات أمرا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن أجل استدامة السلام. وتؤمن المجموعة بقوة بأن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين لا تشكل انحرافا عن جهود السلام والأمن؛ بل هي أساس إحلال السلام.

وفي ضوء هذه الحقائق، يتعين أن يظل استمرار غياب المشاركة الحقيقية للمرأة في جهود السلام والأمن مسألة تثير قلقا متزايدا لمجلس الأمن. وكما هو موثق تماما في تقرير الأمين العام (S/2018/900)، وبالرغم من قيام النساء بأدوار مفيدة في الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وحلها، فإنها تظل ناقصة التمثيل باستمرار في الجهود المبذولة للتفاوض على القرارات

السياسية السلمية واتفاقات السلام. وفي ربع القرن الماضي، لم تشكل النساء سوى ٢ في المائة من الوسطاء، و ٨ في المائة من المفاوضين و ٥ في المائة من الشهود والموقعين في جميع عمليات السلام الرئيسية. وتتفاقم الآثار المترتبة عن استمرار غياب المرأة مع مرور الوقت، حيث يمكن لاتفاقات السلام التي لا تتضمن جوانب جنسانية، أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين في مجتمعات ما بعد النزاع.

وتتطلب المشاركة الاقتصادية والسياسية الحقيقية للمرأة انخراطها المبكر في أدوار صنع القرار الرئيسية على جميع المستويات، ومعالجة النطاق الكامل لحقوق الإنسان للمرأة والفتيات والمساواة بين الجنسين، وإدراج الخبرات والتحليلات الجنسانية في جميع مراحل دورة النزاع. وكما أكدت دراسة التقدم المستقل بشأن الشباب والسلام والأمن، يجب علينا أيضا أن نستثمر في قدرات الشابات وقوتهن وقيادتهن، ومعالجة الحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب، ولا سيما مشاركة الشابات، في جهود السلام. ويجب أن نعمل معا على تحديد العقبات التي تعترض مشاركة المرأة الحقيقية ومعالجتها بشكل فعال، سواء كانت تلك العقبات ثقافية أو هيكلية أو مؤسسية بطبيعتها. ويتعين علينا أيضا تعزيز قدرة المرأة على المشاركة في جهود السلام والأمن، بما في ذلك من خلال الدعم السياسي واللوجستي والمالي. وأخيرا، يجب علينا مواجهة نظم العنف والترهيب التي تمنع النساء من جميع الأعمار من تحقيق المساواة الكاملة في مجتمعاتهن.

وترحب المجموعة بالجهود التي بذلها الأمين العام مؤخرا لتعزيز مشاركة المرأة في الأمم المتحدة. ويشمل ذلك تنفيذ استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة، ولا سيما تحقيق تكافؤ الجنسين، سواء في مجموعة الإدارة العليا أو بين المنسقين المقيمين. كما ترحب المجموعة بالتبادل المستمر لأفضل الممارسات من خلال شبكة مراكز الاتصال المعنية بالمرأة والسلام والأمن وإنشاء شبكات وساطة للمرأة لتعزيز نفوذ المرأة في عمليات السلام.

وفي حين أن مجلس الأمن نفسه لم يحقق بعد التوازن بين الجنسين، فإن المجموعة ترحب بالجهود التي يبذلها أعضاء المجلس من أجل إشراك المرأة في أعماله بصورة أكثر منهجية. ويشمل ذلك إنشاء فريق الخبراء غير الرسميين، وتشجيع جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تعميم التحليل الجنساني في مداخلاتهم، وإدماج وتعزيز أحكام المرأة والسلم والأمن في القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية والاجتماع مع المجموعات النسائية خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس، وزيادة عدد النساء المنتميات إلى المجتمع المدني اللائي يقدمن إحاطات إعلامية، عدا المناقشة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونشجع أعضاء المجلس على مواصلة البناء على أفضل الممارسات هذه. وفي الوقت نفسه، يلزم بذل المزيد من الجهود لتنفيذ القرارات القائمة تنفيذاً كاملاً، وتعزيز المتابعة ورصد التقدم المحرز.

أخيرا، وبينما نقترب من إحياء الذكرى العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠، تدعو المجموعة جميع أصحاب المصلحة إلى توسيع نطاق جهودهم لتنفيذ جميع الركائز الأربع لخطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك الوقاية والمشاركة والحماية وما بعدها، والتعافي من الصراع. وبينما تحقق الكثير منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا بعيدون عن تحقيق إمكانية التغيير، وتحقيق مساواة المرأة ومشاركتها الاقتصادية والسياسية الحقيقية في إحلال السلام والتنمية.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

اعتمد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في آخر مرة كانت فيها كندا دولة عضوا في مجلس الأمن. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم هام في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال اعتماد وتجديد عدد متزايد من خطط العمل الوطنية.

ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كثيرة. والأمر متروك لمجلس الأمن وفرادى الدول الأعضاء لاتخاذ إجراءات ملموسة.

ولا يوجد حل سريع، ولن يكون كافياً إضافة وسيطة هنا أو مستشار جنساني هناك. إن التمييز بين الجنسين على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية موجود في جميع بلداننا. ولا يؤدي الصراع إلا إلى تفاقم عدم المساواة. والمطلوب اتخاذ تدابير طويلة الأجل واستثمار وقتنا ومواردنا لتحقيق نتائج تغير الواقع القائم.

إن كندا تتخذ مثل هذه التدابير، وندرس كيف يمكن لخطة عملنا الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التصدي بشكل أفضل للعنف والتمييز اللذين تواجههما نساء وفتيات الشعوب الأصلية في كندا.

وعلى الصعيد الدولي، تتطلب سياسة كندا الخارجية المناصرة للمرأة أن يراعي نهجنا إزاء الشؤون الدبلوماسية والتجارية والأمنية والتنموية احتياجات النساء والفتيات على اختلاف مشاربهن مراعاة كاملة. ونحن نفعل ذلك لأننا نعلم أن الأثر يكون أكبر والنتائج أكثر استدامة والفوائد أكثر انتشارا. إنه قرار مقصود لنكون أكثر فعالية.

وندرك كذلك أن زيادة فعاليتنا تعني أن نعمل بالتعاون مع غيرنا في السعي إلى تحقيق السلام. وقد قمنا، في أعقاب إطلاق خطة عملنا الوطنية الثانية في العام الماضي، بزيادة جهودنا الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع المحافل – بما فيها تلك التي لم تكن الخطة تحتل الصدارة فيها. وما فتئت كندا تنهض بالمساواة بين الجنسين طوال رئاستنا لمجموعة الدول السبع. وقد أطلقنا مبادرة شراكات مجموعة الدول السبع للمرأة والسلام والأمن، التي تهدف إلى زيادة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في بلدان الشراكة. كما يسرنا جدا الدخول في شراكة مع كوت ديفوار بشأن تلك المبادرة الهامة.

وبوصف كندا نصيرة طويلة الأمد للنظام المتعدد الأطراف ومدافعة عنه، فإنها على استعداد لتحسينه. وإدراكا منها لأن التقدم المحرز حتى الآن يتسم بالبطء الشديد، أطلقت كندا ”مبادرة إلسي للمرأة في عمليات السلام“ لزيادة المشاركة المجدية للنساء النظاميات في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمل كندا على إنشاء شراكات مع قوات غانا المسلحة وجهاز الشرطة في زامبيا.

وتؤمن كندا بأن لدينا الكثير لنتعلمه من الآخرين ومن بعضنا بعضا. ففي الشهر الماضي، استضافت كندا، بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، اجتماعا لوزيرات الخارجية في مونتريال لإجراء مناقشة بشأن التحديات الراهنة للسلم والأمن العالميين. وأعلنت وزيرة خارجية كندا، خلال ذلك الاجتماع، أن حكومتنا ستعين سفيرة معنية بالمرأة والسلام والأمن لتعزيز تنفيذ خطة عملنا. كما أعلنت الوزيرة أن كندا ستشارك في استضافة شبكة جهات التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن مع أوروغواي في عام ٢٠٢٠ – أي في الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

(تكلم بالفرنسية)

إننا نحيي النساء في جميع أنحاء العالم اللائي يتشاطرن بشجاعة تجاربهن الشخصية في النزاعات واللائي يعملن على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وهن يذكرننا بأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ليست مجرد مسألة معيارية تتم مناقشتها في نيويورك، بل إن لها أثرا حقيقيا على الصعيد العالمي. وأود أن أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي تضطلع به نادية مراد الحائزة على جائزة نوبل للسلام في التوعية بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. فعندما زارت كندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أهابت بالمشرعين والمسؤولين الحكوميين الكنديين والمجتمع المدني أن يفعلوا المزيد من أجل النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وذلك هو أحد الأسباب التي جعلت

صورها توضع على غلاف خطة عملنا الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

إن بناة السلام من النساء على الصعيد المحلي بحاجة إلى موارد للاضطلاع بعملهن الهام. وقد ضاعفت كندا، في العام الماضي، دعمها لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني. ونشجع البلدان الأخرى على دعم هذا الصندوق، الذي يسعى إلى تعزيز المشاركة المجدية للمرأة في جهود السلام والأمن.

وتؤيد كندا جهود المجلس لتعميم مراعاة الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جميع أعمال المجلس. ويمكن للدول الأعضاء أن تطمئن إلى أن كندا ستواصل، إذا ما انتخبت لعضوية المجلس للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، مناصرتها للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستسعى كندا لإيجاد الفرص من أجل إيجاد ودعم حلول تحويلية للمسائل ذات الصبغة الجنسانية في حالات النزاع. ولسوف ندافع عن صوت المرأة وحقوق الإنسان. وسنتصدى للخطاب الذي يقوّض قدرة المرأة على المساهمة في التوصل إلى الحلول والإشراف عليها وصوغها. وسنواصل العمل مع المجتمع المدني والدول الأعضاء والأمم المتحدة للمساعدة في تنشيط تنفيذ هذه الخطة الهامة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٠ الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي: إندونيسيا وبروني دار السلام، تايلند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الفلبين، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار وبلدي، فييت نام.

ونعرب عن خالص شكرنا للرئاسة البوليفية على عقد هذه المناقشة الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للأمين العام، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ولمقدمات الإحاطات الإعلامية الأخريات على بياناتهن المستنيرة.

إن الدول الأعضاء في الرابطة تتفق مع الرأي القائل بأن لمشاركة المرأة المتساوية والكاملة والفعالة أهمية كبيرة في جميع مراحل عمليات السلام، بالنظر إلى دورها الضروري في منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء السلام وحفظ السلام، على النحو الوارد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات العديدة اللاحقة. ويسرنا أن نبلغ المجلس، في ذلك الصدد، بأن قادة الرابطة اعتمدوا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بيانا مشتركا بشأن النهوض بالمرأة والسلام والأمن في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي ذلك البيان، شجعنا على إدماج منظور جنساني في جميع مبادرات واستراتيجيات منع نشوب النزاعات، والتي يجب أن تضمن المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام وأن تشجع كذلك على إدراج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في السياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني قبل النزاع المسلح وأثناءه وبعده. ويشمل ذلك أيضا إنشاء فضاءات أكبر وأوسع للمشاركة في بناء السلام وفي عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وإذ نرحب بالتقدم الإيجابي المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نرى جميعا أن التحديات لا تزال قائمة. فلا تزال المرأة مستبعدة وممثلة تمثيلا ناقصا في عمليات بناء السلام وفي المفاوضات. ويؤدي العنف والترهيب والتمييز والتنميط الجنساني، في جملة أمور، إلى عرقلة مشاركة المرأة ومساهماتها. وفي مواجهة ذلك الواقع، لا بد للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من مضاعفة جهودها لتعزيز تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في المجالات الاقتصادية والسياسية، ولا سيما في عمليات صنع القرار. ويمكن لتلك الجهود أن

تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة الوعي وبناء القدرات والتعليم والتدريب وتبادل أفضل الممارسات.

وداخل منظومة الأمم المتحدة، تتطلع الرابطة إلى زيادة توظيف وترقية النساء من البلدان النامية، حتى يمكن للتكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل أن يسيرا جنبا إلى جنب. وعلى الصعيد الإقليمي، تلتزم الرابطة التزاما كاملا بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلة للإسهام في السلام والازدهار الدائمين. ونواصل اعتماد طائفة واسعة من الأطر في ذلك الصدد. ففي عام ٢٠١٧، اعتمد قادة الرابطة برنامج عمل بشأن تعميم مراعاة التمكين الاقتصادي للمرأة. وستتناول الخطة، من بين أمور أخرى، الحواجز التي تعوق الجهود الرامية إلى تعظيم الإمكانات الاقتصادية الكاملة للمرأة وزيادة تمثيل المرأة واضطلاعها بأدوار قيادية في القوة العاملة وتشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص لإيجاد المزيد من الفرص للمرأة في مجال الأعمال التجارية.

وتعلق رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية كبيرة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الركائز الثلاث جميعها، أي الركائز السياسية – الأمنية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية. ويجسد إعلان الرابطة بشأن التنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لرؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٥ وأهداف التنمية المستدامة التزامنا السياسي رفيع المستوى بكفالة جعل الرابطة تتمحور حول الإنسان وتركز عليه، بحيث يمكن لجميع النساء والفتيات بلوغ كامل إمكاناتهن. وتحقيقا لتلك الغاية، ستكثف الدول الأعضاء في الرابطة الجهود لتعزيز الدور القيادي للمرأة وتمكينها اقتصاديا؛ وللقضاء على التنميط الجنساني وحماية المرأة في حالات الضعف وتمكينها. وعلى الصعيد الوطني، تبذل الدول الأعضاء في الرابطة جهودا كبيرة لزيادة الإنفاق العام والاستثمار في الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة، الأمر الذي يفيد في معالجة عدم المساواة بين الجنسين ويسهم في النمو المستدام والشامل للجميع في المنطقة.

كما تمنح الرابطة أولوية عالية للنهوض بالتعاون والجهود الجماعية مع الشركاء الدوليين والإقليميين بشأن تعزيز دور المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه. ونرحب، في ذلك الصدد، بالحوار الإقليمي السنوي الرابع بين الرابطة والأمم المتحدة بشأن التعاون الأمني – السياسي، والذي عقد تحت عنوان ”المرأة والسلام والأمن – دور المرأة في منع التطرف العنيف“.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ”حملة الرجل نصير المرأة“ بالتعاون مع حملة الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وتسعى الحملة إلى تعزيز الوعي بشأن المساواة بين الجنسين في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتعزيز ثقافة احترام النساء والفتيات وحشد مشاركة الرجال والفتيان بوصفهم دعاة للمساواة بين الجنسين.

فنحن لا نزال نواجه تهديدات متزايدة وغير مسبوقة في عالم اليوم. ويكتسي السلام والأمن أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. وبوصفها شريكة في التنمية والسلام والأمن، فإن المرأة تؤدي دورا لا غنى عنه في جميع مراحل عمليات السلام، من منع نشوب النزاعات وحلها إلى مرحلة الإنعاش بعد انتهاء النزاع والحفاظ على السلام. وفي ذلك الصدد، تجدد الرابطة التزاماتها، وستواصل العمل عن كثب مع سائر الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لأجل المضي قدما بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة سنيورة عطا الله على الرسائل الهامة التي بعثوا بها إلينا اليوم.

وإذ أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم، فلأن هذه المسألة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لبلدي، أيرلندا. وأتكلم أيضا لأننا ندين بالكثير للمرأة في أيرلندا، ولا سيما أيرلندا الشمالية، حيث ساعدت المرأة على جعل السلام ممكنا في جزيرتنا بعد عقود من النزاع العنيف. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لاتفاق الجمعة الحزينة، نتيجة لعملية السلام التي أدت فيها المرأة دورا حاسما في أنشطة الشارع والفئات المجتمعية، فضلا عن طاولة المفاوضات لأجل تحقيق السلام المستدام. وأنا فخورة جدا بحضور إحدى تلك المفاوضات معي اليوم هنا، ولاستعدادها لتقاسم تجربتها وخبرتها مع النساء العاملات في مجال بناء السلام في جميع أنحاء العالم.

وترحب أيرلندا بتركيز تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2018/900) على المشاركة الهادفة للمرأة في التفاوض بشأن السلام. وإن عبارة هادفة هذه هي لب الحديث، طالما أننا تخطينا مجرد إبداء النوايا والبوادر الرمزية. وندرك أننا بحاجة إلى أدوار عملية ومؤثرة للمرأة تستطيع من خلالها إحداث التغيير الحاسم بين الحياة والموت في إنهاء النزاعات وبناء السلام.

وقد أصبح الآن عبارة نمطية تقريبا القول بأن مشاركة المرأة تزيد كثيرا من احتمالات تحقيق السلام المستدام، إلا أن الأمر المحير بحق هو أن هذه الحقيقة قلّما حظيت بالاحترام على الصعيد العالمي. وترى أيرلندا أن من واجبنا تغيير ذلك – وأننا ملزمون بالعمل لدعم الدور القيادي للمرأة وتمكينها من خلال الصلة بين التنمية وبناء السلام. ونحن نحمل ذلك الواجب على محمل الجد.

وتسعى السياسة الإنمائية الدولية لأيرلندا إلى تعزيز أصوات النساء والفتيات في صنع القرار على جميع المستويات. ونحن فخورون بدعمنا الفعال ودعوتنا المستمرة إلى زيادة أدوار منظمات المجتمع المدني. ونحن نعلم أن للمرأة صوتا أعلى في سياق المجتمع المدني ومستويات القواعد الشعبية المحلية. ونود أن يرتفع صوتها أكثر. فالمرأة تحظى بموهبة خاصة في مجالي الوساطة وبناء السلام. ونود زيادة تعزيز تلك القدرة. ومن ذلك المنطلق، فإن بلدي أحد الأعضاء المؤسسين والمانحين الرئيسيين لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني.

وترحب أيرلندا بزيادة عدد النساء وممثلي المجتمع المدني من مقدمي الإحاطات في مجلس الأمن. ونعتقد أنه ينبغي الاستماع إلى أصوات أخرى هنا أيضا. وعليه، فإن هذا يوم طيب بالتأكيد. ونؤيد أيضا الدعوات إلى تعزيز التحليل الجنساني في جدول أعمال المجلس بأكمله، بما في ذلك في التقارير المقدمة عن زياراته للبعثات.

وإذ أكرر ما ورد في تقرير الأمين العام الذي يحظى لدينا بالترحيب، فلا تزال عمليات حفظ السلام والأفراد النظاميون أبرز ممثلي الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، ما دام أولئك الأفراد يعملون مباشرة مع المجتمعات المحلية. وإن لقوات الدفاع الأيرلندي سجلا مستمرا دون انقطاع على مدى ٦٠ عاما من المشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. بل إن حفظ السلام جزء من الحمض النووي للأمة الأيرلندية، وكثيرا ما نقول إننا فخورون بذوي القبعات الزرق بمقدار فخرنا بنبتة الشامروك. ولدينا في قوات الدفاع الأيرلندية خطة عمل طموحة مكرسة لمسألة المرأة والسلام والأمن، وقد بدأت تؤتي ثمارها بالفعل.

وتستمر الآن الأعمال التحضيرية لوضع خطة العمل الوطنية الثالثة لأيرلندا بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على قدم وساق. ونشرك في تلك الجهود الحكومة والمجتمع المدني

والأوساط الأكاديمية في جميع أنحاء البلد. ونضع في صدارة خطة عملنا مسائل مثل منع التطرف العنيف والاستماع إلى تجارب المهاجرين واللاجئين، فضلا عن النظر في مسألة الذكورة الهامة. وتعرب أيرلندا عن بالغ سرورها باستضافة المنتدى الإقليمي الثاني المعني بتعجيل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي عُقد في دبلن في وقت سابق من هذا العام بالتعاون مع شركائنا الأوروبيين بشأن خطة المرأة والسلام والأمن.

وأتولى حاليا وبكل بفخر رئاسة لجنة وضع المرأة. وعلاوة على الجهود التي ذكرتُها، تؤيد أيرلندا تماما الاهتمام الذي أوليانه اليوم لتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. ونرى أنه يجب أن تقترن دعواتنا إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة السياسية بالنداءات إلى المشاركة المتساوية للمرأة على صعيدي المجتمع والاقتصاد. ونتطلع أيضا إلى إزالة العقبات الهيكلية التي تحد من تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. وندرك تماما في لجنة وضع المرأة مدى تعدد تلك العقبات التي تحد من تمكينها، ومدى صعوبتها ورسوخها. وتواصل أيرلندا العمل مع لجنة وضع المرأة بهدف التغلب على تلك العقبات.

وإذ تتطلع أيرلندا للاحتفال بمرور ١٠٠ عام على نيل المرأة حق الانتخاب في كانون الأول/ديسمبر، فإننا نتطلع أيضا إلى مضي الشابات في المسار نفسه. وما برحت أيرلندا نصيرا قويا لخطة الشباب والسلام والأمن. ويجب علينا تفادي استمرار حلقة العنف من جراء استبعاد الشابات من المناقشة. وفي الوقت نفسه فإننا بحاجة أيضا إلى إشراك الشباب لأنهم لا يقلون أهمية عن الشابات بالنسبة لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن التي توليها أيرلندا اهتماما بالغا. وفي حال انتخاب أيرلندا لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٢١ ٢٠٢٢، فسوف يجد المجلس في الوفد الأيرلندي نصيرا شجاعا ومقداما لخطة المرأة والسلام والأمن.

ختاما، بصفتي رئيسة للجنة المعنية بوضع المرأة، فإنني ملتزمة على المستويين الشخصي والمهني، التزاما راسخا بتحقيق الإمكانات الكاملة للنساء والفتيات وقدرتهن على إحداث التغيير. وكما قالت ماري روبنسون، المرأة الأولى التي تم انتخابها رئيسة لأيرلندا، فإن اليد التي تهز أرجوحة الطفل هي نفسها اليد القادرة على هز أركان النظم وجميع الثوابت.

الرئيسة (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن نعيش في عالم صار فيه العنف وعدم المساواة والظلم عقبات في طريق السلام. وطالما أن الإنفاق العسكري العالمي يبلغ ١,٦ تريليون دولار، فإنه يزيد كثيرا على إجمالي الإنفاق على الصحة العالمية ٣٧,٦ بليون دولار، ناهيك عن الإنفاق على التعليم العالمي الذي لا تتجاوز قيمته ٦,٨ بليون دولار. وتساعد المساواة بين الجنسين على منع نشوب النزاعات، ويكتسي صوت المرأة أهمية خاصة في مجال السلم والأمن. ومن المفارقات أن الميزانية العالمية لحركة حقوق المرأة لا تزال أقل من تكلفة طائرتين مقاتلتين من طراز F-35. وقد شهدت العقود الماضية إحراز بعض التقدم في الحد من عدم المساواة بين الجنسين. بيد أن التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية في عصرنا. ونرحب بالمناقشة المفتوحة اليوم المكرسة لهذا الموضوع الهام.

وتسهم المدافعات عن حقوق الإنسان، والقادة السياسيون والجهات الفاعلة في قطاعي العدالة والأمن وحفظة السلام والوسطاء والصحفيون والناشطون وقادة المجتمع المدني إسهاما كبيرا في بناء عالم أكثر سلما واستدامة ورخاء. ومع ذلك، ولأجل تمكين المرأة من أن تصبح أحد عوامل التغيير، فإنه يتعين علينا تهيئة بيئة تمكينية خالية من التمييز ومن المعايير والمواقف الاجتماعية غير المنصفة، فضلا عن تفادي حرمان المرأة من التمتع بالحقوق والفرص. ونرحب بالتقدم المحرز في إدماج المنظورات الجنسانية وتعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها بصورة فعالة في

عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام، بما في ذلك في أفرقة الوساطة وتولي المناصب القيادية.

وهناك أدلة على ارتباط عدم المساواة بين الجنسين والعنف الجنساني بزيادة تأثر المجتمعات بالحروب الأهلية والحروب فيما بين الدول. إن العنف الجنسي والجنساني منتشر كثيرا في حالات النزاع ولا يزال يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. وتشكّل القوالب النمطية الجنسانية والديناميات الضارة للسلطة الأساس الذي يمكن أن يزدهر عليه العنف الجنسي المنهجي والواسع النطاق. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الاتجاه المدمر للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، إذ قامت الأمم المتحدة بتوثيق ٨٠٠ حالة في العام الماضي، وهيزيادة بنسبة ٥٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي العام الماضي وحتى تموز/يوليه ٢٠١٨، تلقّى مجلس حقوق الإنسان تقارير من تحقيقات مستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي، ومنطقة كاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار، وجنوب السودان، وسورية واليمن توثّق وجود جائحة مُستوطِنةٍ خطيرةٍ من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلكً التعذيبً الجنسيً والاغتصاب وتشويه الأعضاء الجنسية.

وتتأثر النساء والفتيات بذلك على نحو غير متناسب. ومع ذلك، هناك أيضاً العديد من الرجال والفتيان من بين الضحايا. ويوثّق تقرير نشر مؤخراً من جانب ”مشروع جميع الضحايا“ استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب على يد السلطات السورية والميليشيات المرتبطة بها ضد المحتجزين الذكور. ولا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان متدنياً بسبب المحظورات الثقافية والخوف من وصمة العار المرتبطة به. ولا يمكننا إيجاد حلول شاملة ومستدامة للجميع – بغض النظر عن جنس الضحية – إلا إذا فهمنا العوامل الكامنة وراء هذه الجرائم.

إن المساءلة جزء أساسي من مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقامت آليات العدالة الجنائية الدولية – بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، التي تمثّل الموقف التقدمي للغاية بشأن العنف الجنسي والجنساني المنصوص عليهما في نظام روما الأساسي الذي اعتُمد قبل ٢٠ عاماً – بعمل رائد. فد دعمت آلية المساءلة التحقيقات في سورية بشأن العنف الجنسي والجرائم الجنسانية. ونعلّق آمالاً كبيرة على آلية المساءلة المنشأة مؤخرا من أجل ميانمار من جانب مجلس حقوق الإنسان للتحقيق في العنف الجنسي والجنساني المرتكب ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى، ونقدر عمل ”الاستجابة السريعة في مجال العدالة“ بهدف تعزيز المساءلة.

ومع ذلك، تظل العدالة والسلام والمساواة مفاهيم مثالية بالنسبة للعديد من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ولا تزال هناك قوانين وممارسات تمييزية تحول دون تمتع المرأة الكامل وعلى قدم المساواة بالحماية بموجب القانون ودون تحقيق نتائج تنصفهن جراء انتهاكات حقوق الإنسان لديهن. إن أوجه عدم المساواة الهيكلية والفقر والتمييز في حالات النزاع وفي غيرها تقلل من الفرص المتاحة للنساء والفتيات ليعرفن حقوقهن وليصلن إلى العدالة قبل النزاع وأثناءه وبعده. ولا تزال المرأة ممثَّلةً بصورة متفاوتة في العدالة الانتقالية ومؤسسات سيادة القانون. ولن نتمكننمن تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٥ إلا إذا عالجنا تلك التفاوتات، بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف ١٠، بشأن الحد من أوجه عدم المساواة، والهدف ١٦، بشأن السلام العدالة والمؤسسات القوية، وهي ليست مجرد غايات في حد ذاتها فحسب بل هي أيضاً شروط مسبقة للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ككل.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد أريولا راميريث (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشعر وفد جمهورية باراغواي بالامتنان للإحاطات الإعلامية المقدمة بشأن الموضوع قيد المناقشة ويُثني على الرئاسة البوليفية

لمجلس الأمن لتعزيزها أهمية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. سأعرض مساهمة وفد باراغواي في المناقشة من ثلاثة منظورات وهي: المبادئ التي تُلهم بلدنا؛ والأعمال التي نضطلع بها على الصعيد الوطني من أجل التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة؛ ورؤيتنا بشأن دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.

أولاً وقبل كل شيء، وبمناسبة الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نذكر بأن المثل الأعلى المشترك للشعوب والأمم هو الاحترام الكامل لهذه الحقوق والحريات الأساسية والاعتراف الشامل بها وتنفيذها، دون تمييز. وفي هذا الصدد، يضمن دستورنا لعام ١٩٩٢ المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتعمل حكومة باراغواي على تعزيز دور المرأة بوصفها عاملاً من عوامل التغيير في البلد، وإيجاد ظروف تتسم بالإنصاف والمساواة والتمكين. إن المسؤولية عن حماية السكان، ولا سيما النساء والفتيات وفئات السكان الأشد ضعفاً، تقع بصفة رئيسية على عاتق الدول. ويجب أن تُصاغ المبادرات الرامية إلى التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في حالات النزاع في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بإجراءاتنا التي نعتبرها ذات صلة بهذه المناقشة، تعزز وزارة شؤون المرأة في باراغواي السياسات العامة ذات المنظور الجنساني وتُنفّذها، وهي تُشجّع على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للمرأة، لا سيما من خلال الخطة الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٣ من أجل تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. ويقدّم مركز ''مدينة النساء المدينة''، وهو مركز حصري للنساء وأطفالهن، مجموعة من ٨٠ خدمة مترابطة ومنسقة منها توفير الرعاية الشاملة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي، والتثقيف بشأن المساواة والصحة الجنسية والإنجابية، ورعاية الطفل، والوقاية والوعي بالعنف ضد المرأة. وفي الآونة الأخيرة، نشر المركز وحدات متنقلة للوصول إلى النساء وأطفالهن في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها من أراضينا.

وتشجع باراغواي على حصول المرأة على التسليف الرسمي من خلال برامج تحويل الأموال المشروطة، حيث تُمنح الحوالات عن طريق لجان التسليف البالغ الصغر التي تديرها نساء وتعطي الأولوية للنساء ربّات الأسر، وكذلك من خلال التسليف الزراعي لمرفق التمكين - بنك الائتمان الزراعي للتأهيل الذي شهدت محفظته زيادة في نسبة النساء من العملاء من ١٠ إلى ٣٨ في المائة منذ عام ٢٠١٣. وقد أدمجت باراغواي، من خلال القانون المتعلق بالحماية الشاملة للمرأة من جميع أنواع العنف، تجريم قتل الإناث ضمن تشريعاتها الجنائية، ونشجع من خلال قانون السياسات العامة للمرأة الريفية واللجنة المشتركة بين المؤسسات لتنفيذ القانون، التي تتألف من ١٢ مؤسسة، على مشاركة المرأة الريفية في أماكن وضع السياسات والخدمات العامة التي تقدمها الدولة.

وأخيراً، فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يعطي وفد باراغواي الأفضلية، أولاً، لمشاركة المرأة في صنع القرار في عمليات السلام وفي التدريب للمشاركة الفعالة في تلك العمليات؛ ثانياً، لإدراج مجلس الأمن الواضح لمسألة حماية المرأة في النزاعات المسلحة في ولايات عمليات حفظ السلام؛ ثالثاً، للمشورة المقدّمة من الخبراء في الشؤون الجنسانية في تخطيط البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام ولجان الجزاءات؛ ورابعاً، لتوفير التدريب المتخصص للوحدات المشاركة في بعثات حفظ السلام، قبل وبعد نشرها، وللتنسيق المدني - العسكري وللعنف وعدم المساواة بين الجنسين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

إن بياني متوائم تماماً مع البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفيما نقترب من الذكرى العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا تزال الفجوة بين الالتزام والتنفيذ ذات أهمية خاصة في المسائل المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمرأة. وعلى الرغم من أدوات المساءلة التي أنشأها القرار، لا يدع آخر تقرير للأمين العام عن المرأة والسلام والأمن مجالاً للشك:

”ما زلنا نشهد إخفاقات ذريعة في مجال احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات، ولا سيما فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للمرأة.“ (S/2018/900، الفقرة ١)

لذا تدعو البرتغال جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بطريقة أكثر فعالية وكفاءة.

ومثل كثيرين آخرين، نعتقد أن هناك صلة بين المساواة بين الجنسين ومنع نشوب النزعات. وينبغي أن يعتبر تمكين المرأة جزءا أساسيا من أية عملية لبناء السلام. وأود أن أذكر بإيجاز بعض الأمثلة على ما نقوم به.

إننا نقوم بتنظيم عمليات تبادل وتقاسم لخبرات الموظفين المنتشرين في بعثات حفظ السلام وبناء السلام. ونقدم التدريب في مجال المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات إلى المسؤولين في قطاع العدالة، والقوات المسلحة، وقوات الأمن. وبلغ مجموع النساء البرتغاليات المشاركات في بعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي الثنائية والإقليمية ٨١ امرأة.

وتكتسي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ – ولا سيما الأهداف ٤ و ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة – أهمية بالغة في تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ومن شأن زيادة توضيح خطة عام ٢٠٣٠ والقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن تسمح بزيادة الاستثمار في التعليم في حالات النزاع.

وما برحت البرتغال تعزز باستمرار احترام الحق في التعليم، بما في ذلك التعليم العالي في حالات الطوارئ الإنسانية. وسيؤدي اتباع نهج عالمي ومنسق لتعزيز التعليم العالي إلى تجهيز جيل جديد من القادة على نحو أفضل، والذي سيتمكن من إعادة بناء البلدان والمجتمعات التي مزقتها الحرب، وكسر دوامة العنف. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المنتدى العالمي للطلاب السوريين.

كما أود أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى إقرار إعلان المدارس الآمنة. وقد انضم ٨١ بلدا، بما فيها بلدي، إلى الإعلان، الذي دعمته النرويج والأرجنتين عام ٢٠١٥. فالإعلان يبرز أهمية حماية إمكانية حصول النساء والفتيات اللاتي يعشن في حالات النزاع على التعليم الآمن.

وأختتم بياني بإشارة خاصة إلى نادية مراد ودينيس ماكويغي باعتبارهما رمزين لشجب العنف الجنسي ضد المرأة واستخدامه كأسلوب حرب. وتقر جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ بالآثار غير المتساوية التي تفرضها النزاعات المسلحة على النساء، اللاتي يتعرضن بوجه خاص للجرائم الجنسية والاتجار وغير ذلك من أشكال الاستغلال. وتشكل مكافحة هذا العنف أولوية بالنسبة للبرتغال في سياساتنا الداخلية وإجراءاتنا الخارجية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد ثابا (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أبدأ بالثناء على رئاسة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعقد هذه المناقشة السنوية اليوم بشأن برنامج المرأة والسلام والأمن. وأشكر

الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات وآراء.

لقد أكدت قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن على النحو الملائم على الصلة الحاسمة بين المساواة بين الجنسين والسلام والأمن الدوليين. وقد نجحت في كفالة مشاركة المرأة كعنصر مُحقق للسلام والأمن في المجتمعات المتأثرة بالنزاع. فالمرأة يمكن أن تكون عاملا حاسما للتغيير عن طريق توفير منظورات قيمة وابتكارية بشأن الحفاظ على السلام. ولا يمكن المغالاة في الدور القيادي الذي تضطلع به في منع نشوب النزاعات، والمشاركة النشطة في مفاوضات السلام، والرأفة في حماية المدنيين بصفتهن من حفظة السلام، في جملة أمور. وعلاوة على ذلك، وفي غياب المشاركة المجدية للمرأة، سيظل بلوغ أهداف التنمية المستدامة حلما بعيد المنال.

وفي ظل هذه الخلفية، يسعدني أن أشاطركم، سيدتي الرئيسة، تجربة نيبال الناجحة في إشراك المرأة في الحفاظ على السلام. بعد التوقيع على اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٦، قامت حكومة نيبال بإنشاء وزارة السلام والتعمير مع تكليفها بالاضطلاع بدور حفاز في سعي نيبال إلى تحقيق السلام المستدام. وأنشأت وزارة السلام والتعمير حوالي ٨٠٠ ٢ لجنة سلام على الصعيد المحلي.

وفي عام ٢٠١١، اعتمدت نيبال خطة عملها الوطنية الأولى، للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، لتنفيذ القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨). وكانت أول بلد يقوم بذلك في جنوب آسيا والثاني في آسيا. وقامت وزارة السلام والتعمير بتنسيق تنفيذ خطة العمل الوطنية، بينما كانت تشرف عليها لجنة توجيهية رفيعة المستوى شارك في رئاستها وزيرا الشؤون الخارجية والسلام والتعمير، وأعضاء من الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني.

وقد بذلت نيبال جهودا واضحة لإضفاء الطابع المحلي على خطة عملها الوطنية، مع إدخال مبادئ توجيهية بشأن إضفاء الطابع المحلي في عام ٢٠١٣. وفي ظل الحكم الإلزامي بأن تبلغ نسبة تمثيل النساء في لجان السلام المحلية ٣٣ في المائة، تكون خطة العمل الوطنية لنيبال قد أصبحت مثالا على القيام بعملية تشاركية شفافة وشاملة، مع المشاركة الوثيقة من جانب ضحايا النزاع ومنظمات المجتمع المدني. وجرى تشاطر هذا النموذج مع بلدان في المنطقة وخارجها. إن نجاح خطة العمل الوطنية الأولى، التي، إلى جانب اتفاق السلام، تحفز تعزيز مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وعمليات بناء السلام، على الصعيدين المجتمعي والوطني، دفعتنا إلى خطة العمل الوطنية الثانية المزمع اعتمادها قريبا، التي تركز على العنف الجنسي، لا سيما أثناء النزاع.

ومن خلال تجاربها النابعة من عملية السلام الداخلية الناجحة وشراكتها مع الأمم المتحدة لحفظ السلام، أصبح لدى نيبال اعتقاد بأن زيادة دور المرأة في السياق الوطني يكمل إلى حد كبير تطلع الأمم المتحدة إلى زيادة دور المرأة على الصعيد العالمي. وفي حالة نيبال، أسهمت زيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية والحكومية ومؤسسات الدولة منذ عام ٢٠٠٧ بشكل مباشر في تعزيز الحوكمة الرشيدة والمجتمعات الشاملة للجميع. وقد أدى المستوى الإلزامي لتمثيل المرأة بنسبة ٣٣ في المائة، المكفولة بموجب الدستور الجديد في كل من الهيئات التشريعية الاتحادية وعلى مستوى المقاطعات، إلى تعزيز تمكين وملكية المرأة في جميع ميادين الحياة الوطنية بشكل نوعي. وفي الوقت نفسه، شهدت نيبال بالفعل تولي المرأة مناصب رئيس الدولة، ورئيس البرلمان، ورئيس المحكمة العليا. وأصبحت اللجنة الوطنية للمرأة الآن هيئة دستورية مستقلة وقوية لها ولاية عامة لرصد حقوق المرأة ومصالحها وحمايتها.

ومن المتوقع أن تؤدي الانتخابات المحلية التي جرت في العام الماضي، والتي حصلت فيها النساء على ما يقرب من نصف

المناصب القيادية – بما يتجاوز نسبة ٤٠ في المائة التي يضمنها الدستور – إلى المزيد من الآثار المضاعفة لكفالة أقصى قدر من الشمول والمشاركة للنساء في المناصب القيادية والتشريع والحوكمة. وعلاوة على ذلك، خصصت للنساءحصة نسبتها ٣٣ في المائة في مناصب معينة في الدوائر الحكومية، بما في ذلك قوات الأمن. وقد بلغت الآن نسبة الميزانية المراعية للمنظور الجنساني، التي بدأ تخصيصها في عام ٢٠٠٦، أكثر من ٣٥ في المائة من الميزانية الإجمالية الآن. وقد قمنا بذلك كله بجدية وسنواصل القيام بذلك.

ويقتضي دستورنا أنه ينبغي أن يمثل الرئيس ونائب الرئيس في البلد نوع جنس أو مجتمع محلي مختلف، وأنه يجب أن يكون رئيس مجلس النواب أو نائبه ورئيس مجلس الشيوخ أو نائبه من النساء. وقد مكن ذلك الحكم المرأة في نيبال من تقلّد مناصب مثل رئيس البلد أو رئيس البرلمان للمرة الأولى. كما كفل الدستور التمثيل العادل للمرأة في المناصب السياسية، فضلا عن مختلف الهيئات الدستورية. وتتسق جميع قوانين البلد تماما مع نص وروح الدستور القائم على حقوق الإنسان الذي اعتمدناه عام ٢٠١٥.

وختاما، أود أن أقول إنه لن تنجح أي عملية سلام على الإطلاق دون المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة. وكبلد خارج من عملية سلام داخلية ناجحة، فإن نيبال مستعدة لتبادل خبراتها والدروس المستفادة من خلال المشاركة البناءة للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وإعادة الهيكلة وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع، وجميعها موجهة صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ دولة بوليفيا المتعددة القوميات على توليها رئاسة مجلس الأمن، وأشكرها على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ملاحظاتهم واعترافهم بالمساهمات التي قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الممثلين.

تعتقد سري لانكا اعتقادا راسخا أن المشاركة المجدية للمرأة في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين من شأنها أن تحدث تغيير في العالم. ولا يكفي أن تكون المرأة موجودة على طاولة السلام لمجرد تلبية الاحتياجات السطحية للتوازن بين الجنسين أو وضع علامة في صحيفة الإنجازات أمام خانة الإصلاح الإداري.

يجب أن يتاح للمرأة حيز لكي تشارك حقا في الجلوس على طاولة السلام وخارجها، وعلى جميع المستويات – كقائدات وباحثات وعاملات وصائغات للنصوص وكعناصر تغيير. لقد حددت سري لانكا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد المجالات ذات الأولوية، وهي طرف في العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعكف حكومة بلدي حاليا على تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق سن قوانين تراعي الفوارق بين الجنسين ووضع السياسات وخطط العمل ذات الصلة. وتناول فصل في دستورنا يتعلق بالحقوق الأساسية مسألة المساواة بين الجنسين كما تغطي ذلك تلبية الالتزامات التعاهدية، فضلا عن تحقيق المؤشرات الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة.

وسري لانكا واحدة من أوائل البلدان في آسيا التي منحت حق الاقتراع لجميع البالغين عام ١٩٣١. وبعد ذلك، قمنا بسن قوانين في عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٥ لضمان مجانية التعليم للجميع في المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات. وهذه السياسات الإيجابية، التي نفذت على مر السنين، أدت إلى المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. والحق في الحصول على التعليم المجاني مكرس في دستور سري لانكا التي تفرض أيضا

التعليم الإلزامي على الذين تتراوح أعمارهم بين خمس سنوات و ١٤ سنة. وأكثر من ٦٠ في المائة من طلاب الجامعات هم من النساء. وعلى مستوى التعليم الابتدائي يعد التحاق الإناث بالمدارس عاما بصورة أساسية، بينما تبلغ نسبته للفتيان ٩٩ في المائة. وقد أُدخلت الرعاية الصحية المجانية في وقت مبكر جدا بعد نيل سري لانكا لاستقلالها عام ١٩٤٨. واعتمدت سري لانكا ميثاقا للمرأة قبل اعتماد منهاج عمل بيجين بعامين، ووضعنا بالفعل خطة عمل وطنية بشأن المرأة.

وبالنسبة لسري لانكا، يعد الحفاظ على السلام من خلال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا – وهو الموضوع الذي اختارته الرئاسة البوليفية بعناية لمناقشتنا اليوم – أمرا يُثلج صدورنا. إن سري لانكا تمر الآن بحقبة ما بعد الصراع، وتجتاز طريق المصالحة والعدالة. ولم يكن التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة أكثر ضرورة لسلامنا ورخائنا مما هو عليه اليوم. لقد رملت النزاعات المسلحة الطويلة الأمد والوحشية في سري لانكا ٢٤ في المائة من سكاننا النساء. وتدرك سري لانكا أن حماية المرأة المتضررة من الحرب واحتياجاتها من الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لا تزال تتطلب اهتمامنا. ولهذه الغاية رأينا أن من الأمور البالغة الأهمية إدماج المنظور الجنساني في عملية العدالة الانتقالية في بلدنا، على نحو ما ينص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتركز حكومة بلدي على المجالات الثلاثة ذات الأولوية لتمكين المرأة وهي – النهوض الاقتصادي والهوية المالية، والقضاء على العنف ضد المرأة، والمشاركة في الحياة العامة والسياسية.

وتُدار آليات وعمليات تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة في إطار التوجيهات العامة لمكتب الوحدة الوطنية والمصالحة في سري لانكا. وسري لانكا بصدد تنفيذ مشاريع بناء السلام أيضا، التي تشمل البرمجة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – جنبا إلى جنب مع وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة – لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بمنع العنف الجنساني والتصدي له في سري لانكا، بتمويل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن بين الفئات المستهدفة الرئيسية في برامج التمكين في سري لانكا؛ الأسر التي تعولها نساء، بمن فيهن اللواتي رملتهن الحرب. وقد أنشئت أمانة وطنية لشؤون الأرامل والأسر المعيشية التي ترأسها نساء في مناطق النزاع السابقة لخدمة الفئات المستهدفة بشكل أفضل.

وعالجت سري لانكا مسألة العنف ضد المرأة باستخدام ثلاثة نهج – المنع، والتدخل، والدعوة من أجل صياغة السياسات والقوانين. وأنشئ خط هاتفي لتوفير المساعدة المجانية في وزارة المرأة وشؤون الطفل لتلقي الشكاوى، وتوفير سبل الانتصاف للضحايا من خلال خدمات الإحالة. وأطلقت سري لانكا أيضا خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، الأمر الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى تحقيق المساواة الفعلية، ولا سيما في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وفي هذا الصدد، خصصت الحكومة حصة نسبتها ٢٥ في المائة من الوظائف للمرأة في الهيئات الحكومية المحلية. وخصصت وزارة شؤون المرأة والطفل أيضا ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من اعتمادات الميزانية لمشاريع التنمية الاقتصادية الريفية من أجل النهوض بالمرأة اقتصاديا.

وتعمل سري لانكا أيضا على تخصيص ما نسبته ٢٥ في المائة كحد أدنى للنساء لتمثيلهن في البرلمان في المستقبل القريب. ومع ذلك، نضع في اعتبارنا على الدوام في هذا الصدد، التحديات التي تواجهها النساء عند دخول معترك الحياة السياسية، والمناخ السام الذي يواجهنه. فمقارنة بالرجل، تعاني المرأة بشكل غير متناسب من التمحيص الشخصي، والتمييز، واغتيال الشخصية، والعنف، وتصريحات تشويه السمعة. وللأسف، أصبحت السياسة بيئة مناهضة للمرأة، وتلتزم حكومة

بلدي بمكافحة الأسباب الجذرية والتحيزات المؤسسية التي تعوق تمكين المرأة بالكامل في المجالات التي تختارها.

ولقد برهنت سري لانكا على التزامها الصادق بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وكانت من أوائل البلدان الموقعة على الاتفاق الطوعي للأمين العام للقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد انضم رئيس سري لانكا إلى دائرة القيادة التابعة للأمين العام المعنية بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، وقدمنا تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وأخيرا فإن سري لانكا ولأكثر من خمسة عقود، قدمت إسهامات متواضعة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونحن ملتزمون بنفس القدر بإدماج أفراد قواتنا المسلحة الإناث، اللواتي يتمتعن بقدر رفيع من التدريب والانضباط في جهود حفظ السلام. وإذ تواصل سري لانكا عملية المصالحة وبناء السلام، بمشاركة فعالة من جانب المرأة على جميع المستويات، سنواصل تبادل خبراتنا وممارساتنا، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مدللي (لبنان) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه وعلى ما يقوم به من عمل من أجل المساواة بين الجنسين. وأشكر أيضا الرئاسة البوليفية على عقدها المناقشة المفتوحة اليوم بشأن الخطة الوثيقة الصلة، أكثر منها في أي وقت مضى منذ اعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ أكثر من ١٨ عاما. وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم والتزامهم الرائع. كما أود أن أهنئ إثيوبيا للتصويت لتولي أول امرأة لمنصب الرئاسة، وأتمنى لها كل التوفيق.

لقد شهدت مباشرة طوال حياتي الكثير من الحروب في بلدي لبنان، للأسف. وقد مكنني ذلك من أن أفهم كيف تكون المرأة عاملا هاما في تحقيق السلام والحفاظ على الأمن، وإعادة بناء البلدان، وتضميد أعمق جراح الأوطان وإنعاش الآمال عندما يبدو من المستحيل أن يحلم المرء بهذا مرة أخرى أبدا. وساعدني ذلك أيضا على أن أفهم أنه في حالات النزاعات والحروب، تعاني النساء والفتيات بصورة غير متناسبة، وبأسوأ الطرق وأبشعها. وفي الحروب، يصبح نوع جنسهن بلاء، وعندما يخمد صوت المدافع يطويهن النسيان.

ولا يمكن أن يكون هناك سلام؛ سلام دائم على الأقل، عندما يُستبعد نصف المجتمع من عمليات السلام. ولا يمكن أن يكون هناك أمن؛ أمن مستدام على الأقل، إذا تحقق عن طريق استبعاد المشاركة الحيوية والشاملة للمرأة. ولا يمكن أن يكون هناك أي مستقبل، بل في الواقع لن يكون هناك أي حاضر، إذا لم تسمع أصوات النساء أو تجد أذنا صاغية. إن تجاهل تلك الأصوات والتغاضي عن تطلعاتها يعوق إمكانية تحقيق السلام الدائم في كل مكان في العالم. لقد أحرز تقدم، ولكنه كان شديد البطء. ولا تتجلى أهمية هذا بأكثر ما تتجلى في مفاوضات وعمليات السلام. وأنا على يقين من أن الجميع هنا قد استمع اليوم مرات كثيرة إلى الإحصائية المثيرة للذهول بأن ٢ في المائة فقط من الوسطاء في عمليات السلام الرسمية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٧ كن من النساء. وحتى هنا في الأمم المتحدة، لم تُعين حتى عام ٢٠١٣ أول امرأة كمبعوثة خاصة – السيدة ماري روبنسون. إن النساء في البلدان المنكوبة بالنزاعات يعتبرن أن قرارات مجلس الأمن بشأن عمليات السلام لا تراعي نوع الجنس. فالقليل من القرارات بدأت تُدمج المنظور الجنساني وتطالب بالمشاركة الحقيقية وإشراك المرأة على جميع المستويات في المفاوضات. ونحن بحاجة إلى المزيد منها. كما أننا بحاجة إلى أن نرى المزيد من المبعوثات من أجل السلام في هذه

القاعة وفي جميع أنحاء العالم، لا سيما وأن هذا يتماشى مع رؤية الأمين العام.

وسيبقى لبنان ملتزما التزاما راسخا بنهج شامل لخطة المرأة والسلام والأمن. وخلال انتخابات لبنان البرلمانية في أيار/مايو، سُجل عدد قياسي من النساء ضمن المرشحين في قوائم الاقتراع. وعلى الرغم من أن النتائج أسفرت عن ستة انتصارات فقط تحققت بشق الأنفس، فإنها مع ذلك أظهرت أن المرأة معنية مثلها مثل الرجل بالديناميات السياسية وبمستقبل البلد. والقيادة في لبنان تستجيب وتعمل على تمكين المرأة. فرئيس الوزراء المكلف سعد الحريري، الذي كان أول من قام بتعيين وزيرات في مجلس الوزراء السابق، ملتزم بتعيين النساء في مجلس الوزراء المقبل.

وقد وعد بأن المرأة ستضطلع بدور هام في الحكومة الجديدة وقال لو كانت المرأة قد وُلِّيت زمام الأمور في البلد، لكنا في وضع أفضل ومكانة أحسن بكثير اليوم.

وكلّف مجلس الوزراء اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بعقد ست جولات مشاورات في الفترة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ٢٠١٨، أفضت إلى إعداد أول خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ويُنتظر أن يؤيدها مجلس الوزراء المقبل عند تشكيله. ونشهد أيضا زيادة مشاركة المرأة مشاركة نشطة على جميع مستويات الحكم وفي المناصب الرئيسية. وحدثت قفزة نوعية في هذا الاتجاه على صعيد القطاع الأمني، ويعكف الجيش اللبناني على وضع خطة استراتيجية ترمي إلى كفالة التكافؤ بين الجنسين.

ولكن لا تزال ثغرات التنفيذ تعرقل، في لبنان على غرار أجزاء أخرى من العالم، التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فلا تزال الحواجز الجنسانية، الناتجة عن القوالب النمطية الجنسانية الاجتماعية والمواقف السلطوية الأبوية، قائمةً. ولا بد لنا من معالجة هذه الثغرات من خلال اتباع نهج قانوني شامل لسدها. وينبغي بذل جهود ملموسة لمنع واستئصال جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات من الحياة العامة والخاصة على حد سواء. وينبغي، بل يجب، أن يشمل ذلك عمليات السلام والأمن على جميع المستويات.

بعد مرور ١٨ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، آن الأوان لتنفيذ الخطة الواردة فيه تنفيذاً حقيقياً لا رجعة فيه. والمرأة ترى في تحقيق المساواة بين الجنسين معركتها الأخيرة. وتقتضي هذه المعركة أن نكافح جميعنا معاً، جنبا إلى جنب، إذ تحاول المرأة إعادة بناء عالم يمكن أن يسوده السلام وتحقيق الأمن فيه. إنها معركة لا مناص منها، لا لأنها ما يمليه علينا الصواب أخلاقياً فحسب، بل لأنها بحكم الواقع المخرج الواحد، ولأننا لن نستسلم. وكما قال الأمين العام غوتيريش، فإن المرأة لن تستسلم.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بيلاروس.

السيدة فيليتشكو (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): نشكر الرئاسة البوليفية على إتاحة الفرصة مرة أخرى لتناول المسألة الهامة جدا المتعلقة بدور المرأة ومكانتها في حل مشكلات عصرنا. إن الحالة في العالم اليوم تسمها نزاعات ومواجهات تتخذ أشكالا غير عادية على نحو متزايد وتقتضي بالمثل نُهجاً غير عادية لتسويتها. ومن الواضح أن مجموعة الأدوات الدولية القائمة ليست كافية للتصدي بصورة فعالة للتحديات الناشئة التي تواجهنا. ومرة أخرى، يجبرنا ذلك على النظر في الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في بناء السلام والحفاظ عليه. ونعتقد أن المرأة، بوصفها إحدى الفئات الأكثر عرضة لعواقب النزاع المسلح والمواجهات، تعي بصورة فريدة قوة النزاعات بكل أبعادها والضرر الذي تلحقه بالأجيال القادمة. ولذلك، فهي تولي الحفاظ على قيم السلام والنوايا الحسنة والرفاه أهمية خاصة. ولهذا السبب، ينبغي ألا نقلل من شأن المبادرات التي تهدف

إلى تعزيز المساواة بين الجنسين في المسائل المتعلقة بصون السلام الدولي وكفالة سلامة النساء والفتيات وأمنهن في حالات النزاع المسلح ومنع العنف والإيذاء.

ولطالما دعت بيلاروس إلى النهوض بدور المرأة في حل مجموعة واسعة من المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي، وإلى تحقيق المساواة وعدم التمييز. ونؤيد الأفكار الواردة في قرارات المجلس، بما في ذلك قراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وما فتئنا نؤيد الجهود التي يبذلها الأمين العام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة المتخصصة والدول ذاتها في سبيل مكافحة العنف وحماية المرأة، ولا سيما في سياق الدور الذي تضطلع به بيلاروس في إطار المبادرات الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر. ومن الواضح أنه في فترات النزاع وما بعد النزاع، من شأن ارتفاع مستويات العنف والنزعة العسكرية، بسبب انهيار الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة الاتجار بالنساء والأطفال واسترقاقهم. وتمثل نادية مراد، سفيرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للنوايا الحسنة والحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨، مثالاً ساطعا على ذلك. ولدى بيلاروس في هذا الصدد خبرة عملية غير مسبوقة وتجربة عالية المستوى في مجال تقديم المساعدة في إطار الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر.

وثمة دور هام للجانب الجنساني من عمل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عملية تحسين النُّهج المتبعة للتصدي للتحديات والمخاطر الراهنة. وتشارك بيلاروس مشاركة جدية في الاستجابة لدعوة الأمين العام إلى تعزيز دور المرأة في عمليات حفظ السلام. وتخدم البيلاروسيات بنجاح بوصفهن خبيرات عسكريات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. كما أن بيلاروس عضو في منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المنشأ بمبادرة من الأمين العام. ونعتقد أن الاتفاق الطوعي المتعلق بمكافحة الاستغلال الجنسي الذي وقعه أعضاء منتدى القادة سيظل بمثابة الأساس لمواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة هذه المشكلة. وأخيرا، ينبغي أن نشير أيضا إلى الأهمية الحاسمة لدور الوساطة الوقائية الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب النزاعات المسلحة. فإرساء ممارسات الوساطة خلال المراحل الأولى من المواجهات يمثل بلا شك عاملاً فعالاً من عوامل صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر دولة بوليفيا المتعددة القوميات على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أشكر الأمين العام وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم.

وتؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أُدلي بهما بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وعن مجموعة بلدان ''ميكتا''، المؤلفة من المكسيك وإندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا.

تشكل النساء نصف سكان العالم، ومن ثم يمكنهن أن يشكلن نصف كل حل. وقد سلط تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الضوء على دور المرأة في السلام والأمن. وهناك بعض النقاط الهامة التي ينبغي النظر فيها في هذا الصدد. أولا، إن منع نشوب النزاع أفضل من تسويته. ولعل أنجع الحلول هو ذاك الذي يتيح للجميع - رجالاً ونساء وأطفالاً- الازدهار والتعايش في سلام. والدول الأعضاء مسؤولة عن منع نشوب النزاعات وعليها أن تسعى إلى تحقيق هذا الهدف من خلال مختلف السبل ذات الصلة بظروفها الوطنية.

وفي هذا السياق، ترى إندونيسيا أن المرأة عامل من العوامل التي تسهم في الحفاظ على السلام والتنمية من خلال تمكينها

سياسيا واقتصاديا، بدعم من مجتمعاتها المحلية. وفي هذا الصدد، تلتزم الحكومة التزاما قويا بالنهوض بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والتنمية. إذ تمثل الوزيرات في حكومة الرئيس جوكوي ثلث مجلس الوزراء وجميعهن مكلّفات بمسائل استراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، انتُخبت ٧٣ امرأة بوصفهن رئيسات أو نائبات رؤساء على صعيد المقاطعات منذ الانتخابات الأخيرة. ومنذ الانتخابات العامة الأخيرة، قمنا بصياغة خطة كبرى من أجل تعزيز تمثيل المرأة في البرلمان خلال الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٩. إذ تبحث السياسيات الناجحات في مجتمعاتهن المحلية عن نساء أخريات تتطلعن إلى ممارسة السياسة، فتجندهن وتكسبنهن الخبرات العملية اللازمة بصورة مباشرة من خلال برامج الإرشاد. ونتيجة لذلك، ارتفع في عام ٢٠١٨ عدد المرشحات للمناصب العامة، حيث شكلت النساء نحو ١٠ في المائة من مجموع المرشحين للانتخابات البرلمانية وانتخابات المقاطعات. كما أننا نمكن المرأة اقتصاديا، لأن المرأة المتمكنة اقتصاديا ستصبح عنصرا فاعلا في تحقيق السلام. وعندما تحقق الرخاء لمجتمعاتها، سيكون النزوع إلى إحلال السلام أقوى.

ثانيا، علينا تشاطر أفضل الممارسات والاستخدام الأمثل لمعارفنا بشأن المرأة والسلام والأمن. وقد خلصت البحوث التي أجراها ”معهد واحد“ في إندونيسيا إلى أن لدى المرأة إمكانات هائلة لتعزيز السلام. فالمرأة أكثر تقبلاً للاختلافات وأقل نزوعاً إلى استخدام العنف ضد الجماعات المنبوذة؛ وتؤيد ٨٠,٧ في المائة من النساء الحق في حرية الدين والمعتقد؛ فيما لا تؤيد ٨٠,٨ في المائة من النساء، مقارنة بـ ٧٦,٧ في المائة من الرجال، التطرف. ولذلك، يصبح تمكين المرأة عاملا حاسما في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على المنطلقات المحتملة للنزاع. ويجب أن يبدأ تمكين المرأة على مستوى المجتمع المحلي. ومن الأمثلة على ذلك مبادرة ”قرى السلام“ التي تضطلع بها ”مؤسسة واحد“ في إندونيسيا بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة واليابان. والغرض الرئيسي منها هو تمكين المرأة على مستوى القرى لبناء مجتمعات قادرة على الصمود من خلال الجمع بين تمكين المجتمع المحلي والتدريب على بناء السلام وتمكين المرأة اقتصادياً. ويمثل احترام الاختلافات الدينية وضمان الحرية الدينية وتوفُّر آليات لمنع نشوب النزاعات بعض المؤشرات الرئيسية التي تؤهل القرى للحصول على رأسمال أولي يتيح لها إنتاج منتجات محددة تنتفع بها القرية بفضل التدريب والموارد المالية.

وإندونيسيا مستعدة لتقاسم المبادرة وإقامة الشراكات مع البلدان الأخرى، فضلا عن الأمم المتحدة.

ثالثا، نحن ندرك أن حفظة السلام من النساء لا يمثلن سوى حوالي ٣ في المائة من مجموع القوات في الميدان. ونحن بحاجة إلى المزيد من حفظة السلام من النساء في الميدان لأنهن يتمتعن بقدرة أفضل على الإلمام بالحالة وتقديرها، ويمكنهن توفير الحماية الملائمة للمدنيين ضد العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، هذا علاوة على تمكنهن من كسب قلوب وعقول المجتمعات المحلية بسهولة أكبر، أي، أنه لا غنى عنهن في خطة الحفاظ على السلام.

وإندونيسيا ملتزمة بمواصلة زيادة مساهمتها بعدد حفظة السلام من النساء. وتعدّ وحدات حفظ السلام الإندونيسية من بين أكبر الوحدات، حيث يتجاوز مجموع موظفيها ٥٠٠ ٣، من بينهم ٧٢ فردا من حفظة السلام من النساء. ونعمل حاليا على تدريب ٤٠ امرأة ليصبحن من حفظة السلام وسيجري نشرهن في الأشهر القليلة المقبلة، ليصل المجموع إلى ١١٢ من حفظة السلام من الإناث.

وتواصل إندونيسيا تشجيع مشاركة حفظة السلام من النساء وإعداد المزيد منهن، بما في ذلك عن طريق إدماج المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار المنهج العادي الذي يُدرس في مركز بعثة حفظ السلام الإندونيسية في سنتول. أخيرا، وبوصفنا شريكا حقيقيا في تحقيق السلام العالمي،

فإننا ملتزمون بضمان توفر مؤسسات قوية والربط بين السلام والتنمية وتعزيز التعاون نظرا لأهميتها البالغة الأهمية لتحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دوك إسترادا مبير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئاسة البوليفية على تنظيم هذه المناقشة، وعلى إعداد مذكرة مفاهيمية ممتازة (S/2018/904، المرفق). كما نشكر الأمين العام ووكيلة الأمين العام فومزيلي ملامبو - نغوكا والمديرة العامة رندة سنيورة عطا الله على عروضهم.

وتتشاطر البرازيل وبوليفيا، بصفتهما بلدين متجاورين دأبا على العيش في سلام في المنطقة، الشعور بالحاجة الملحة إلى تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أمريكا الجنوبية، باعتبارها وسيلة لتمكين النساء والفتيات وضمان استمرار تمتع منطقتنا بالسلام الدائم. وعلاوة على ذلك، تتشاطر البرازيل بوليفيا الثناء على المثال الملهم الذي يشكله إشراك المرأة بصورة تاريخية وناجحة في عملية السلام في كولومبيا.

وفي عام ١٩١٩، كتبت عالمة الأحياء والمحامية والمدافعة عن حقوق المرأة والسياسية البرازيلية بيرثا لوتز، وهي إحدى الممثلات الأربع اللائي شاركن في مؤتمر سان فرانسيسكو، قائلة إن تحرر المرأة هو أعظم انتصار في عصرنا: فقد استيقظت المرأة من سباتها في فترة هادئة، ولكن حين حل وقت النزاع، لم تعد ذلك الظل الباهت، بل اتخذت مكانها بحزم إلى جوار الرجل حتى تكافح وتكسب المعارك جنبا إلى جنب معه.

وتحتفل البرازيل هذا العام بالذكرى المئوية لقبول أول دبلوماسية في وزارة الخارجية لدينا. وفي عام ١٩١٨، لم تكن ماريا خوسي دي كاسترو ريبيلو منديس أول دبلوماسية برازيلية فحسب، بل أيضا أول امرأة تنضم إلى الخدمة المدنية في تاريخ البرازيل من خلال عملية فرز علنية.

وإذا عدنا بعقارب الساعة إلى ذلك القرن من حيث تواجد المرأة البرازيلية في السلك الدبلوماسي، فإن هناك الكثير مما ينبغي أن نحتفي به، ولكن لا تزال هناك تحديات يتعين علينا التغلب عليها أيضا. وفي ذلك السياق، تشكل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أولوية، سواء في سياستنا الخارجية أو بوصفها وسيلة للمضي قدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق سياساتنا الداخلية. وفضلا عن أن البرازيل نصير للمساواة بين الجنسين منذ تأسيس الأمم المتحدة من خلال مشاركة السيدة لوتز، فقد كانت دائما راعية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن. ونشعر بالفخر بإدماج البرازيل لهذه الخطة في سياساتها للتعاون بين بلدان الجنوب من خلال دعم المشاريع الرامية إلى مساعدة ضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني في المناطق المنكوبة بالنزاعات في هايتي وغينيا - بيساو وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي العام الماضي، أطلقت البرازيل أول خطة عمل وطنية مدتها سنتان بشأن المرأة والسلام والأمن. ونحن الآن بصدد استعراض تنفيذ الخطة. وتستند خطة العمل الوطنية البرازيلية إلى هدفين استراتيجيين رئيسيين هما: تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة. ولا غنى عن تحقيق هذين الهدفين لأجل تعزيز المرأة بوصفها عنصرا فاعلا في تحقيق السلام والحماية من العنف الجنساني. وتستند خطة العمل الوطنية البرازيلية أيضا إلى الركائز الرئيسية الأربع المبينة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠): المشاركة والحماية، وبناء السلام والتعاون في المجال الإنساني، والتوعية والتواصل.

وتأخذ خطة العمل الوطنية في الاعتبار واقع البرازيل بوصفها من البلدان النامية التي تعيش في سلام مع جيرانها منذ ١٥٠ عاما، وأثبتت استعدادها وقدرتها على الاضطلاع

بالمزيد من المسؤوليات في تحقيق السلم والأمن الدوليين، سواء في المفاوضات المتعددة الأطراف أو دعم عمليات السلام أو عمليات حفظ السلام فضلا عن جهود بناء السلام.

وحتى الآن، يتمثل أحد الإسهامات الرئيسية لخطة العمل الوطنية في زيادة الوعي بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بين العديد من الجهات الفاعلة في الحكومة البرازيلية. ومنذ اعتماد البرازيل لخطة العمل الوطنية لديها، حققت إنجازات هامة أخرى. ففي عام ٢٠١٧، شاركت الجنديات للمرة الأولى في المهام القتالية للجيش. وسيتمكنّ الآن من الوصول إلى أعلى المناصب في التسلسل الهرمي للجيش مع تقدمهن في حياتهن المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، أدمج المركز البرازيلي للتدريب المشترك لعمليات حفظ السلام منظورا جنسانيا استنادا إلى خطة العمل الوطنية لتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، فضلا عن تدريب المدنيين لعمليات حفظ السلام.

وتتصل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالدبلوماسية أيضا. ولقد سعينا ولا نزال نسعى إلى المزيد من الحوار وإقامة الشراكات مع البلدان بهدف تبادل الخبرات المتصلة بتلك الخطة. وقد عمقت الاتصالات الثنائية مع العديد من البلدان بشأن تلك المسألة من التفاهم الذي تحقق في المبادرات المتعددة الأطراف، مثل شبكة هيئات الاتصال الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن وأصدقاء القرار ١٣٢٥، فضلا عن التأكيد على أن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشكل أولوية مشتركة بين الكثيرين منا.

وإلى جانب إطلاق الخطة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، اتخذت الحكومة البرازيلية خطوات هامة أخرى لزيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية. واعتبارا من أيار/مايو، يتعين على الأحزاب السياسية تخصيص ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من وقت الإذاعة والتلفزيون وكذلك من صندوق تمويل الحملات الانتخابية للمرشحات من النساء. وعقب الانتخابات الاتحادية الأخيرة التي أجريت في وقت سابق من هذا الشهر، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من ١٠ إلى ١٥ في المائة من النواب المنتخبين في مجلس النواب، وهي نسبة لا تزال منخفضة جدا. ومن بين النائبات المنتخبات مؤخرا، خوينيا وابيكسانا، وهي أول امرأة منتخبة من الشعوب الأصلية في المجلس الوطني. واليوم، أُعلنت أحد الفائزين الثلاثة بجائزة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان للعام ٢٠١٨.

بيد أنه لا تزال هناك تحديات في انتظارنا. فزيادة عدد النساء في الوحدات العسكرية البرازيلية في عمليات حفظ السلام مهة رئيسية. وسعيا إلى تحقيق ذلك، سنراعي الأهداف التي حددها الأمين العام بوضوح السنة الماضية بشأن زيادة نسبة الجنديات إلى ١٥ في المائة ونسبة ضابطات الشرطة إلى ٢٠ في المائة من مجموع العاملين في جميع عمليات حفظ السلام.

وإذ نحتفل بمرور ١٨ عاما على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، يجب أن نأسف أيضا لتزايد عدد النزاعات في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، تكرر البرازيل التزامها الثابت، كما ذكرت بيرثا لوتز، بأن يعمل الرجال والنساء جنبا إلى جنب من أجل تحقيق السلام الدائم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد ديامونذز (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ناميبيا بقرار مجلس الأمن مناقشة مسألة المرأة والسلام والأمن كبند دائم في جدول الأعمال. ويشجعنا التأييد الساحق للمناقشة المفتوحة اليوم.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونود أيضا أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم المفيدة في مناقشتنا.

إن التقدم المحرز فيما يخص مسألة المرأة والسلام والأمن مشجع، حيث اعتمد مجلس الأمن ثمانية قرارات ذات صلة. ومع ذلك، كشفت الدراسة العالمية التي أجريت في عام ٢٠١٥ للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن التنفيذ العالمي للقرار يتم بوتيرة بطيئة.

وقد أقرت تقارير الأمين العام عن أعمال المنظمة خطة المرأة والسلام والأمن وأفادت بشأن تنفيذها. والمنظمات الإقليمية تقوم بدورها، حيث عين الاتحاد الأفريقي السيدة بينيتا ديوب مبعوثة خاصة معنية بالمرأة والسلام والأمن. ونحن نثني على عملها في نشر قضية المرأة والسلام والأمن على الصعيد العالمي. وبحلول شهر آب/أغسطس ٢٠١٨، اعتمد ٧٦ بلداً خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وتعمل على تنفيذها. توفر هذه الخطط أداة قيّمة للدول لتنفيذ التزاماتها المترتبة عليها بموجب خطة المرأة والسلام والأمن وتفصيل إجراءاتها والتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن الثمانية ذات الصلة.

إننا ندرك أن العديد من الدول الأعضاء تنفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بدون خطط عمل وطنية. ونشجعها على وضع هذه الخطط لضمان التنفيذ المنظم والمتابعة والتقييم للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بما في ذلك توظيف النساء في قوات الأمن وتوعية النساء بكيفية إجراء المفاوضات وتدريبهن على مساعدة النساء المتضررات من أعمال العنف في حالات النزاع أو غير حالات النزاع.

ويمكن ملاحظة التقدم المحرز في الإدماج العام لخطة المرأة والسلام والأمن في المنتديات المتعددة الأطراف. وقد أدرجت كندا، كرئيسة لمجموعة الدول السبع، موضوعًا جنسانيا في أعمال مؤتمر قمة مجموعة السبع الذي عقد في شهر حزيران/يونيه. وعندما طلبت ألمانيا مؤخراً من ناميبيا العمل معها بشأن هذه القضايا، كانت هذه هي المرة الأولى التي يتصل فيها بلد من بلدان مجموعة الدول السبع بناميبيا للقيام بذلك في إطار مجموعة السبع. ونحن نشجع المزيد من الشراكات من هذا النوع.

ينص القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على إشراك المرأة في المفاوضات. وبناء على ذلك، فإن حصول النساء والفتيات على تعليم جيد مراع لظروف النزاعات، لا سيما في حالات النزاع هو أمر ضروري إذا أريد ضمان مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام.

في وقت سابق من هذا العام، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع قرارا بارزا بشأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة (القرار ٢٤٢٧ (٢٠١٨)). وندعو أطراف النزاعات المسلحة إلى الكف فورا عن شن الهجمات غير القانونية والتهديدات بالاعتداء على المدارس والطلاب والمعلمين والامتناع عن الأعمال التي تعوق حصول الفتيات والنساء على التعليم.

وتمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، طلبت إدارة عمليات حفظ السلام من البلدان المساهمة بقوات نشر عدد أكبر من الموظفات من أجل الوصول إلى نسبة ١٥ في المائة المستهدفة لمشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام بحلول نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر. وفي شهر تموز/يوليه، بلغت نسبة نشر ناميبيا للضابطات ١٣,٣ في المائة، وكان ينقصها ضابطتين فقط في عام ٢٠١٨ لتحقيق هدف الـ ١٥ في المائة.

إن ناميبيا عضو مؤسس في شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وتتيح الشبكة التنسيق الأوثق فيما بين الدول الأعضاء وتسهل المشاركة السنوية وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وترحب الشبكة بمشاركة الدول الأعضاء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني. ونعتقد أن الشبكة مهمة للغاية من أجل تفعيل خطة المرأة والسلام والأمن.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه في ١٠ و ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، ستستضيف ناميبيا، في ويندهوك، اجتماع الثالث للشبكة في العواصم. وسيكون موضوع الحدث ”المرأة والسلام والأمن: نحو المشاركة الكاملة“، وجميع الدول الأعضاء وأعضاء المجتمع المدني مدعوون للمشاركة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

السيدة سعيدان (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أن أشكر الرئاسة البوليفية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وهدف الحفاظ على السلام من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة. وأشكر أيضا وزيري السويد والمملكة الهولندية والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة رندة سنيورة عطا الله على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة صباح اليوم.

تتيح لي هذه المناقشة فرصة لكي أطرح في هذا المنتدى، الذي لا يزال جوهر بنية السلام والأمن الدوليين، العديد من الجوانب المتعلقة بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها المنظمة الدولية للفرانكفونية، فيما يتعلق ببند جدول الأعمال قيد المناقشة اليوم. لقد اجتمع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في المنظمة الفرانكوفونية في يريفان يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في مؤتمر قمتهم السابع عشر، واعتمدوا استراتيجية جديدة لتعزيز المساواة بين النساء والرجال، ودعم حقوق المرأة والفتاة وتمكينهما. كما مكنت القمة السابعة عشرة للفرانكفونية من تعزيز التعاون الذي تم تطويره مع الأمم المتحدة، من خلال توقيع اتفاق إطاري للتعاون بين المنظمة الدولية للفرانكوفونية ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة براميلا باتن.

سيفضي ذلك التعاون إلى تيسير الحوار السياسي بين أطراف النزاع من أجل حماية الضحايا والناجين وإمكانية وصولهم بصورة فعلية إلى العدالة، فضلاً عن مكافحة إفلات مرتكبي العنف من العقاب. وسيعزز هذا التعاون أيضا الأطر القانونية الوطنية ويتيح اعتماد تدابير ملموسة ومتعددة القطاعات ومنسقة لمنع هذا العنف عن طريق معالجة أسبابه الجذرية، ولا سيما التمييز ضد النساء والفتيات.

ومن الناحية العملية، تدعم المنظمة الفرانكوفونية تعزيز مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وفي شهر أيار/مايو، تعاونت المنظمة الدولية للفرانكوفونية مع شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام لتدريب نساء من كبار الضباط على تولي القيادة في شرطة الأمم المتحدة. كما أن الهدف من زيادة عدد العسكريات النظاميات والشرطيات الذي لا يزال منخفضا في عمليات حفظ السلام هو أيضا مدرج في جدول أعمال الحلقة الدراسية التي تنظمها اليوم المنظمة الدولية للفرانكفونية بالتعاون مع الأمم المتحدة في غرفة مجاورة، بهدف الإسهام في التنفيذ الفعال لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي اشتركت فيها المنظمة الدولية للفرانكوفونية، وكذلك الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، كجزء من مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام.

واليوم، نعيد التأكيد بشكل جماعي على التوافق بشأن نقطتين أساسيتين. تتجلى أولاهما في أن خطة المرأة والسلام والأمن، رغم أنها تستند إلى الحقوق الأساسية، فإنها تظل محورية في جدول أعمال المنع، فضلا عن بناء السلام واستدامة خطة الحفاظ السلام. ثانيا، نحن نشعر بالرضا لأن لدينا بالفعل مجموعة من الأدوات السياسية والقانونية وحتى العملياتية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تمكننا من إحراز تقدم بشأن هذه القضايا.

ومع ذلك، فمن الواضح لنا جميعا أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه، لا يزال يتعين علينا اليوم أن نقول أننا بعيدون

عن هدفنا، بالنظر إلى أن عدد الحالات الموثقة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات في عام ٢٠١٧ قد ارتفع بالفعل بنسبة ٥٦ في المائة.

وقد طرحت الأمينة العامة للمنظمة الدولية للفرانكوفونية، السيدة ميكيل جان، التي تكلمت هنا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أثناء آخر مناقشة بشأن هذا الموضوع (انظر S/PV.8234)، سؤالا أود أن أكرره. ”ما الذي نخشاه؟“لأن ما هو موضع شك حاليا هو قدرتنا على إحداث تغييرات عميقة في أسس نظمنا السياسية والاقتصادية وتفكيك القوالب النمطية التي تستند إليها المسألة التي تجمعنا اليوم. وكما نعلم، فإن المرأة على أرض الواقع تبرهن على خصال لا مثيل لها من القوة والقدرة على الصمود والإبداع في التغلب على القيود المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقيد حياتها. وهي قادرة وتبرهن كل يوم على قدرتها المتأصلة على استخدام نفوذها من أجل الصالح العام. والمرأة تسهم بلا شك بابتسامتها ولطفها، كما قال بعض المتكلمين بالفعل في هذا الصباح. وأنا كامرأة، أعتبر هذه الإشارة إلى الطبيعة الأنثوية نوعا من الإطراء على الرغم من أنها ربما تكون قائمة إلى حد ما على تصورات نمطية. ولكن إذا أردنا إحراز تقدم جدي اليوم أو، كما قال البعض، إذا أردنا أخيرا الإسراع بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فعلينا أن نعقد العزم على تجاوز فكرة أنه ما زال يتعين تدريب المرأة وتمكينها لتضطلع بدور. ومما يثير الاهتمام، بهذه بالمناسبة، أن لا أحد في المجلس أو في أي مكان آخر يتساءل على الإطلاق عما إذا كان الرجال الذين يشاركون في عمليات السلام هذه تلقوا تدريبا كافيا، ولكن بالنظر إلى حالة العالم ومع كل الاحترام الواجب للرجال، فإن الأمر لا يبدو كذلك.

وقد ذكر بعض المتكلمين التحيزات المتأصلة في النظام الاقتصادي والاجتماعي التي ما زالت تحد قدرة المرأة على تفادي أن تكون ضعيفة، ولكن أن تكون بدلا من ذلك في وضع تتخلص فيه من الخوف من الإيذاء ويصبح بوسعها التحكم في حياتها الخاصة، مثل نظيرها الذكر. ومن ثم، فإن الشروع في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يجب أن يكون جزءا من جميع السياسات القطاعية ككل وفي صلب القرارات التي تحددها. ولا يمكننا الإسراع بتنفيذ هذه الخطة على جميع الجبهات، من حماية وتعليم ومشاركة اقتصادية ونفوذ سياسي، إلا بتفكيك القواعد الاجتماعية التي تشكل الأساس للتقليل من قيمة دور المرأة – وهو التقليل الذي يمكن الرجل من إضفاء الشرعية على أسوأ أنواع العنف المرتكب ضد النساء والفتيات أثناء النزاعات. وعندها أيضا، سنحرز تقدما في تحقيق توازن أفضل حتى نتمكن، ربما، من البدء في معالجة الزيادة المفرطة في تمثيل الرجل بدلا من قلة تمثيل المرأة في بعض هذه العمليات. وليس هناك سوى القليل من التمويل حتى الآن للتمكين من حدوث ذلك التغيير وقد حان الوقت للتعجيل بهذا الأمر من حيث التمويل والشراكة على السواء.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيدة سعيدان على بيانها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد جاد (مصر): أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيدة فومزيل ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتها الإعلامية القيمة، وكذلك لجميع الزملاء في الهيئة المعنية بهذه المسألة، بالإضافة إلى الهيئات الأخرى، كما أتقدم بالشكر لمقدمي الإحاطات الإعلامية الأخرى.

أثبتت تجربة مجلس الأمن على مدار العقدين الماضيين أن مشاركة المرأة في صنع وبناء السلام تحقق نتائج أفضل في ما يتعلق بإحلال واستدامة السلام وتجنب تجدد النزاعات. ولا يمكن للمرأة أن تشارك بفاعلية في تلك الجهود، إلا من خلال تمكينها اقتصاديا وسياسيا.

في إطار متابعة تنفيذنا للتوصيات الواردة في الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نود أن نؤكد على ما يلي:

أولا، تؤيد مصر ما نص عليه القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن أهمية إنشاء أطر مؤسسية لمشاركة المرأة وترحب، في هذا الإطار، بإنشاء شبكات النساء الوسيطات وضرورة أن تتعدد النماذج فيما يتصل بإنشاء مثل هذه الشبكات وألا يقتصر الأمر على نموذج واحد يتم اتباعه عند الإنشاء. بل يجب أن تنشأ هذه الشبكات وفقا لمتطلبات وخصوصيات كل نزاع، على أن تنمو بشكل تلقائي وفقا لخواص كل نزاع من المستوى المحلي صعودا إلى المستوى الوطني، ويجب أن يقتصر تدخل المجتمع الدولي على بناء القدرات فقط. مع تعدد شبكات النساء الوسيطات حول العالم، ترى مصر أنه من الأهمية بمكان تجميع تلك الشبكات تحت مظلة آلية تنسيقية واحدة يتم في إطارها تبادل الخبرات والدروس المستفادة. وفي هذا الإطار، عقدت مصر أول أمس، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتحاد الأفريقي، اجتماعا لشبكات النساء الوسيطات للاتحاد الأفريقي ومنطقة البحر المتوسط وشبكة بلدان الشمال الأوروبي وشبكة دول الكومنولث، تناول كيفية تنسيق جهود تلك الشبكات ودعمها والمحافظة على استدامتها من خلال تخصيص الموارد اللازمة لاستمرارية عملها، وصولا إلى إنشاء آلية تنسيقية تضم كل تلك الشبكات.

ثانيا، نثمن ونؤيد استراتيجية الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتي نعتبرها جزءا لا يتجزأ من إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

ثالثا، نكرر التعبير عن قلقنا من زيادة معاناة النساء والفتيات بسبب الإرهاب في مناطق النزاعات المسلحة، واستمرار تجاهل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لمعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال.

رابعا، يمثل التمكين الاقتصادي للمرأة أحد أهم أولويات رئاسة مصر لمجموعة ال ٧٧ والصين هذا العام، سواء في أوقات السلم أو النزاعات وما بعد النزاعات، وذلك من أجل تحقيق مشاركة أعلى للمرأة في صنع القرار وبناء واستدامة السلام.

تبذل مصر قصارى جهدها للمساعدة على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ففيما يتعلق بمحاربة الاستغلال والاعتداء الجنسيين، تم إدخال نموذج كامل ومكثف حول التوعية ضد الاستغلال والاعتداء الجنسيين في إطار البرنامج التدريبي الأساسي الذي يتم تلقينه ما قبل النشر لقواتنا المشاركة في عمليات حفظ السلام، وذلك استجابة لمبادرة الأمين العام بشأن عدم التسامح مطلقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتنظم مصر دورات تدريبية متقدمة للقادة العسكريين. كما قام مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، وهو المركز المسؤول عن تدريب قوات حفظ السلام، بإعداد كتيب إرشادي بعنوان ”منع الاستغلال والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام“، ويتم توزيعه على قوات حفظ السلام المصرية. كما يمكن لكافة الدول المساهمة بقوات استخدام هذا الكتيب الذي تمت ترجمته إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

وعلى المستوى الإقليمي، ينظم مركز القاهرة دورات تدريبية للعسكريين والشرطيين الأفارقة والعرب المشاركين في قوات حفظ السلام، كما انضمت مصر إلى شبكة القيادات النسائية الأفريقية، إيمانا منها بأهمية مثل تلك التجمعات وضرورة دعمها، وندعو المجتمع الدولي إلى شحذ الجهود لتقديم الدعم المادي اللازم للمحافظة على استدامة مثل تلك المحافل.

دوليا، كانت مصر من أوائل الدول التي انضمت إلى منتدى القادة المعني بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في عمليات الأمم المتحدة، وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن. كما انضمت مصر هذا العام إلى التعهد الطوعي لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسي.

وندعو إلى تجديد الالتزام السياسي والأخلاقي للتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في المناطق والدول الخارجة من النزاعات. فالمرأة هي العنصر الرئيسي في عملية التحول من النزاع إلى التنمية، ومن مجتمع ممزق بفعل النزاع المسلح إلى مجتمع صحي قادر على المضي قدما نحو تحقيق السلام المستدام.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كينيا.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، يرحب وفد بلدي بالإحاطات التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، ووكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، وبيان ممثلة المجتمع المدني.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل كندا باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وممثل غانا باسم مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدى الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأن أشاطر زملائي في تهنئة جارتنا في الشمال، إثيوبيا، على انتخاب فخامة السيدة سهلة - وورك زاوده أول رئيسة للجمهورية الاتحادية.

وتود كينيا أيضا أن تنضم إلى المتكلمين الآخرين في الثناء على دولة بوليفيا المتعددة القوميات على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، التي تركز على تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. ونود أيضا أن نرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونسلّم بأن تنفيذ القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يعدُّ شرطا مسبقا لتحقيق السلام المستدام.

وقد جاءت هذه المناقشة المفتوحة في وقت مناسب لنا. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الثامنة عشرة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) فقد عقدت كينيا لتوها اجتماعا رفيع المستوى لاستعراض الأقران بشأن المرأة والسلام والأمن، حيث تم فيه تبادل الخبرات المتعلقة بالمساءلة عن تنفيذ القرارات التي تركز على المرأة والسلام والأمن.

وعلى الرغم من إحراز تقدم على الصعيد العالمي نحو تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فإننا نلاحظ أن هذا التنفيذ لا يزال يواجه تحديات في مجال إشراك المرأة بصورة هادفة في سلسلة السلام والنزاع المستمرة بوصفها عاملا للتغيير في المحافل السياسية والإنمائية، بما في ذلك، باعتبارها إحدى الجهات الفاعلة في مكافحة التطرف وخطر الإرهاب الدولي. ولذلك، نرى أن من الأهمية بمكان - وعلى الرغم من تنوع معاييرنا الثقافية والاجتماعية - يجب علينا أن نتبع نهجا يشمل المجتمع بأسره، بحيث يكون هناك دور للشباب والفتيان والرجال أيضا في دعم خطة المرأة والسلام والأمن وتنفيذها.

وعلى الصعيد الإقليمي، نؤكد التزامنا بخطة المرأة والسلام والأمن من خلال تأييدنا الكامل للإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، وإطار النتائج القاري للرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ برنامج المرأة والسلام والأمن في أفريقيا. ويسرنا أن نكون من بين الدول الأعضاء التي أقرت إطار النتائج القاري في وقت سابق من هذا العام، في آذار/مارس. ومنذ ذلك الحين، تركزت الجهود الأخيرة على ضمان اتساق أدوات رصد وتقييم خطة العمل الوطنية الكينية المعنونة ”إشراك المرأة في الحفاظ على السلام“ مع إطار النتائج القاري.

وفضلا عن الجهود الإقليمية، مضت الحكومة خطوات هامة نحو تعزيز المشاركة المتساوية والكاملة للمرأة في عمليات السلام والأمن. وقد كانت خطة العمل الوطنية الكينية بمثابة إطار رئيسي للسياسة العامة للدول والجهات الفاعلة من غير الدول في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وتمكنا في هذا الإطار من تعزيز الجهود الرامية إلى إدماج المنظور الجنساني في هيكل السلام الوطني، فضلا عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني

في مسائل السلام والأمن. وتشمل الأمثلة الملموسة التي قدمتها كينيا في هذا المجال: تعيين النساء في المواقع الرئيسية لصنع القرار، مثل وزارة الدفاع، نظرا لأهمية ذلك في إدارة النزاع المسلح، وإنشاء فرقة عمل معنية بالمرأة والسلام والأمن في إطار الفريق العامل المعني بقطاع الشؤون الجنسانية، وهو منتدى يجمع بين الجهات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز الأولويات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ولا يقل عن ذلك أهمية تعيين موظفي التنسيق في جميع الوزارات لأغراض المناصرة والرصد والإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل الوطنية في إطار القطاعات التابعة لها.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشير إلى أن نسبة نشر المرأة الكينية في عمليات دعم السلام قد بلغت حتى عام ٢٠١٧، ١٩ في المائة. ويتجاوز هذا النسبة الموصى بها من الأمم المتحدة: ١٥ في المائة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام كينيا بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل تثقيف جميع شرائح المجتمع فيما يتعلق بالأهمية المحورية لتمكين النساء والفتيات في الحفاظ على السلام. بالتالي، وإذ نقترب من الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠، فنحن نحث الدول الأعضاء على تجاوز الخطابة والمضي نحو تهيئة بيئة تمكن المرأة من المشاركة الفعالة في عمليات السلام والأمن على جميع المستويات.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

السيد براون (لكسمبرغ) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات التي أثرت هذه المناقشة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى بوليفيا على تنظيم هذه المناقشة في ظل رئاستها لمجلس الأمن.

تتيح مناسبة الذكرى السنوية العشرين المرتقبة للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لنا فرصة لتسليط الضوء على تقييم التقدم المحرز منذ اعتماده في عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإننا نعرب عن شعورنا بالأسف للتأخير المتكرر في تنفيذه، علاوة على استمرار وجود طائفة من العقبات الهيكلية والنظامية أمام الإعمال الكامل لحقوق المرأة وتمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

وفي هذا العام سلط فريق الخبراء غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن الضوء على سلسلة من العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام والأمن. وتشمل تلك العقبات عدم الضمان الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، علاوة على انخفاض مستوى مشاركتها في الحياة السياسية، مع استمرار معاناتها من الفقر والعنف الجنسي والجنساني في كثير من الحالات. ولا تزال التحيزات والتمييز المؤسسي المعاديين للمرأة يعوقان عملية السلام المستدام.

ومن واجبنا جميعاً دعم حقوق النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين على سبيل الأولوية حتى يتسنى لنا أن ننفذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنفيذا فعالا. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، وسوف يسهم في تنفيذ الالتزامات التي بيّنها.

وفي هذا العام، اعتمدت حكومة بلدي أول خطة عمل لديه بشأن المرأة والسلام والأمن لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إنها خطة خمسية تحدد الأهداف الوطنية والدولية في أربعة مجالات – المشاركة المتساوية للنساء والرجال على جميع مستويات عمليات السلام والأمن، والوقاية والحماية من العنف الجنسي والجنساني إلى جانب الإغاثة والإنعاش، وتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن على الصعيد الدولي.

وتتعلق الخطة الوطنية بالشواغل في جميع مجالات العمل المتصلة بسياستنا الخارجية، ولا سيما الدبلوماسية والدفاع

والتنمية والعدل واستقبال اللاجئين والصحة، فضلاً عن الأمن الداخلي. ويدعم بلدي مشاركة المرأة في صنع القرارات بشأن مسائل السلام والأمن، بما في ذلك المنظمات الدولية، وزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام وبعثات المراقبة الانتخابية. وتهدف الحكومة أيضاً إلى تعزيز التدريب السابق للنشر للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين، بما في ذلك تدريب مستشاري الشؤون الجنسانية والخبراء.

إن خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تُكمّل الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، التي تعزز المساواة بين الجنسين من حيث صنع القرارات والعمالة، ت وتدعو إلى الإدماج المنهجي للبعد الجنساني في الاستراتيجيات التي نتبعها، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي نقدمها والتي تصل، كما قد يعلم الممثلون، إلى ١ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي.

ويؤيد بلدي بالطبع إجراءات الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأود أن أشير إلى دعمنا لإدارة عمليات حفظ السلام وشراكتنا في الاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد التحقيقات الجنائية الدولية. ونحن أيضاً واحد من ٢٠ من كبار المساهمين، بالأرقام المطلقة، في هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأود أيضاً أن أسلّط الضوء على دعمنا لعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة باتن، والتزامنا بالمساهمات في الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن صاحبة السمو الملكي دوقة لكسمبرغ الكبرى ستقوم، في نهاية آذار/مارس ٢٠١٩، بتنظيم مؤتمر دولي في لكسمبرغ لتعزيز الدعم للناجيات من العنف الجنسي، والذي نأمل أن يسهم في تحقيق هدف إنهاء العنف الجنسي في المناطق الشديدة الخطورة.

وإننا ندرك أن المساواة بين الجنسين شرط أساسي للسلام والتنمية المستدامة. ولكل دولة وكل منظمة من المنظمات الإقليمية والدولية دور تضطلع به في النهوض بدور المرأة لما فيه مصلحة السلم والأمن. ولن نتمكن من أن ننجح في النهوض بجدول أعمال السلام والأمن إلا من خلال مضاعفة جهودنا في القضاء على التمييز ضد المرأة في أوقات الحرب والسلم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر حكومة بوليفيا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لا يمكن لأي مجتمع الحفاظ على السلام أو تحقيق الفوائد منه ما لم تشارك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء السلام وإعادة الإعمار والتأهيل بعد انتهاء النزاع. وهناك ما يكفي من الأدلة التجريبية، بما في ذلك الأمثلة الواردة في المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2018/904، المرفق)، التي تؤكد أن الفرص، عندما نستثمر في غرس قيم احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ونبذ التمييز ضد المرأة، تكون دائماً أعلى لنتمكن من الحفاظ على السلام وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

لقد اتخذ مجلس الأمن ثمانية قرارات على مدى ١٦ عاماً بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويسرنا أن نشير إلى أن تقدماً كبيراً قد أحرز في عدد من البلدان، على النحو المبين في المذكرة المفاهيمية. وعلاوة على ذلك، نود أن نقر بأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يركز تركيزاً قوياً على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

لذا فقد حان الوقت ليعطي المجلس الأولوية للمنظور الجنساني في تشخيص حالات المخاطر الأمنية وفي وضع حلول للحد من تلك المخاطر. ويجب على المجلس أن ينظر في المشاركة المجدية وتمكين المرأة في جميع بنود جدول الأعمال، بما في ذلك جميع حالات تجديد الولايات. ويجب أن يوفر القيادة اللازمة

ومتابعة تنفيذ قراراته بشأن هذا الموضوع، ويجب أن يُصدر التقارير المرحلية التحليلية القائمة على الأدلة. والأهم من ذلك، يجب أن تصبح الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن جزءاً من مجموعة أدوات المجلس العادية، إضافة إلى المناقشات التي نعقدها اليوم.

ومن حسن حظ ملديف أن تقاليدها تقضي بأن تُتخذ القرارات الأسرية بصورة مشتركة من جانب المرأة والرجل في معظم الحالات. ولطالما كان الاقتراع العام في ملديف حقاً لجميع الراشدين، وكانت لدينا دائماً إجازة الأمومة والأبوة، التي يكفلها القانون الآن. ولم يكن هناك تمييز في الالتحاق بالمدارس أو التوظيف، وتتفوق البنات الآن على البنين في معدلات التخرج من المدارس الثانوية.

وبالإضافة إلى تلك الإنجازات، تواصل ملديف جهودها للتغلب على التحديات القائمة لضمان احترام حقوق المرأة. وهي تتخذ خطوات لزيادة عدد النساء في المناصب التنفيذية وأدوار صنع القرار في كل من الحكومة والقطاع الخاص، مع الاستمرار في تحدي النموذج التقليدي بأن على النساء اللاتي يشغلن مناصب رفيعة في الشركات أو الحكومة الاختيار بين المهنة والأسرة.

ومن خلال قانون العمالة لدينا، اتخذت ملديف بالفعل خطوات لضمان كفالة المساواة للمرأة في الحصول على فرص العمل والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي. وينص القانون أيضاً على أنه من غير القانوني استخدام نوع الجنس أو الوضع العائلي كأساس لإنهاء العمل. وفي عام ٢٠١٦، سنّت ملديف قانون المساواة بين الجنسين، الذي يحدد الخطوات التي على الحكومة وكيانات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب العمل اتخاذها لضمان المساواة وعدم التمييز فيما يتعلق بالنساء والفتيات. ويطلب أيضاً من الحكومة والأحزاب السياسية كفالة تكافؤ الفرص المتاحة للنساء والفتيات للمشاركة في جميع مستويات الحياة السياسية.

إن النساء هن الوصيات على القيم الثقافية والروحية للمجتمع المحلي. ويجب علينا أن نقبل بأن دور المرأة قد تغير بوتيرة سريعة وأن النساء يؤثرن الآن تأثيراً عميقاً في جميع جوانب المجتمع. ويجب أن نضمن التقدم الذي أحرزته المرأة وعجلت به، إذا أردنا أن نحقق الوعود الواردة في قرارات المجلس.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن تقديرنا للرئاسة البوليفية على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود أيضاً أن أنوّه بجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية.

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتي الوطنية، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

تقف المرأة في الواقع في مركز منصّة منع نشوب النزاعات للأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن المساواة بين الجنسين في قطاع المنظمة للسلام والأمن لم تتحقق بعد، فإننا نرحب بالجهود الكبيرة والمستمرة التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن من أجل زيادة مشاركة المرأة في المجالات المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

واستناداً إلى الاستنتاجات الرئيسية والتوصيات والمشاورات مع المجتمع المدني، اعتمدت حكومة جورجيا بالفعل خطة العمل الوطنية الثالثة لديها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التي تغطي الفترة بين عامي ٢٠١٨-٢٠٢٠. وقد اعتمدت خطتها الأولى في عام ٢٠١١. وإلى جانب الوفاء بالخطة العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تهدف الخطة أيضاً إلى حماية حقوق المرأة المتضررة من النزاع من خلال ضمان أمنها البدني والاجتماعي

والاقتصادي والسياسي، فضلاً عن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودعم مشاركتها في صنع القرارات.

ويتم إيلاء اهتمام خاص لضمان إدراج المنظور الجنساني في مفاوضات السلام وتعزيز المشاركة الفعالة للنساء والفتيات في منع نشوب النزاعات. إن خطة العمل الوطنية للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠ كانت متوائمة مع خطة عمل الحكومة بشأن حماية حقوق الإنسان ومتوائمة مع الأهداف والغايات والمؤشرات المحددة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وتم إدماج الخطة أيضاً في خطط العمل الداخلية الخاصة بكل وكالة من الوكالات الحكومية الرائدة والبلديات المحلية، مع تأدية المجتمع المدني والشركاء في التنمية لدور داعم هام.

وفي إطار التزاماتنا بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نواصل تشجيع النساء المتضررات من النزاع في جورجيا بوصفهن قوة دافعة للدبلوماسية العامة. ونتيجة لذلك، بات أكثر من ٦٥ في المائة من المشاركين في عمليات السلام في جورجيا اليوم من النساء.

وعلاوة على ذلك، تقوم حكومة جورجيا بتيسير زيادة دور المرأة في المصالحة ومشاريع بناء الثقة، التي تنفذ بدعم من المنظمات المحلية والدولية.

لكن بالرغم من تلك الجهود الرامية إلى تمكين المرأة المتضررة من النزاع، يعرقل احتلال الاتحاد الروسي المستمر لمنطقتي أبخازيا وتسخينفالي التابعتين لجورجيا، عملية السلام ويفرض شروطا قاسية على إحدى أكثر الفئات ضعفا في مجتمعنا. فالنساء اللاتي يعشن في المناطق المحتلة من جورجيا، وكذلك في المناطق المتاخمة لخط الاحتلال، يتعرضن بشكل منهجي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الحق في حرية التنقل، والاحتجاز غير القانوني من قبل قوات الاحتلال، والتهديدات للأمن المادي بسبب ما يسمى بالعبور غير القانوني للحدود.

وفي ضوء ذلك، أود أن أحيط المجلس علما بشأن المرأة الجورجية، مايا أوتيناشفيلي، الضحية الأخيرة للاحتلال. فحين كانت تجمع المحصول من قطعة أراض زراعية في بستانها، أُمسك بها واختطفت من قرية خورفاليتي بواسطة قوات الاحتلال. وتعرضت السيدة أوتيناشفيلي، وهي أم لثلاثة قصر، للإيذاء البدني، وعصبت عيناها ودفع بها إلى قاعدة عسكرية روسية غير قانونية حيث اتهمت بما يسمى تيسير عبور الحدود بصورة غير قانونية. واستغرق الأمر ١٠ أيام من جانب الحكومة الجورجية والمنظمات الدولية لإطلاق سراح مايا أوتيناشفيلي وإعادتها إلى أسرتها، التي تعاني من صدمات عاطفية ونفسية شديدة.

ومن المؤسف أن قصة السيدة أوتيناشفيلي ليست حالة غير عادية، ولكنها جزء من الحياة اليومية للأشخاص الذين يعيشون بالقرب من خط الاحتلال. وبصفة عامة فمنذ عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، احتُجزت ١٦٠ امرأة بشكل غير قانوني من قبل قوات الاحتلال الروسية، وهي السلطات المسيطرة. وبالرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة بما فيها القرارات ٨٧٦ (١٩٩٣) و ٩٩٣ (١٩٩٥) و ١١٨٧ (١٩٩٨)، وقرارات الجمعية العامة، التي تؤكد ضرورة تحقيق العودة الكريمة للمشردين داخليا واللاجئين، فإن مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين - بمن فيهم النساء والأطفال وغيرهم من شرائح المجتمع الضعيفة - ما زالوا يُمنعون من الحق في العودة إلى مواطنهم الأصلية بأمان وكرامة.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يزال التزام بلدي بالحل السلمي للصراع ثابتا. وسنواصل العمل على عدم ادخار أي جهد لتيسير عملية المصالحة بين السكان الذين مزقتهم الحرب من خلال إدماج المنظورات الجنسانية في عملية صنع القرار، وحماية حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها المجدية في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وفي الختام، وبينما نؤكد من جديد التزام جورجيا بالنهوض بتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن على الصعيدين الوطني

والعالمي، ندعو إلى زيادة اهتمام أعضاء مجلس الأمن بحماية حقوق المرأة في المناطق المحتلة من جورجيا وغيرها من المناطق المتضررة من النزاع في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود.

السيدة بيانوفيتش دوريشيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): بينما نقترب من الذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أود أن أشكر الرئاسة البوليفية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية المفيدة (S/2018/904، المرفق) ويؤيد بلدي تأييدا ً تاما ً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي وبيان مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن. لكنني أود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

إن المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في جميع أنحاء العالم بشكل منهجي في عملية صنع القرار، لا في المجال السياسي فحسب، بل أيضا في المجال الاقتصادي والمجالات الاجتماعية الأوسع نطاقا. وفي العديد من الأماكن، تكون لديها موارد أقل بل تكون محرومة من الحقوق الأساسية في عدد من القطاعات، مثل التعليم والصحة والاقتصاد ووسائط الإعلام. وغالبا ما تكون المرأة مهمشة، ويجري إشعارها بأنها ضعيفة وضحية العنف والاستغلال في مختلف السياقات والبيئات. وهذه حقيقة، بالرغم مما تبينه المعرفة المشتركة والبيانات المتاحة من أن المجتمعات تصبح أقوى عندما تُحترم حقوق النساء والفتيات، وعندما تحظى المرأة بالتقدير والتمكين، وعندما يكون لها دور قيادي في كفالة الأمن والسلام، فضلا عن الأنشطة السياسية والاقتصادية.

ويبين آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2018/900) أن المستوى الحالي لتنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن ما زال قاصرا عن بلوغ هدفه. ومناقشة اليوم فرصة لمعرفة المزيد من التجارب الناجحة لإدماج المرأة والخبرات الإيجابية والسلبية المختلفة المتصلة بذلك. وبهذه الطريقة، سنتمكن من النظر في التدابير العملية التي ينبغي اتخاذها من أجل زيادة تعزيز المساواة بين الجنسين، ودور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء المجتمعات المستقرة والأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية، والأكثر عدلا، وعلى هذا الأساس، نلتزم بأن نفعل المزيد.

إن صوت المرأة لا يسمع بشأن عدد من القضايا التي تهم حياتها وحياة أسرتها ومجتمعها المحلي. ويجب أن ندعم قدرة المرأة على التأثير على السياسات التي تعزز خطة بناء السلام والتنمية والحد من أوجه التفاوت. ولدى الجبل الأسود نهج شامل للمساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، مع التركيز على ثلاث أولويات: أولا، زيادة المشاركة السياسية للمرأة؛ ثانيا، مكافحة العنف ضد المرأة؛ وثالثا، دعم التمكين الاقتصادي للمرأة. إننا نسعى إلى إنشاء إطار فعال للتحسين المنهجي لوضع النساء والفتيات في الجبل الأسود. غير أن العمل في فرادى البلدان لا يكفي للتصدي لهذه التحديات المشتركة والتغلب عليها. وهذا هو السبب في أننا نسعى إلى الإسهام في الجهود المبذولة على المستوى الدولي من أجل تنفيذ هذه الخطة الهامة.

إن الجبل الأسود يدعم الجهود الدولية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وبالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من أصحاب المصلحة الدوليين، قمنا بتنفيذ آليات متابعة ورصد تنفيذ القرار. ونحن نقوم الآن بإعداد خطة العمل الوطنية المقبلة للفترة ٢٠١٩-٢٠١٣ من أجل تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، مستفيدين من التقدم المحرز والدروس المستفادة. ونشارك بنشاط في أعمال شبكة جهات التنسيق المعنية بشؤون المرأة والسلام والأمن، فضلا عن شبكة وسيطات البحر الأبيض المتوسط.

وتمشيا مع التزاماتنا لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ساهمنا في الصندوق الاستئماني لمنظمة حلف شمال الأطلسي لصالح الأردن بهدف زيادة تمثيل المرأة، ودعم تعيين الموظفات والتدريب الجنساني. وسنرسل قريباً مستشاراً محنكاً في الشؤون الجنسانية، يكون مسؤولاً عن إسداء المشورة والدعم التشغيلي بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى مقر قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد دُرب عدد من الموظفات في قواتنا المسلحة واعتمدن كمدربات إقليميات لتنفيذ برنامج العمل الجنساني في البعثات والعمليات الدولية لحفظ السلام. ونحن نؤيد إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ونقدر تقديرا عاليا أهمية تدريب أفراد حفظ السلام بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونؤيد أيضا مبادرة الاتحاد الأوروبي لتسليط الضوء من أجل إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، التي ستنفذ على الصعيد العالمي بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

إن خطة المرأة والسلام والأمن تُحدث أثرا على صنع السياسات العالمية. وينبغي ألا ندخر أي جهود لفتح فرص حقيقية للنساء والفتيات في المدارس والمؤسسات التجارية والرتب العسكرية وعمليات السلام. والجبل الأسود ملتزم بتلك الخطة التزاماً كاملاً. إن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وقطاع الأمن عملية تظهر بعض النتائج الإيجابية، ولكن ينبغي أن نكون أكثر التزاما بتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية. إن تمكين نصف سكان العالم من الإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من خلال خدمة مجتمعاتهن المحلية هي الوسيلة لتحقيق إنجازات فعلية عندما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة والسلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): بداية، أتقدم بالشكر لمجلس الأمن برئاسة بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن. والشكر موصول أيضا لمعالي الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على مداخلتيهما وقيادتهما وجهودهما في مجال تعزيز تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن. وأرحب أيضا بالسيدة رندة سنيورة عطا الله، المديرة العامة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي.

أود أن أتطرق إلى أربع نقاط رئيسية في بياني. أولا، فيما يتعلق بتعزيز العدالة الانتقالية للمرأة، هنالك أدلة متزايدة، منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على أن إنهاء الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في النزاعات يعتبر مطلبا أساسيا لاستدامة السلام. ولذلك، فإن دولة قطر قامتقامت بدعم جهود تيسير إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائيا.

والتزمت دولة قطر بتقديم الدعم المالي لها. وبالنظر إلى العراقيل التي تواجه المسارات البديلة للمساءلة الدولية عن الجرائم، فإن الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بالمساءلة في سورية تضطلع بدور هام في دعم التحقيقات حول العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بشكل محايد ومستقل، ودعم مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم مع الأخذ في الاعتبار أهمية هذه الخطوة في تحقيق العدالة الانتقالية للنساء في سورية، فإن دولة قطر تقدم المساعدة بكافة الوسائل المتاحة من أجل ضمان نجاحها.

ثانيا، أود أن أعرب عن سرورنا لمنح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ للدكتور دنيس ماكويغي والسيدة نادية مراد، سفيرة

الأمم المتحدة للنوايا الحسنة المعنية بكرامة الناجين من الاتجار بالبشر، تكريماً لجهودهما في إنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب في النزاعات المسلحة. حيث أن منح الجائزة لهما يؤكد على أهمية الإدانة المستمرة للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي الذي يرتكب في سياق النزاعات. ويُعدّ بمثابة دعوة للبلدان والمجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود من أجل وضع حد لاستخدام العنف الجنسي ضد النساء كاستراتيجية وكسلاح حرب ومن أجل تحقيق العدالة.

إن دولة قطر، بصفتها من المانحين الرئيسيين لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، تفتخر بجهودها لدعم الأعمال والبرامج التي تضمن مساعدة النساء اللواتي يتعرضن للاتجار، وتقديم الحماية والدعم الضروري لتعافيهن الجسدي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي، وإعادة إدماجهن مرة أخرى في مجتمعاتهن.

ثالثا، فيما يتعلق بمشاركة النساء الشابات في عمليات السلام، نحن ندرك جميعاً الدور المحوري والهام للشباب في جهود بناء واستدامة السلام. ومع ذلك يتواصل إقصاء النساء الشابات من جهود بناء السلام. وفي هذا الشأن، نود التنويه بمبادرة دولة قطر وفنلندا وكولومبيا بالتعاون مع مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالشباب وعدد من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي جاءت في الوقت المناسب لعقد أول مؤتمر دولي حول مشاركة الشباب في مسارات السلام الذي سيعقد في هلسنكي في الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، وسيجمع المؤتمر، وهو الأول من نوعه، ٨٠ شخصاً من الفاعلين الرئيسيين في مجال إشراك وشمل الشباب في مسارات السلام. وسيوفر المؤتمر فرصة لنقاش مفتوح حول المشاركة الهادفة للنساء الشابات في مسارات السلام وكيفية بناء الجسور ما بين الشابات الناشطات في مجال بناء السلام، وتوسيع الأدوات حول الممارسات الفضلى من أجل إشراك النساء الشابات والشباب بشكل فعال في مسارات السلام.

رابعا، على مدى السنوات الماضية اضطلعت النساء بعدد كبير من الأدوار المختلفة ابتداء من القيام بدور المفاوضات والوسيطات إلى القيام بدور المجندات والشرطيات، ومع ذلك فإن حكايات أولئك النساء وإنجازاتهن والدروس المستفادة منهن لم تتم روايتها وتوثيقها. لذلك قامت دولة قطر وكولومبيا بنشر كتاب بعنوان ”حكايتها“ (HERStory) وهو كتاب يسلط الضوء على إنجازات النساء القياديات عبر تاريخ الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن. واسمحوا لي أن أقتبس بعض كلمات الأمين العام للأمم المتحدة في مقدمة الكتاب، ”إن إنجازاتهن تذكرنا بما ينقصنا، عندما يُغيّب دور النساء“. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة الكثير من هؤلاء النساء الرائدات في تاريخنا الحاضر. ولكن ما نحن بحاجة إليه هو أن تتحول جهودنا من الاحتفاء بالنساء الرائدات إلى ضمان أن يصبح ذلك أمراً معتاداً. وكما هو وارد في الكتاب، فإن النساء يأتين بمنظور ومنهج ومجموعة مهارات وخبرات ضرورية لتعزيز السلام والأمن الدوليين وخطة المرأة والسلام والأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر نيوزيلندا بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، والأمين العام على تقريره (S/٢٠١٨/٩٠٠). ونود أن نسلط الضوء على موضوعين تناولهما التقرير. أولهما مشاركة المرأة في حفظ السلام، وثانيهما العقبات التي تعترض سبل وصول المرأة إلى الخدمات الأساسية في حالات النزاع والحالات الإنسانية.

في وقت سابق من هذا الشهر، استضافت نيوزيلندا المؤتمر السنوي للرابطة الدولية لمراكز التدريب على حفظ السلام، التي شملت حلقات عمل متعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن. وقد

سعدنا برؤية استمرار الالتزام بزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام، وتشاطر الأفكار بشكل صريح وبناء. ويسر نيوزيلندا، التي تتولى حاليا رئاسة الرابطة الدولية، أن تشاطركم أن العقيد هيلين كوبر هي أول رئيسة للرابطة في تاريخها الممتد ٢٤ سنة. وسنعمل خلال السنة المقبلة مع بعض مراكز التدريب على حفظ السلام على مبادرات ترمي إلى زيادة التعهدات المتعلقة بالالتزامات ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن.

وإلى جانب المشاركة في عمليات حفظ السلام، يسلط تقرير الأمين العام الضوء على الحواجز التمييزية التي تواجه النساء والفتيات في حالات النزاع والحالات الإنسانية. من المعروف أن النساء والفتيات يتعرضن بشدة وعلى نحو غير متناسب لخطر انتهاكات حقوق الإنسان في هذه الحالات. وتبين الأدلة العملية أن تقلص فرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية يُسفر عن خسائر لا مبرر لها في الأرواح بسبب زيادة معدلات الإجهاض غير المأمون ووفيات الأمهات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها. إن إزالة الحواجز التمييزية التي تحول دون الوصول إلى هذه الخدمات تكتسي أهمية حاسمة في ضمان صحة وسلامة النساء والفتيات. يجب أن تأخذ النساء والفتيات بزمام حياتهن، بما في ذلك الحق في التحكم بصورة كاملة في شؤون صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية وتقريرها بحرية. ونرحب باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٣٩، بشأن حالات الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها وحقوق الإنسان في السياقات الإنسانية.

إن تحقيق خطة المرأة والسلام والأمن بالكامل سيعود بالنفع علينا جميعاً. لأننا سنبني مجتمعات أكثر أمنا وازدهارا، ومن الأرجح أن جهودنا لحفظ السلام سترسخ، وسنحسن فرص تحقيق السلام المستدام. وأود أن أؤكد أن نيوزيلندا، بوصفها أول بلد يعترف بحق المرأة في الاقتراع، لا تزال ملتزمة بتحقيق تلك الخطة. وإذ ندنو من نهاية الإطار الزمني المحدد لخطة عملنا الوطنية الأولى، فإننا نتطلع إلى العمل مع المجتمع المدني لتحديد أهداف وإجراءات طموحة لخطتنا الثانية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة سودماليس (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ليس ثمة حل واحد يناسب الجميع لضمان مشاركة المرأة مشاركةً مجدية في عمليات السلام. لا بد لنا من إجراء البحوث وتشاطر المعارف لترجمة المفاهيم النظرية المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن إلى إجراءات وممارسات جيدة. وعلينا تحديد الحلول والنُّهج الخاصة بسياقات محددة والشاملة للجميع والمسترشدة بالخبرات، ولاسيما من الجهات الفاعلة المحلية.

وترحب أستراليا بتقرير فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وبتوصياته، وتشيد بعمل الخبراء الذين ساهموا فيه. ويركز مشروع ”نحو تحقيق سلام يشمل الجميع“، وهو مشروع بحثي تموله أستراليا في إطار شراكة مع جامعات أستراليا، على مسألة المرأة والسلام والأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وتبين هذه الدراسة البحثية، التي استند إليها أيضا تقرير فريق الخبراء، أن أحد أهم العوامل الحاسمة في كفالة استدامة اتفاقات السلام هو حضور منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة حضوراً نشطاً. إن المنظمات النسائية حاضرة في الميدان قبل نشوب النزاعات وخلالها وبعدها. فهي تساعد على الوساطة في النزاعات وعلى تسويتها، وإعادة بناء العلاقات المجتمعية والثقة في المؤسسات. غير أن المنظمات النسائية في منطقتنا تخبرنا بأن مهارات المرأة وقدراتها وكفاءاتها في مجال الحكم لا تحظى بكامل التقدير إلا عندما تدخل المرأة قطاع الأمن أو الحكومة في مرحلة ما بعد النزاع.

وتفخر أستراليا بكونها المؤسس لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، وأكبر مانحيه، دعماً للمنظمات النسائية الشعبية. ونحن فخورون أيضا بدعم الأداة التحفيزية العالمية في

مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتبين الدراسة البحثية أيضا أن مشاركة المرأة بصورة مجدية نادرا ما تحظى بما يكفي من الدعم أو التمويل.

فكثيرا ما تستبعد الترتيبات المؤسسية المرأة من العمليات الرئيسية، في حين لا تكفي التدابير القائمة بذاتها مثل تخصيص الحصص لإشراكها. إن المرأة في منطقتنا بحاجة لاستجابات عملية. وكان من بين المقترحات التي قدمتها النساء توفير خدمات رعاية الطفل والنقل الآمن والمراحيض والتشاور معهن بشأن توقيت الاجتماعات والحصول على تمويل لتيسير سفر المرافقين أو مقدمي الرعاية. وتلتمس المرأة الحماية ووضع حد للعنف الذي تواجهه من أولئك الذين يعارضون انخراطها في الأنشطة واضطلاعها بأدوار قيادية.

وتجرى أستراليا بحوثا أيضا بشأن الأبعاد الجنسانية للتطرف العنيف في المنطقة ومختلف الأدوار التي تقوم بها المرأة بالفعل والتي يمكن أن تؤديها في مكافحة التطرف وتعزيز الاستقرار والاندماج. وستسترشد خطة العمل الوطنية الثانية لأستراليا، المتوقع صدورها في منتصف عام ٢٠١٩، بنتائج هذه البحوث.

وعززت أستراليا إلى حد كبير قدرات مستشاريها العسكريين للشؤون الجنسانية. وقد دربنا ١٠١ من مستشاري الشؤون الجنسانية العسكريين الأستراليين لنشرهم في العمليات والتدريبات ذات الصلة. واستحدثنا ١٠ مناصب لمستشارين متفرغين في الشؤون الجنسانية بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني العسكري وإدماجه في أستراليا. واستحدثنا أيضا أربعة مناصب دائمة لمستشارين للشؤون الجنسانية، بما في ذلك أول مستشار للشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

ويتطلب الالتزام بالسلام الالتزام أيضا بكفالة المشاركة الهادفة للمرأة في جهود السلام. ونحن على استعداد للتعلم ومعرفة المزيد ولتقاسم معارفنا فيما يتعلق بالإجراءات الهادفة التي يمكننا اتخاذها لتأمين وضمان تحقيق سلام شامل للجميع حقا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة غارسيا غوتيريس (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): تتوجه كوستاريكا بالشكر لرئاسة دولة بوليفيا المتعددة القوميات على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وللأمين العام على تقريره (S/2018/900). وأود أيضا أن أتقدم بالشكر على الإحاطات المقدمة في وقت سابق.

ويسرنا أن نركز في مناقشاتنا اليوم على أهمية تمكين المرأة اقتصاديا وسياسيا. وقد شهدنا كيف تكون النتائج أكثر إيجابية حين تشغل المرأة مناصب صنع القرار وتشارك بقدر كبير في حل النزاعات وعمليات بناء السلام، نظرا لما يتمخض عن ذلك من مزيد من الثقة والتماسك الاجتماعي. ونرحب بجهود الأمين العام لإصلاح المنظمة، لا سيما إصلاح هيكل السلام والأمن، وهو تجسيد لعمله على تصحيح العوامل التي تحول دون تحقيق تكافؤ الجنسين في بعثات عمليات حفظ السلام. وسعيا للمساعدة على تحقيق هدف زيادة تمثيل المرأة، فإن نسبة ٨٠ في المائة من القوات التي يساهم بها بلدي من النساء. ونرى أنه لا غنى عن إدماج المنظور الجنساني ومنظور حقوق الإنسان في مختلف مجالات العمل ذات الصلة بعمليات السلام والأمن، وذلك على سبيل المثال في عمل لجان التحقيق والوساطة وفي آليات العدالة الانتقالية أيضا.

وفي ذلك الصدد، فإن من الأهمية بمكان أن تتضمن اتفاقات السلام أحكاما متعلقة بالشؤون الجنسانية وأن نكفل المشاركة الهادفة للمرأة في التفاوض بشأنها وصياغتها ومتابعة تنفيذها. ويتمثل بعد رئيسي آخر لذلك العمل في معالجة آثار العنف المسلح على المرأة والدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وذلك

من أجل الحد من دورة العنف الناشئة عن مثل هذه الحالات. ويسلط الأمين العام الضوء في تقريره على نقص تمثيل المرأة في جهود نزع السلاح، وهو الأمر الذي يجب تصحيحه. وفي ذلك الصدد، نرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح، المبينة في الوثيقة، المعنونة ''تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح''، وتركيزه على مشاركة المرأة في ذلك المجال تمشيا مع مقاصد الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار دون وضع سياسات عملية تكفل استيعاب الجميع وتستجيب للشواغل الجنسانية. ولن تتحقق المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة السياسية في مجتمعاتها المحلية وفي حل النزاعات وعمليات حفظ السلام إلا بالتصدي والقضاء على التمييز المؤسسي والتحيز الجنساني وعدم المساواة في ديناميات السلطة وعدم الاعتراف الكامل بالحقوق الإنسانية للمرأة. وتدرك كوستاريكا أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الجهود. وبناء على ذلك، وضعنا سياسة للفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠ بهدف تحقيق المساواة بين المرأة والرجل على نحو فعال - وهي صك شامل ومتعدد الأطراف يتمثل هدفه الرئيسي في التغلب على العقبات الهيكلية التي تفضي إلى تعزيز أوجه عدم المساواة بين النساء والرجال وزيادتها، وتحول دون إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالمثل، نواصل تنفيذ تشريعات وتعديلات تنظيمية ونخصص مبالغ من ميزانيتنا لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وتحقيق تكافؤ الجنسين في المؤسسات الحكومية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك في المنظمات الاجتماعية والأحزاب السياسية. وقد ترجمنا تلك الجهود إلى واقع ملموس بتشكيل الحكومة الحالية التي تحقق التكافؤ بين الجنسين. ونعمل باستمرار في مجالات التدريب المهني والتثقيف والتدريب الجنسانيين وتنمية المهارات القيادية والمشاركة والتمكين السياسيين بغية زيادة إمكانات المرأة وتأثيرها في صنع القرار، بما يمكّنها من ممارسة حقوقها بنشاط بوصفها مواطنة.

ولا شك في أن الانتهاك والعنف هما عقبتان صامتتان تحولان دون تقدم المرأة وتطورها في جميع مجالات حياتها. وسعيا لمكافحة تلك المشكلة الخطيرة والشائعة، وضع بلدي سياسة وطنية تهدف إلى التركيز على وقاية المرأة وحمايتها من العنف. وفي آب/أغسطس، أعلنت السلطة التنفيذية في بلدنا أن منع العنف ضد المرأة والتصدي يصب في المصلحة الوطنية. وبناء على ذلك، نؤكد من جديد أن استخدام العنف الجنسي على نطاق واسع بوصفه أسلوبا من أساليب الإرهاب وسلاحا من أسلحة الحرب أمر مروع وغير مقبول، حيث أنه يُعزى إليه أيضا التهميش السياسي والاقتصادي للنساء والفتيات. ونرحب بالاعتراف بأهمية ذلك الموضوع والذي تجسّد في منح جائزة نوبل للسلام لدينيس ماكويغي ونادية مراد.

وللتمكين الاقتصادي للمرأة أثر إيجابي على الإنعاش بعد انتهاء النزاع وتحقيق النمو الاقتصادي للمجتمعات المحلية بوجه عام. وعليه، يجب القضاء على الممارسات التمييزية؛ ويجب ضمان حصول المرأة على الموارد الاقتصادية والمالية وخدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ ويجب تصحيح الأطر القانونية التي تتضمن أحكاما تمييزية تكرس عدم المساواة بين الجنسين واختلال التوازن فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق. ويجب أن تظل الأولوية لإشراك المرأة في المناصب القيادية، بما يمكّنها من الاضطلاع بدورها في صنع القرارات ومراعاة المنظور الجنساني على جميع مستويات المشاركة وفي جميع الأنشطة ذات الصلة بالخطة المتعلقة بالسلام والأمن. ويجب أن يكون هناك قاسم مشترك بين هذا العمل وجميع الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وندعو إلى إعطاء الأولوية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عند وضع السياسات العامة لبلداننا من أجل المضي قدما بعزم في جهود منع نشوب النزاعات، ومن ثم تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة للجميع، رجالا ونساء.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد كيمايا (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، والتي تركز بقوة على استدامة السلام من خلال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا. ونرى أن هذه المسألة تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية. وبناء عليه، يشرفني عظيم الشرف أن أدلي ببيان من هذا المنطلق. وأود في ذات السياق أن أعرب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيل ملامبو - نغوكا، على إحاطتها المستنيرة، والسيدة رندة سنيورة عطا الله التي تكلمت باسم المجتمع المدني.

تبين الدراسات أن إشراك المرأة في جهود منع نشوب النزاعات وحلها بوجه عام يؤدي إلى توطيد السلام. وأصبح من الواضح بشكل متزايد أنه لا يمكن لأي مجتمع أن يوفق في الانتقال من مرحلة النزاع إلا عندما تكون المرأة جزءا من التيار الرئيسي لذلك المجتمع. وعلاوة على ذلك، فقد مرت فترة ثمانية أعوام على احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة للقرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وشهدت تلك الفترة العديد من الأنشطة، بما في ذلك، عقد مناقشة مفتوحة مماثلة في هذه القاعة ذاتها (انظر S/PV.6453) وغير ذلك من المناقشات المفتوحة في السنوات اللاحقة. بيد أن مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن لا تزال تعوقها عقبات، بما في ذلك الالتزامات التي تفتقر إلى الدعم المالي والسياسي الكافي. وبالرغم من المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين في إطار خطة تمكين المرأة، فلا تزال هناك الكثير من التحديات فيما يتعلق بعدم المساواة.

تحقيقا لهذه الغاية، فإن فخامة السيد جورج ماني ويا، رئيس جمهورية ليبريا، وحكومتها وشعبها، عازمون على السعي بشكل جماعي إلى الاستثمار في المساهمات القيمة التي تقدمها المرأة في مجال منع نشوب النزاعات وتسويتها. ومن أجل الوصول إلى بيئة أكثر سلما وأمنا في جميع أنحاء العالم. فلنصغ جميعا لنداء الأمين العام للدول الأعضاء بالشروع في عمليات استعراض وطنية وإقليمية في الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العشرين، في عام ٢٠٢٠، للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقبل أن تعتمد ليبريا خطة العمل الوطنية لديها بشأن هذا القرار في عام ٢٠٠٩، شاركت المرأة الليبرية بالفعل في بناء السلام. ولذلك، أعطى القرار زخما إضافيا للجهود التي تبذلها بالفعل نساء ليبريا. ولا تزال ليبريا ثابتة في التزامها العملي المستمر بتحقيق المساواة بين الجنسين والتمسك بحقوق المرأة. والأكثر إثارة للانتباه هو أن الالتزامات بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) تلقت دفعة متجددة بسبب القيادة النشطة للرئيس ويا. وتحظى هذه الالتزامات بالأولوية في أطرها المؤسسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، خطة الحكومة الليبرية لصالح الفقراء من أجل تحقيق الرخاء والتنمية، التي سيتم إطلاقها يوم السبت ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في غانتا في مقاطعة نيمبا في ليبريا من قبل الرئيس ويا، بما في ذلك شمول النساء والفتيات، بغية التقليل من انعدام المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. إن الرئيس ويا هو أحد أشد مناصري حقوق المرأة في ليبريا، ومن المدافعين عن حركة ''الرجل نصير المرأة''، التي أكدت على دعوته للنهوض بالمرأة في القيادة السياسية من خلال تعيينه ودعمه للنساء لشغل مناصب سياسية. وقد اختار الرئيس ويا، صاحبة المقام نائبة رئيس ليبريا، جيويل هوارد تايلور، لمنصب نائب الرئيس على بطاقة الائتلاف من أجل التغيير الديمقراطي. وعين أول امرأة في تاريخنا لشغل منصب نائبة رئيس أركان القوات المسلحة في ليبريا، العقيدة جيرالدين جانيت جورج. وعين امرأة نائبة للمفتش العام للشرطة الوطنية الليبرية، العقيدة ساداتو تيج ريفز، على سبيل المثال لا الحصر. وفي الوقت الذي نسعى فيه كبلد للتصدي للتحديات التي تواجه مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن، فإننا نود أن نشيد بالدول التي تبين أنها قُدوة يُحتذى

بها، بما في ذلك تلك التي وضعت استراتيجيات لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن وتحسين الحماية من أعمال العنف.

في الختام، وبالنيابة عن الرئيس ويا، وحكومة وشعب ليبريا، فإننا نشيد بفريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة في دورها القيادي، وصندوق بناء السلام، وشركائنا الدوليين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على دعمهم المستمر للجهود التي تبذلها حكومة وشعب ليبريا للرفع من مكانة المرأة وتمكينها في جميع قطاعات المجتمع. وتتطلع ليبريا إلى تعزيز الدعم والتشجيع من خلال اتساقها كعضو في مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية، وشبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن ومجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن هنا في الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة ذات أهمية قصوى هي مسألة المرأة والسلام والأمن. كما أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إن للنزاعات عواقب مدمرة على جميع المجتمعات. ولها تأثير خاص على النساء والفتيات، اللواتي غالبا ما يصبحن هدفا للعنف الجنساني وأكثر الفئات عرضة للاستبعاد من العمليات السياسية المتصلة ببناء السلام وتعزيز الأمن. لقد ركزت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بشكل قوي على السلام، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاعات والقضاء على الأسباب الجذرية من خلال الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء قدراتهم، وإقامة مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع، على جميع المستويات. ويكرس هذا البرنامج العالمي هدفًا آخر هو الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة المخصص للمساواة بين الجنسين عن طريق تمكين المرأة والفتاة، والذي يعزز تعميم المنظور الجنساني في جميع أهداف التنمية المستدامة. وبهذا المعنى، تدل أهداف التنمية المستدامة على أن الجانب الجنساني والسلام والأمن والتنمية عناصر مرتبطة بعضها البعض ومترابطة وغير قابلة للانفصال.

وبالإضافة إلى ذلك، يسرنا جعل الأمين العام أنطونيو غوتيريش، مسألتي تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين أولوية خلال فترة ولايته. وبالمثل، يكفل مجلس الأمن شموله جانب المرأة والسلام والأمن في جميع قضايا السلام الدولية. إن اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التاريخي قبل ١٨ عاما يشكل إقرارا بدور المرأة في مجالي السلام والأمن، ليس كضحية فحسب، بل أيضا كعامل من عوامل التغيير، وكطرف رئيسي فاعل في استعادة السلام وصونه. كما وجه اعتماد ذلك القرار، فضلا عن القرارات التي تلته، رسالة قوية بشأن التزام المجتمع الدولي الراسخ والمستمر بالمساعدة على تمكين المرأة وحماية حقوقها. إن منع نشوب النزاعات يشكل دعامة أساسية لخطة المرأة والسلام والأمن. لقد أعاد القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣) تأكيد دور المرأة في جميع مراحل النزاع، بما في ذلك منع نشوب النزاعات وحلها والانتعاش بعد انتهاء النزاع. وقام القرار بسد فجوة في تفسير القرارات السابقة ذات الصلة التي تناولت فقط منع العنف الجنساني أثناء النزاعات، وليس دور المرأة نفسها في منع نشوب النزاعات.

ولذلك، هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر شمولاً، يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويعزز إشراك المرأة في عمليات صنع القرار. وفي هذا السياق، يتطلب تحقيق سلام اجتماعي حقيقي هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية سليمة وشاملة. إن

وفد بلدي يؤيد التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام (S/2018/900)، التي تعزز الوصول المتساوي في الوقت المناسب إلى الخدمات الأساسية، وإلغاء القوانين والممارسات التمييزية، وتعزيز التمثيل السياسي للمرأة، وتوحيد سيادة القانون ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي خضم اعترافنا بإسهام المرأة، وقدرتها على تقديم الإنذارات المبكرة الأساسية، ووجهات نظرها بشأن التوترات التي تشهدها العلاقات الاجتماعية، وإدراكها للتهديدات التي تطال الأمن الشخصي والأسري والمجتمعي، عند محاربة التطرف في الخطابات المحلية ودورها في الوساطة، اتخذ المغرب عدة مبادرات وهو يشارك بنشاط في أنشطة أخرى.

ويشمل ذلك المبادرة الإسبانية المغربية بشأن الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٢ ؛ ومشاركة المغرب في شبكة المنسقين المعنيين بموضوع المرأة والسلام والأمن، التي أنشأتها إسبانيا في عام ٢٠١٦ ؛ ومشاركة المغرب في شبكة وسيطات منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقتها إيطاليا في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، إستضاف المغرب في الرباط، مؤتمراً دولياً بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، لمتابعة تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ودرس المؤتمر قضايا دور المرأة في الوساطة ومنع نشوب النزاعات من حيث إزالة التطرف، وكذلك أفضل الممارسات لمنع العنف الجنسي في أوقات النزاع. وهناك مبادرة أخرى في المغرب تتمثل في توظيف مئات النساء كواعظات تعرفن بالمرشدات، في المساجد والمؤسسات الدينية في جميع أنحاء البلد. وتسلط هؤلاء النساء الضوء على التعاليم الحقيقية للدين القائمة على التسامح وقبول الآخرين، بعيدا عن أي سوء تفسير أو توجه متطرف. كما تقدمن المشورة بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك الحقوق القانونية للمرأة وتنظيم الأسرة.

وثمة جانب آخر يتمثل في النشر المنتظم للموظفات في وحدات القوات المسلحة الملكية المغربية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن الكتيبة السريعة الانتشار التي نشرها المغرب في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي حاليا في مرحلتها الأخيرة من الانتشار، لديها وحدة خاصة للنساء. وبالمثل، بحلول نهاية عام ٢٠١٨، يعتزم المغرب تحقيق هدف أن تشكل النساء ١٥ في المائة من الخبراء في البعثات والمراقبين العسكريين.

واسمحوا لي أن أختتم بإبراز النقاط التالية. إن النساء هن الأكثر عرضة واستهدافا من جانب السكان في حالات النزاع.

إن مساهمتهن في مفاوضات السلام لا يمكن إنكارها ولا تقدر بثمن. فمشاركتهن في عمليات السلام تزيد من احتمالات تسوية النزاعات وتيسر استدامة اتفاقات السلام وتعزز المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج الاجتماعي – الاقتصادي.

ويتطلب تمكين المرأة في عمليات بناء السلام العمل الجماعي والمنسق من قبل جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. تضطلع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة بدور قيم. فيمكنها أن تحدد المخاطر والتوترات بشكل أسرع، وأن تقدم تحليلا مستقلا لأي وضع وأن تكون شبكات لبناء السلام.

سوف نحتفل في غضون عامين بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ستكون تلك فرصة لنا جميعا لكي نقيم عقدين من التقدم الكبير الذي أحرزناه في تحرير المرأة ومشاركتها في حل النزاعات. وستكون كذلك فرصة للنظر فيما يتجاوز عام ٢٠٢٠.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تايلند البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وترحب تايلند بمحور تركيز المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن هذا العام – تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا كوسيلة للتنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن والحفاظ على السلام من خلال منع نشوب النزاعات، فضلا عن الجهود الأعم الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين.

لقد شكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إلى جانب القرارات السبعة الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، أساسا قويا وإطارا معياريا لتفعيل تلك الخطة الهامة. وقد قدمت عدة ابتكارات، منذ عام ٢٠١٥، بما في ذلك إنشاء فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن وشبكات مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن في السنوات الأخيرة، وقد شاركت فيها تايلند بفعالية.

لقد تم إحراز تقدم كبير في المجلس مؤخرا بزيادة الاهتمام بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن استجابة للأزمات، مثل الأحكام الجديدة في ولايات عمليات حفظ السلام التي تدعو إلى مشاركة المرأة في العمليات الأمنية. وترحب تايلند ببرنامج الأمين العام الجديد، الذي يهدف إلى المواءمة التامة مع الغرض الأساسي من خطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك من خلال المشاركة المجدية للمرأة في مجال نزع السلاح.

وتدعم تايلند خطة المرأة والسلام والأمن بقوة، وتعتقد أننا جميعا مسؤولون عن ترجمتها إلى فعل، الأمر الذي يشمل سد الثغرات في التنفيذ على الصعيدين الوطني والدولي. وترى تايلند تلك الخطة بطريقة شاملة، مع التركيز على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وقد أعدنا التأكيد، لدى اعتمادنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، على أن تمكين النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين من العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات والسلام والأمن الدوليين. ولذا فإن تايلند قد واءمت تنفيذ تلك الخطة مع استراتيجيتها الوطنية للمساواة بين الجنسين في مجالات تتراوح من التنمية والمنع إلى الحفاظ على السلام.

وقد شكل تنفيذنا خطة المرأة والسلام والأمن كذلك جزءا من تقرير بلدنا إلى اللجنة المعنية باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، قدمنا تقريرا طوعيا عن حالة تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك البيانات والتحليل للمساعدة في إعداد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900).

ومن بين خطط العمل الشاملة الملحوظة في التقرير تلك الخاصة بدمج صندوق تمكين المرأة، الذي أنشئ في عام ٢٠١٢، لتوفير المنح والقروض للنساء لتمويل المشاريع ذات الصلة بالتنمية التي تزيد من فرص المرأة الاقتصادية، تمشيا مع تدابير تايلند ومبادئها التوجيهية الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة من ٢٠١٧-٢٠٢٠. ويجري حاليا بدء مشاريع في مجالات مثل بناء القدرات وعمليات التفاوض والوساطة الفعالة والانخراط مع قادة المجتمع وتخصيص الأموال من أجل النهوض بالأعمال الحرة التي تقودها المرأة.

وعلى الصعيد الدولي، ظلت تايلند تدعم بحماس مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام. فسبعة من بين حفظة السلام التايلنديين الـ ٢٧ الذين يؤدون الخدمة في بعثاتنا الثلاث لحفظ السلام من النساء، وهو ما يمثل نسبة ٢٦ في المائة من مجموعهم. وحفظة السلام من النساء التايلنديات كذلك في طليعة جهود إشراك المجتمعات من أجل تعزيز التنمية المستدامة طوال فترة خدمتهن في بعثات حفظ السلام.

وختاما، فإن تايلند ملتزمة بمواصلة القيام بدورها في الداخل والخارج للنهوض حقا بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سياسيا واقتصاديا على السواء، ولصون السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأهنئ بوليفيا على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم مناقشة اليوم. ليس من المستغرب أن تكون بوليفيا قد اختارت موضوع ”تعزيز تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والحفاظ على السلام من خلال التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة“، بالنظر إلى إنجازات بوليفيا والتزامها بالشمول والمساواة بين الجنسين. إن من دواعي سروري أن أشير إلى أن بوليفيا بها ثالث أعلى نسبة نساء في البرلمان، بعد كوبا ورواندا. كما أشكر الأمين العام، ووكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والسيدة رندة سنيورة عطا الله، على بياناتهم وإحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات هذا الصباح.

لقد اتخذ مجلس الأمن عدة قرارات بشأن التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة وزيادة مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات. وبالفعل أصبح لدينا الآن، منذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إطار شامل يتألف من أربع ركائز – المنع والمشاركة والحماية والتعافي. وتتيح لنا هذه المناقشة فرصة لتقييم التقدم المحرز، بل وكذلك لمناقشة التدابير الملموسة التي نحن بحاجة إلى اتخاذها جماعيا لضمان المزيد من المشاركة المجدية من جانب المرأة في السلام والأمن – لا لأنها تبدو حسنة المظهر أو لأنها تجعلنا نظهر بمظهر حسن، ولكن لأن المشاركة المجدية للمرأة في منع نشوب النزاعات والوساطة والتسوية، وكذلك في التفاوض بشأن اتفاقات السلام، هي السبيل الوحيد لحل النزاعات بشكل دائم، والتعجيل بالتعافي بعد انتهاء النزاع. نحن نعلم أن المرأة تتحمل القسم الأكبر من العبء الإنساني للنزاعات. ولذلك، لديها أكبر دافع لتحقيق السلام. وتعتقد رواندا، في ذلك الصدد، أنه لا ينبغي للمرأة أن تكون جزءا من جميع عمليات السلام فحسب، بل ويجب قطعا أن تكون جزءا منها.

لقد واجه بلدي – في أعقاب الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا في العام ١٩٩٤ مباشرة وبينما كانت منطقة البحيرات الكبرى بأسرها تتخبط في عدم الاستقرار – تمردا هدد بإفساد الجهود التي كانت جارية للتعمير وتحقيق التلاحم الوطني. وللتصدي لذلك التهديد في ذلك الوقت، لجأت الحكومة الرواندية إلى النساء اللائي انضم أقاربهن إلى المتمردين، في برنامج ابتكاري دعوناه ”تعال وانظر، اذهب وخبر“. وقد عملت تلك النساء كمبعوثات إلى إخوانهن وأزواجهن وأقاربهن الذين انضموا إلى التمرد ليقنعنهم بالعودة إلى ديارهم. وقد تولين ملكية البرنامج وكانت أعمالهن حاسمة لإنجاح نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين.

ومن التدابير الأخرى التي ساهمت بشكل جوهري في منع نشوب النزاعات في رواندا تنقيح جميع قوانين إصلاح الأراضي، بما في ذلك قوانين الميراث.

وكفلت تلك الإجراءات تحقيق المساواة في الحقوق وحيازة الأراضي وملكيتها بين الرجال والنساء. ونتيجة لذلك، أصبحت النساء في رواندا اليوم أكثر حيازة لسندات ملكية الأراضي من الرجال، في حين شهدت المنازعات المتصلة بالأراضي انخفاضا كبيرا. وبيّنت تقييمات أثر إصلاح الأراضي التي أجريناها أن ملكية المرأة للأراضي قد أسهمت إسهاما كبيرا في التمكين الاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية.

ومن المهم التسليم بأهمية الحلول المحلية والآليات التقليدية لتسوية النزاعات. وحيثما تندلع النزاعات المسلحة ينهار النسيج الاجتماعي. ومع ذلك الانهيار، كثيرا ما نلجأ إلى الآليات التقليدية لتسوية النزاعات. غير أن ذلك لن يؤدي الغرض منه إلا بوجود نسيج اجتماعي فاعل وأن يكون بوسعنا تعبئته. وإذ أشدد على هذه النقطة، فلأنني أعتقد أنه ينبغي لنا ونحن نواصل

العمل على تنفيذ هذه الخطة قيد المناقشة، أن نبذل الجهود الرامية إلى إشراك المرأة والمسنين بوصفهم حماة السلام، فضلا عن تنشيط الآليات التقليدية لتسوية النزاعات والوساطة. ومن شأن الآليات المملوكة محليا أن تكفل قيادة المجتمع المحلي وزيادة فرص النجاح في حل النزاعات. ويكون الدعم والشراكات الخارجية أكثر فعالية واستدامة عندما يكونان مكملين للحلول المحلية ويبنيان عليها.

وقد حققت المشاركة الهادفة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية في رواندا فوائد ومكاسب كبيرة للسلام وفي المجالين الاجتماعي والاقتصادي أيضا. ويبدو لنا الارتباط واضحا بين ركائز الوقاية والمشاركة والحماية والإنعاش. ويترتب على ذلك أن مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات تتطلب مشاركتها على طاولة صنع القرار حيث توضع الخطط ويتم التوصل إلى الاتفاقات. ويتطلب ذلك المشاركة الكاملة للمرأة على جميع مستويات الحوكمة. وفي الأسبوع الماضي، عيّن رئيس الجمهورية مجلس وزراء روعي فيه التوازن الكامل بين الجنسين، وقد سعدنا بتمكيننا مرة أخرى من التنافس مع إخوتنا وأخواتنا في إثيوبيا. ويستند ذلك إلى سجل رواندا المثالي في مجال تمكين المرأة في القطاعات الأخرى. فالنساء يشغلن نسبة ٦١ في المائة من مقاعد البرلمان الرواندي، وخمسين في المائة من القضاة من النساء و ٥٠ في المائة من حكام المقاطعات من النساء أيضا. وتتجاوز تلك الأرقام كثيرا الحصة الدستورية المقررة للمرأة، أي ما يزيد على نسبة ٣٠ في المائة. واُستخدم مطلب تلك الحصة بوصفه بداية للتصدي للمسائل المتعلقة بحقوق المرأة. وتمكنت المرأة من تحقيق إنجازات للمواطنين وللقواعد الشعبية، ما أكسبها ثقة السكان ومكّنها من تجاوز نسبة ذلك المطلب الدستوري.

وأود أن أقول أن مشاركة المرأة كانت عاملا أساسيا في مدة التنفيذ التي يكثر الحديث عنها بشأن رواندا. وهي بمثابة العمود الفقري للتحول الاجتماعي والاقتصادي المستمر في رواندا. ويمكننا التحدث عن ذلك استنادا إلى خبرتنا. فلولا مشاركة المرأة الكاملة لما تسنى لنا تحقيق ما حققناه في مجالات السلام والأمن وفي المجالين السياسي والاقتصادي. وأصبحت مشاركة المرأة الآن راسخة في طريقة حياتنا كلها. وأود أن أختتم بياني بالتوصيات التالية.

أولا، نحن بحاجة إلى الاستفادة من المحافل القائمة بصورة أكثر فعالية، خاصة وأن لدينا عددا من تلك المحافل المفيدة للغاية. ولا يمكننا أن نذكرها جميعا هنا، إلا أنها تشمل محفل FemWise-Africa وشبكة القيادات النسائية الأفريقية، فضلا عن الشبكات القائمة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ويتعين علينا تشجيع المرأة على الاستفادة من مثل هذه الشبكات وزيادة مشاركتها الفعالة في مجال السلام والأمن.

ثانيا، وكما شدد على ذلك الأمين العام صباح اليوم، فإننا نؤمن تماما في رواندا بأنه لا يمكن إنجاز أي عمل طالما أنه لم يخضع للقياس بعد. وعليه، فإننا بحاجة حقا إلى آلية فعالة للتقييم والمساءلة ،سواء كان ذلك لأنفسنا بصفتنا أعضاء أو للكيفية التي تنفذ بها هذه الخطة هنا في المقر وفي عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية في الميدان.

وأخيرا وليس آخرا، فإننا نتفق تماما مع توصيات الأمين العام، ولن ندخر وسعا لتنفيذها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جيبوتي.

السيدة حسن (جيبوتي) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، تود جيبوتي أن تعرب عن امتنانها لوفد بوليفيا على قيادته أثناء رئاسته للمجلس في تنظيم هذه المناقشة السنوية الهامة لمجلس الأمن بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن امتناننا للمذكرة المفاهيمية (انظر المرفق S/2018/904) التي أُعِدّت خلال التحضير لهذا الاجتماع،

فضلا عن الإحاطات المفيدة التي قُدّمت لنا صباح هذا اليوم في القاعة.

تؤيد جيبوتي البيان الذي أدلى به ممثل غانا باسم مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية.

(تكلمت بالفرنسية)

ونظرا لتزايد عدد النزاعات المعقدة اليوم، فإن من المهم أكثر من ذي قبل إيجاد الطريق المؤدي إلى بناء السلام بوصفه ضرورة اقتصادية للجميع. وبفضل اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات السبعة التي بُنيت عليه، توفرت لنا الالتزامات والصكوك اللازمة لعملنا. وعلينا الآن تفعيل تلك الصكوك والالتزامات مع مواصلة التشجيع على مزيد من الاتساق بينها وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، والبرامج الوطنية قبل ذلك. والوقاية أمر أساسي، لا سيما في مجال الاستثمارات الكبيرة في مجال التعليم وإدارة الموارد الطبيعية مثل المياه، وتوفير فرص العمل وحماية النساء والفتيات وتعزيز دورهن القيادي في السعي إلى السلام. وبالنسبة لجيبوتي فإن التنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يظل أولوية. وسأركز في بياني هذا على ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، ووفقا لما تم تأكيده في منهاج عمل بيجين الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فإن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار على قدم المساواة ليست مطلبا لتحقيق العدالة والديمقراطية فحسب، بل يمكن النظر إليها أيضا باعتبارها شرطا ضروريا لمصلحة المرأة ويتعين الأخذ به في الاعتبار. ولا يمكن تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم بدون مشاركة المرأة بصورة نشطة وإدخال المنظور النسائي في جميع مستويات صنع القرار. ولا شك أن جهودا كبيرة قد بُذلت في تنفيذ هذه الخطة ولكن لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

وإذ أنتقل إلى النقطة الثانية، فلا يسعنا إلا أن نلاحظ مع الأسف أن أثر تغيّر المناخ على الأمن ما زال يؤثر سلبا على النساء بصورة غير متناسبة. فتغيّر المناخ يحد من حصول المرأة على الموارد الأساسية مثل المياه، مما يعزز العواقب السلبية للنزاعات على المرأة. ووفقا لما جاء في تقرير الأمين العام الذي قدم هذا الصباح:

(تكلمت بالإنكليزية)

”وللسنة الخامسة على التوالي، دفعت الحروب وأعمال العنف والاضطهاد في جميع أنحاء العالم بالنزوح القسري إلى مستوى مرتفع جديد: فقد نزح ٦٨,٥ مليون شخص في نهاية عام ٢٠١٧“ (S/2018/900، الفقرة ٤)

(تكلمت بالفرنسية)

ونتيجة لذلك، فإن من الضروري أن تشمل استجابتنا للمسائل المتعلقة بالسلام والأمن مسألتي المناخ وعدم المساواة بين الجنسين أيضا.

وفي هذا السياق، نشدد على أهمية اعتماد استراتيجيات مناسبة لتقييم المخاطر وإدارتها. وتستهدف تلك الأدوات بلوغ الهدف المباشر وهو التخفيف من العوامل المؤدية إلى نشوب النزاع العنيف وآثاره على حد سواء، فيما ترمي في الوقت نفسه إلى بناء السلام والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف الطويلة الأجل المتمثلة في منع نشوب النزاعات وتحقيق السلام المستدام.

وفيما يتعلق بالنقطة الثالثة والأخيرة، ما فتئ بلدي يعمل على تعزيز مشاركة المرأة في عمليات التمكين الاقتصادي للمرأة وفي مجالي الإدارة والعدالة. وقد وضع العديد من السياسات العامة القطاعية في هذا الصدد موضع التنفيذ وهي موضوع لبرنامج جنساني وطني. وقد رسّخت المادة ١ من دستور جيبوتي المساواة بين الجنسين في الحقوق المدنية والسياسية. وفي ١١ كانون الثاني/يناير، تمكنت حكومة جيبوتي من تمرير قانون في

البرلمان، ينص على تخصيص نسبة ٢٥ في المائة من المناصب التي تُشغل بالانتخاب للنساء من مختلف القوائم. وتمثل النساء في الإدارة العامة في الوقت الراهن حوالي ٢٥ في المائة من القوة العاملة، ويعود الفضل في ذلك إلى وجود إطار قانوني وإرادة سياسية لتحقيق المشاركة المتساوية.

ويؤيد وفد بلدي تماما هدف التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بحلول عام ٢٠٢٠. ويمكن للمجلس أن يعوّل على جيبوتي للعمل معه لتحقيق هذا الهدف. وكما أشار متكلمون آخرون، فإن مسألة التمكين الاقتصادي للمرأة وتمتعها بالحقوق الأساسية ودورها داخل الأسر والمجتمعات هو شيء يجب غرسه وتشجيعه. وهذه ليست مسألة أخلاقية فحسب، بل إنها أيضا مسألة اقتصادية وتتعلق بالازدهار.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن هذا الموضوع لا يتعلق بجميع الذين يجلسون حول هذه الطاولة فحسب، بل أيضاً بجميع أعضاء المنظمة. وبالتالي، فما الذي يمكن وينبغي أن نفعله؟ في غضون عامين، ستحل الذكرى السنوية العشرون لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتعتقد جيبوتي أننا بحلول عام ٢٠٢٠ يجب أن نبذل قصارى جهدنا لضمان أن يكون صوت المرأة مسموعاً ليس على طاولة مفاوضات السلام فحسب، بل أيضاً في هذه القاعة. ويمكن للمرأة أن تكون عاملا محرّكاً لاعتماد نهج جديد ومفهوم جديد ونموذج جديد.

أخيراً، تؤيد جيبوتي جميع الذين هنؤوا بحرارة الحكومة الإثيوبية عقب تعيينها أول امرأة في منصب رئيس الدولة، وهي السيدة زاوده.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أرمينيا.

السيدة سيمونيان (أرمينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تُعرب أرمينيا عن تقديرها للرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على اختيار موضوع هذه المناقشة. إن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تتيح إطاراً معيارياً مهماً لتعزيز جهودنا الجماعية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والإنعاش وإعادة التأهيل والحفاظ على السلام.

ونشاطر الأمين العام شواغله إزاء استمرار التحديات التي تواجه حماية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مختلف النزاعات، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات، اللاتي لا يزلن عرضة لتزايد خطر العنف والظلم وعدم المساواة، بما في ذلك ما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية والقدرة على الصمود وفرص كسب العيش. ويشير تقرير الأمين العام (S/2018/900) إلى انتشار العنف الجنساني في حالات النزاع بصورة مثيرة للقلق. إن أرمينيا مدافع قوي عن حماية حقوق المرأة التي تعيش في مناطق النزاع. ويمكن أن يهدد عدم تشجيع هذه الجهود عمليات السلام والأمن ويقوّض جهودنا الجماعية لحماية السكان المعرضين للخطر. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تفعل المزيد من أجل إشراك السكان المتضررين ودعم أولئك الذين يجهرون بآرائهم.

وترحّب أرمينيا بالتركيز الخاص لتقرير الأمين العام على الدور المركزي لمشاركة المرأة والتمثيل الهادف لها في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. ونقدّر أيضاً الجهود الهامة المبذولة للنهوض بتمثيل المرأة وقيادتها على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

لقد كان هذا الربيع فصلاً حاسماً في تاريخ أرمينيا، مارس خلاله مواطنو أرمينيا، وفي طليعتهم الشباب والنساء، حقهم الأساسي في حرية التعبير والمعتقد والرأي. وعززت حكومة أرمينيا منذ ذلك الحين الشعور بالثقة في المشاركة الهادفة للمرأة في الشؤون العامة والعمليات السياسية.

وتولي أرمينيا أولوية عليا للإصلاحات الأساسية الرامية إلى التعجيل بنتائج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشمل ذلك تعزيز مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار وزيادة تمثيل المرأة

في الحياة السياسية. ونحن الآن في المرحلة النهائية من وضع خطة عمل وطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، إثر عملية مشاورات عامة مكثفة وشاملة للجميع بمشاركة المجتمع المدني. وسيمثل اعتماد خطة العمل، بعد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية، معلماً هاماً في ترجمة أهداف القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى التزامات وإجراءات محددة.

وتلتزم أرمينيا التزاماً تاماً بتعزيز السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية، بعد أن تبنت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها أولوية في سياساتنا الوطنية والخارجية. وقد انتُخبت أرمينيا في هذا العام عضواً في وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة. ونغتنم هذه الفرصة لتجديد التزامنا بالجهود العالمية من أجل تمكين المرأة وزيادة الفرص، فضلاً عن المساواة بين الجنسين، في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(تكلم بالفرنسية)

في وقت سابق من هذا الشهر، استضافت أرمينيا مؤتمر قمة الفرنكفونية في يريفان. وكان من أهم الوثائق التي اعتُمدت في مؤتمر يريفان استراتيجيةُ الفرنكوفونية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل وحقوق النساء والفتيات وتمكينهن. وتسلّم الاستراتيجية بأن النساء والمنظمات والشبكات النسائية تؤدّي دوراً هاماً في تعزيز السلام وتعبئة حركات السلام والحفاظ على المجتمعات، لا سيما في حالات النزاع، عند زيادة مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية. وتقر الاستراتيجية أيضاً بأن مشاركة النساء من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية في عمليات السلام يهيئ الظروف لاعتماد نهج شامل للجميع يُفضي إلى مصالحة وطنية حقيقية، وهو أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقات السلام.

في الختام، تقف أرمينيا على أهبة الاستعداد لدعم الالتزامات المتعلقة بزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وزيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار. وإننا مقتنعون بأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تتضمن وعدا بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، لن يكون ممكناً إلا من خلال الالتزام القوي والجهود المتضافرة الرامية إلى تمكين المرأة بطريقة شاملة ومنصفة على جميع المستويات.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للسيدة داريسورين.

السيدة داريسورين (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون حاضرة هنا اليوم بصفتي ممثلةً للأمين العام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن النهج المتكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يتناغم بقوة مع مفهوم الأمن الشامل للمنظمة. وتقرّ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية للأمن مترابطة ترابطا وثيقاً. ونرحّب ترحيباً خاصاً بتركيز المناقشة المفتوحة لهذا العام بقوة على تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً وعلى المشاركة الهادفة للمرأة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات وتسويتها وبناء مجتمعات سلمية.

ولا جدال الآن في الأدلة على أن المشاركة المجدية للمرأة في عمليات السلام تؤدي إلى نتائج أكثر فعالية واستدامة. وتشكّل عدم مشاركتها فرصة ضائعة للاستفادة من كل العوامل المحتملة لتحقيق السلام. بيد أن المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات السلام في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تظلّ مشكلة. فهناك نقص في تمثيل المرأة في الأطراف المتفاوضة، وكذلك في أفرقة الوساطة التابعة للمنظمة.

وللتغلب على هذا التحدي، يُعدّ فريق دعم الوساطة وقسم الشؤون الجنسانية في المنظمة مجموعة أدوات تتعلق بإشراك المرأة في عمليات السلام. وسوف تحدد مجموعة الأدوات هذه كيف تشارك المرأة في عمل السلام في السياقات التي تدعم فيها المنظمة

عمليات التفاوض الرسمي أو تيسير الحوار. وستضع الخطوط العامة لخطوات وتدابير عملية ترمي إلى زيادة إشراك المرأة وسد الفجوة بين جهود المرأة في بناء السلام وصيغ المفاوضات الرسمية.

تتواجد بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، ميدانيا في شرق أوكرانيا وتتمتع بولاية خاصة لتيسير الحوار من أجل تخفيف حدة التوتر على أرض الواقع. ويشمل ذلك تيسير ما يسمى بنوافذ الصمت من أجل إصلاح الهياكل الأساسية البالغة الأهمية لإتاحة تدفق المياه والكهرباء للسكان المدنيين.

ويرصد مراقبو منظمة الأمن والتعاون في المجتمعات المحلية في شرق أوكرانيا التي تأثرت بشدة من العنف، قدرة على الصمود وروحا مجتمعية لدى كثير من النساء الناشطات في المجالس القروية، وفي المجتمع المدني، وكمعلمات، وفي مجال توزيع المساعدة الإنسانية يوميا. وتعد مشاركة المرأة أمرا بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر بمنع المزيد من تصعيد التوترات، وإحلال السلام والحفاظ عليه. وتدعم تقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بهذه الأنشطة دعم الإصغاء لصوت المرأة في المستويات العليا لصنع القرار، حيث لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا.

إن منع نشوب النزاعات العنيفة أقل تكلفة بكثير من التصدي للصراعات بعد اندلاعها. إن إدماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامل رئيسي يؤثر على نزوع المجتمع إلى الصراع. غير أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في الهياكل الإدارية، ولا سيما في مناصب صنع القرار. وفي الوقت الراهن، هناك حوالي ٢٨ في المائة من أعضاء البرلمانات الوطنية في منطقة المنظمة من النساء. ويقوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتيسر ودعم التغييرات المؤسسية، وتبادل المعارف وبناء القدرات من أجل تعزيز تمثيل المرأة وتأثيرها في الحياتين السياسية والعامة. فعلى سبيل المثال، قدم المكتب الدعم لتجمع تكافؤ الفرص التابع للبرلمان الأوكراني لتنظيم مؤتمر المرأة الأوكرانية الأول في عام ٢٠١٧.

وهناك أمثلة عديدة على العمليات الميدانية للمنظمة لدعم المشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين المحلي والوطني في العمليات الانتخابية وإصلاحات قطاع الأمن. وفي مجال التمكين الاقتصادي، تشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على وجه الخصوص في تعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة وفي مجال تحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية.

وقدمنا الدعم في المنظمة إلى الحكومات والمجتمع المدني في ٢٥ من الدول المشاركة من أجل وضع خطط عمل موجهة لتحقيق النتائج تنفيذا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي الوقت الراهن، اعتمد حوالي ٦٠ في المائة من ٥٧ من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا خطط عمل وطنية. وألبانيا هي آخر بلد يعتمد هذه الخطة، حيث تمكنت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من تقديم الدعم بصورة وثيقة في العملية التحضيرية للخطة. ومع ذلك، يجب أيضا تنفيذ خطط العمل الوطنية تنفيذا فعالا. وسوف نولي في أنشطتنا مستقبلا، اهتماما خاصا للفجوات والتحديات المتصلة بتنفيذ خطط العمل هذه. وسنواصل جهودنا الرامية إلى تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في المجالات السياسية والاقتصادية، وكذلك في القطاع الأمني.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر بوليفيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأهنئ البعثة الدائمة على الأعمال التي قامت بها خلال رئاستها للمجلس هذا الشهر. ونرحب بعرض مسائل جديدة للمناقشة، توجه الانتباه إلى السبل التي قد يمكننا بها تنشيط أساليب عمل المجلس.

ويشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إكوادور بشأن التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة ومشاركتها المجدية والنشطة في السعي من أجل السلام – من منع نشوب النزاعات وحلها إلى تنفيذ المبادرات الرامية إلى الانتعاش الاقتصادي للمرأة في حالات ما بعد النزاع، وزيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار.

وتتمتع الدولة الإكوادورية بإطار قانوني متين يكفل صلاحية ممارسة وإنفاذ حقوق المرأة، استنادا إلى ركيزتين أساسيتين هما: الدستور الذي يتناول صراحة المساواة بين الجنسين؛ والصكوك الملزمة دوليا التي صدقت عليها الدولة. وعلاوة على ذلك، أدمجنا المنظور الجنساني على نحو شامل في شتى أجزاء خطتنا للتنمية، التي تقر بالمساواة في مشاركة الرجال والنساء في كل من الحياتين العامة والخاصة، من أجل تعزيز النمو الاجتماعي – الاقتصادي في انسجام مع الطبيعة.

وإكوادور ملتزمة بالتمكين السياسي والاقتصادي للمرأة، وبمشاركتها المجدية والنشطة في السعي من أجل السلام. وفي هذا الصدد، نسعى إلى جعل النساء والرجال على قدم المساواة في جميع المراحل التعليمية في جميع أنحاء البلد؛ وقمنا بتنفيذ نموذج الرعاية الصحية الشاملة التي تشمل إدماج المنظور الجنساني عند وضع السياسات العامة.

وإكوادور ملتزمة أيضا التزاما راسخا بتيسير توفير العمل اللائق للمرأة والوصول إلى عمليات صنع القرار. وتشجع البرامج الحكومية الرامية إلى الحد من العمالة الناقصة والبطالة، ومشاركة المرأة في سوق العمل، وتقليص الفجوة في الأجور. وعلاوة على ذلك، يتطلب القانون الأساسي للجمهورية بشأن المنظمات الانتخابية والسياسية المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار في جميع مستويات السلطة.

وفيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وحلها، ينص الدستور على أن إكوادور دولة حقوق دستورية، تعتمد تدابير العمل الإيجابي لتعزيز المساواة الحقيقية لصالح أصحاب الحقوق الذين يجدون أنفسهم في حالة من عدم المساواة، فضلا عن وضع الحماية على سبيل الأولوية في المجالات العامة والخاصة لضحايا العنف الجنسي. ويعترف الدستور بحق جميع السكان في التحرر من كافة أشكال العنف.

وتضطلع إكوادور بحملة وطنية كبيرة للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. وفي هذا السياق، نبرز قانوننا الأساسي لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير، وهو جزء لا يتجزأ من قوانيننا. ويشكل هذا معلما هاما على الصعيد الوطني، ويكفل مشاركة المرأة في العمل من أجل تنفيذه. ولدى إكوادور أيضا خطة وطنية للقضاء على العنف الجنساني، وضعت كسياسة عامة في عام ٢٠٠٧.

وعلاوة على ذلك، ينص الدستور على أن القوات المسلحة في إكوادور مؤسسة لحماية حقوق وحريات وضمانات المواطنين، ويخضع أفرادها لأحكام القضاء. ومنذ عام ٢٠٠٨ توقفت المحاكمات أمام المحاكم العسكرية مما يعكس تصميم الدولة على تمتع القضاة بالحيدة، وبالتالي تجنب الإفلات من العقاب. وقد زاد إدماج المرأة في القوات المسلحة منذ عام ٢٠٠٩، عندما كانت نسبة النساء العسكريات ١,١ في المائة من مجموع عدد الجنود، ثم مرة أخرى في عام ٢٠١٢ حيث زادت النسبة بأكثر من الضعف لتبلغ ٢,١١ في المائة. وفي هذا العام، بلغ عدد النساء في القوات المسلحة ما نسبته ٣,٥ في المائة. وتسهم إكوادور حاليا بضابطات بصفة مراقبات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

وتدرج وزارة الدفاع الوطني مفهوم الدفاع كأصل من الأصول العامة، وفي هذا السياق، فإن النهج الجنساني مدرج في خطة سياستها الدفاعية. وتعتبر حقوق الإنسان أيضا أحد مجالات العمل لإدارة الدفاع السياسية، وتشمل تعزيز سياسات المساواة بين الجنسين والممارسات المتعلقة بالتعايش السلمي

واحترام الهوية الثقافية للأعضاء، فضلا عن التنفيذ الفعال للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩).

وفي الختام، نرحب بهذه المحافل حيث يمكننا الإعراب عن آرائنا بشأن التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة ومشاركتها المجدية والنشطة في السعي من أجل السلام. وبالمثل، نود أن نعرب عن رغبتنا الصادقة في الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل إجراء حوار مثمر وناجح يعزز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة في جميع المجالات وفي جميع الميادين. وتلك عناصر أساسية للوفاء بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ترينيداد وتوباغو.

السيدة بيكلس (ترينيداد وتوباغو): تعرب ترينيداد وتوباغو عن سرورها بدعم تقليدها المتمثل في المشاركة في هذه المناقشة المفتوحة السنوية بشأن الموضوع الهام المتمثل في تشجيع تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، والحفاظ على السلام من خلال تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا.

إن ترينيداد وتوباغو تنوّه باختصاص مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، وتود أن تعرب عن ارتياحها لكون مسألة المرأة والسلام والأمن لا تزال تشغل مكاناً بارزاً في جدول أعمال المجلس. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للأمين العام على ملاحظاته الهامة بشأن هذا الموضوع. ونرحب أيضا بالإحاطات الإعلامية الزاخرة جدا بالمعلومات من جانب المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني.

وبالنسبة لترينيداد وتوباغو، ما زال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرا محوريا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بخطة الأمين العام لنزع السلاح، المعنونة ”تأمين مستقبلنا المشترك“ التي تقوم على أساس متين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

كما نشيد بالأمين العام على تقديره ودعوته إلى إدراج مشاركة المرأة بشكل مجدٍ، على قدم المساواة، وعلى نحو كامل وفعال في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. وما زال وفد بلدي يقدر إيلاء الأمين العام لتكافؤ الجنسين الأولوية بوصفه واجباً أخلاقياً وضرورة عملية.

وقد اعتمد المجلس، قبل ثمانية عشر عاماً، القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتبقى ترينيداد وتوباغو ثابتة على رأيها القائل إن الطابع الأساسي لهذا القرار غني عن البيان، لأنها كانت سابقة للإقرار بضرورة إشراك النساء والرجال في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين. وبالمثل، فإننا ندرك الطابع المميز للقرارات اللاحقة بشأن الحفاظ على السلام، فضلا عن أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها المجدية في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة بالحفاظ على السلام. ودعمنا تلك القرارات لا يستند إلى التزاماتنا القانونية بموجب الميثاق فحسب، بل أيضاً إلى القوانين الوطنية الخاصة بنا، التي رسخت حقوق المرأة غير القابلة للتصرف في إطارنا القانوني الداخلي.

وتؤيد ترينيداد وتوباغو سيادة القانون باعتبارها ضمانة أساسية في تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. لذلك، نرى من الضروري استمرار تمسكنا بالالتزام بعدد من الصكوك الدولية التي تسعى إلى حماية حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

وتعرّض النساء والفتيات للخطر في حالات النزاع المسلح وللعنف المسلح في الظروف الخاصة ببلدي لا يزال يسترعي انتباهنا. وما فتئت ترينيداد وتوباغو نصيراً قوياً لمعاهدة تجارة الأسلحة. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة تمثل إنجازا كبيرا في إطار الكفاح العالمي من أجل القضاء على تسريب الأسلحة

التقليدية إلى السوق غير المشروعة، الذي من شأنه أن يقلل، إن لم يُنه، معاناة يعجز عنها الوصف، ولا سيما في صفوف النساء والفتيات. واضطلعت الجماعة الكاريبية بدور هام في كفالة حكم محدد من أحكام المعاهدة كان مدعاة لكثير من الاحتفاء، ألا وهو إدراج صياغة تحمي النساء والفتيات من العنف الجنساني المسلح.

ومن منطلق تعزيز الخطة المزدوجة المتعلقة بتحقيق السلام والأمن الدوليين وتمكين المرأة، قامت ترينيداد وتوباغو في عام ٢٠١٠ بعرض أول قرار للجمعية العامة بشأن المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهو القرار ٦٥/٦٩. ونحن نرى أن ذلك القرار يُكمّل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن هذه المسألة، من خلال التركيز على مشاركة المرأة في العمليات الرامية إلى النهوض بنزع السلاح وتحقيق السلام والأمن الدوليين. ويجري تناول القرار في صيغته الراهنة في سياق اللجنة الأولى للجمعية العامة، ولا يزال يحظى بدعم عدد كبير من الدول.

وبوصف ترينيداد وتوباغو عضوا حاليا في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإنها تتعهد بمواصلة العمل مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي. ونقر بالخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بوصفها أداة هامة يمكن أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف. وبالإضافة إلى ذلك، انتُخب للمرة الأولى مواطن من ترينيداد وتوباغو عضواً في اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على الثقة التي عُهد بها إلى ترينيداد وتوباغو في هذا الصدد.

وختاماً، تود ترينيداد وتوباغو أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد مجدداً التزامها بالنهوض بالمرأة وتمكينها. ولا نزال ملتزمين بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى وشركائنا على الصعيد الإقليمي ونصف الكرة والعالمي لتشجيع مشاركة المرأة كشريك على قدم المساواة في المسائل المتصلة بالسلام والأمن، بما في ذلك على جميع مستويات عمليات صنع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد جينغا (رومانيا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ بوليفيا على مبادرتها بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلي به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منحت جائزة نوبل للسلام هذا العام لشخصين عرفاناً بجهودهما في سبيل وقف استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. ويجب أن تكون الجهود الدؤوبة التي تبذلها نادية مراد ودينيس ماكويغي لإذكاء الوعي ومكافحة الممارسات البغيضة التي ترتكب بحق النساء والفتيات المتضررات من النزاع، مصدر إلهام لنا جميعا، أولا في تحديد مرتكبي تلك الأعمال وإخضاعهم للمساءلة؛ ثم في تحقيق العدالة للضحايا والاقتصاص لهن وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي لهن؛ وأخيرا، في إتاحة الفرصة للناجيات للإدلاء بشهاداتهن عن الممارسات الضارة التي كنّ ضحيتها.

وفي هذا السياق، يساورنا بالغ القلق إزاء أعمال التخويف والأعمال الانتقامية التي تتعرض لها الناشطات في مجال السلام والناشطات العاملات في المجال الإنساني. ولا ينبغي أن يُكتم صوت تجربتهن ومخاوفهن، بل ينبغي الإفصاح عنها وأخذها في الاعتبار في عمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، يضطلع مبدأ التكامل، وعدم التمييز، وتكافؤ الجنسين بدور حيوي في استراتيجيات السلام والأمن. وقد طال انتظار تسليط مزيد من الضوء في الساحة العامة على هؤلاء النساء. فالاستماع إليهن

وتمكينهن من المشاركة في الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه ومنع نشوب النزاعات أو تقليلها، هو النهج الصائب من أجل تحقيق حلول دائمة.

وتتضرر النساء والفتيات عل نحو غير متناسب من النزاعات المسلحة وعواقبها الطويلة الأجل. إن صون حقوقهن الإنسانية وكفالة حمايتهن من أعمال العنف الجنسي والاستغلال والاتجار كلمات نسمعها كثيرا. ولكن لتحويل تلك الكلمات إلى واقع يومي في جميع أنحاء العالم، نحتاج إلى زيادة مشاركة النساء والفتيات ودورهن القيادي وحضورهن في عمليات صنع القرار.

إن مشاركة الضابطات في عمليات حفظ السلام أمر بالغ الأهمية لتحقيق فعاليتها التشغيلية ويؤثر تأثيرا مباشرا في استدامة السلام. وفي عام ٢٠١٨، تمّ نشر أكثر من ٠٠٠ ١١ ضابط من ضباط الشرطة في ١٥ بعثة من بعثات الأمم المتحدة، ولم تتعدّ نسبة النساء فيها ١١ في المائة. ويمثل تحقيق الهدف المنشود، وهو بلوغ نسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، تحديا رئيسيا للأمم المتحدة. وهذه الأرقام تجسد حجم التحدي. وتمثل الضابطات الرومانيات في الوقت الراهن نسبة ١٣ في المائة من موظفي وحدات الشرطة المنتشرة في عمليات حفظ السلام.

وبوصف رومانيا بلداً مرشحاً لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، فإنها تجدد التزامها القوي بتعزيز مشاركة المرأة في بعثات حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة.

والمرأة، لأسباب عدّة، عنصر جوهري في عمليات بناء السلام. فإعادة بناء المجتمعات والاقتصادات المتضررة من النزاعات المسلحة ترتهن إلى حدّ بعيد بإسهامات المرأة. ويعني هذا حاجتها إلى تحسين سبل حصولها على خدمات التعليم والمعلومات وفرص العمل والخدمات المالية وتيسير إمكانية وصولها إلى الأسواق، وحاجتها إلى المشاركة في المنقاشات السياسية. ولذلك، من الضروري للغاية أن نقدم لها دعما مؤسسيا وماليا وقانونيا أفضل، فضلا عن تيسير وصولها إلى الموارد والتكنولوجيا، من أجل الاستفادة من مثابرتها وطاقتها وقدرتها على التكيف. لقد حان الوقت للقيام بذلك.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالطة.

السيد إنغوانيز (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، وعلى إيلاء الأهمية الواجبة لهذا البعد من السلام والأمن. يسرنا أن نشارك في هذه المناقشة الهامة اليوم، ونتطلع إلى مواصلة العمل مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. أود أيضا أن أشكر المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والسيدة رندة سنيورة عطا الله على تشاطرهما أفكارهما وخبراتهما معنا اليوم.

تؤيد مالطة البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ويسرنا أن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية يحتلان على نحو متزايد مركز الصدارة في أعمال مجلس الأمن. إننا نعتبر القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة ذات الصلة محورية لعمل المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح، إننا إذ نحقق السلام والأمن، لا يمكننا أن نتجاهل نصف سكاننا. ينبغي أن تكون النساء مشاركات محوريات في المجتمع. يجب أن يتمكنّ من المشاركة بحرية في المناقشات المحلية والدولية بشأن مستقبلهن. وينبغي أن يتمكنّ من شغل الوظائف العامة. وينبغي أن يكون بوسعهن أن يصبحن صانعات قرار في الحكومات والمجتمع. كما ينبغي تمكين المرأة من المشاركة الحرة في المناقشات والمداولات خارج بلدانهنّ الأصلية. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن

للمرأة حق متساو بالمشاركة في جميع الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وحلها (S/2018/900).

وفي عدد هائل من الحالات، تعاني النساء من العنف المباشر والمتعمد في مناطق النزاع. وأقر اعتماد القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بأن العنف الجنسي يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب. إن تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2018/250) يقدم لنا جميعا قراءة مؤلمة. كما يوضح التقرير أنه لا يزال هناك الكثير مما هو مطلوب لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس الذي يدمر أجيالا من النساء والفتيات.

ونحيط علما مع الاهتمام بقلق الأمين العام على النحو المبين في تقرير تشرين الأول/أكتوبر عن عدم إحراز تقدم في الالتزامات الأساسية للسلام والأمن وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ونحن نوافق على أن اتباع النهج المستدامة تجاه التحديات المبينة في جميع أجزاء هذا التقرير يستدعي أن يتجاوز إبداعنا والتزامنا على المدى الطويل النهج المستندة إلى المشاريع التي تنفذ لمرة واحدة لصالح المرأة والسلام والأمن من أجل تحقيق تغييرات على مستوى المنظومة وتغييرات هيكلية.

فالمساواة بين الجنسين تتعلق بحقوق الإنسان. وينبغي أن يكون الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أحد المبادئ العامة الرئيسية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى مدى السنوات الماضية، جددت مالطة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتم هذا العام سنّ قانون جديد لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي، يتضمن أحكام اتفاقية اسطنبول. وعلاوة على ذلك، تم تعيين جهة تنسيق معنية بالمرأة والسلام والأمن في وزارة الخارجية وتشجيع التجارة.

ترحب مالطة بمبادرة الأمين العام الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة على جميع المستويات. ومن المهم أن يُنظر إلى الأمم المتحدة على أنها مثال للمنظمة الدولية التي تعيّن وترقّي بهمة المرأة في الوظائف الرفيعة المستوى. وتحتاج النساء والفتيات إلى أمثلة يقتدين بها ويرسمن مساراتهن الوظيفية في المستقبل بناء عليها. إن الإظهار بنشاط أن اضطلاع المرأة بأدوار صنع القرار هو القاعدة وليس الاستثناء سيغدو تركة هامة من الأمم المتحدة للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيدة رودريغيث مارتينيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية فنزويلا البوليفارية عن امتنانها لدولة بوليفيا المتعددة القوميات على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وعلى إعداد المذكرة المفاهيمية لتوجيه مداولاتنا اليوم (S/2018/904، المرفق). ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على إحاطته الإعلامية، وكذلك للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة ملامبو – نغوكا – التي كان عملها محوريا في تعزيز جدول الأعمال هذا – والسيدة رندة سنيورة عطا الله.

يخلص تقرير الأمين العام (S/2018/900) عن المسألة الهامة المعروضة علينا اليوم إلى أنه لا تزال أمام المرأة عقبات للمشاركة الفعالة في صون السلام وتوطيده. لا تزال البشرية تشهد العواقب المدمرة الناجمة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة التي تعصف بالعالم اليوم، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات، الذين هم أول ضحايا العواقب المأساوية للحرب والذين يخضعون أيضا الاستغلال والاعتداء الجنسيين بصورة متكررة ومنهجية، فضلا عن العنف الجنساني الوحشي.

وبلدنا على اقتناع بأن مشاركة المرأة ومساهمتها في جميع المستويات والمراحل والمجالات مرتبطة بمنع نشوب النزاعات وتسويتها هما أمران أساسيان لتحقيق السلام الدائم والمستدام. لن يتحقق السلام والأمن الدوليين إذا لم يتم الإشراك والإدماج

الفعالين للنساء والفتيات – اللواتي يشكلن أكثر من نصف السكان المتضررين من النزاعات المسلحة.

وفي مواجهة تلك السيناريوهات الحرجة، من الأهمية بمكان أن تتوفر أعلى درجات الالتزام السياسي عند قيام مختلف الهيئات الوطنية والدولية بتخصيص موارد عادلة وكافية ويمكن التنبؤ بها، بغية القضاء على الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة تأنيث الفقر، وتعزيز العمليات الهيكلية للقدرة على الصمود، والقدرات المؤسسية والحصول على الاستحقاقات الأساسية للمرأة، ومعالجة ليس تدريبهن ومهاراتهن التقنية لممارسة أنشطة الترويج، لكن أيضا تغطية احتياجاتهن الأساسية والأمنية.

ونؤكد من جديد أنه لن يكون من الممكن الإعمال الكامل لتلك الالتزامات والمثل العليا لصالح المرأة بينما تواصل بعض الدول والكيانات تنفيذ تدابير قسرية من جانب واحد ضد دول أخرى ذات سيادة لدوافع سياسية في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية. ومرة أخرى ندين تلك التدابير بوصفها غير قانونية وانتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولأنها تخل بالسلام والاستقرار وتولّد معاناة لأكثر من ثلث الجنس البشري، فلا مجال سوى النجاح في مواصلة مكافحة مخططات التدخل والمروجين لها.

ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل أعمالها لتحسين تدريب جميع الموظفين المنتشرين في الميدان، وأن يكون هناك حضور أكبر للخبراء – وبخاصة النساء – في المسائل الجنسانية، والمستشارين في مجال حماية النساء في عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، ندين جميع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين في إطار أي عملية من عمليات حفظ السلام، كذلك من جانب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أو الموظفين المدنيين في المنظمة المنتشرين في الميدان. ويجب أن يظل عدم التسامح مطلقا إزاء هذه الجرائم التزاما موضوعيا من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره من أجل مواصلة العمل بحزم نحو منعها ومحاكمة جميع المسؤولين عن تلك الجرائم الشنيعة واللاأخلاقية.

كما نكرر التأكيد على دعوتنا لجميع الدول والكيانات والأفراد أن تحترم احتراما كاملا أحكام القانون الدولي والقرارات التي اتخذها هذا الجهاز فيما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وتقديم الدعم المالي واللوجستي للجماعات المتطرفة والإرهابية كي يتسنى التحييد الفعال لقدرتها العملياتية وممارساتها المقيتة الممثلة بالاستغلال والعنف الجنسيين ضد المرأة كأداة من أدوات الحرب والإرهاب.

في الختام، تغتنم فنزويلا هذه الفرصة لتؤكد من جديد إيمانها الراسخ بأن المرأة طرف رئيسي وعامل أساسي في النضال من أجل تحرير شعوبنا. ولذلك، يتعين علينا أن نجعل من تهيئة الظروف اللازمة لحصولهن على المساواة وعلى فرص متساوية أولوية قصوى في صدارة عمليات التنمية وبناء السلام المنصفة والتحويلية والشاملة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

السيدة هتشينسون (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام لحلف الناتو لشؤون المرأة والسلام والأمن. ويسعدني تمكني من المشاركة في هذا الحوار المستمر، الذي يمثل أولوية بالنسبة للحلف.

لقد ساعدنا اتخاذ المجلس لقرارات بشأن المرأة والسلام والأمن وعمله بهذا الخصوص على التفكير في الجوانب الأمنية الأوسع نطاقا، التي تعالج التأثير الأساسي الذي يمكن أن تمارسه المرأة في إعادة صياغة خطة السلام، وهو التأثير الذي غالبا ما يكون مفقودا. ونحن ندرك العلاقة القوية بين المساواة بين الجنسين واستقرار أي بلد. ويؤدي تمكين المرأة إلى إقامة مجتمعات أكثر سلماً وشمولاً، وذلك أمر حيوي لمنع نشوب النزاعات. إن معاملة النساء في أي مجتمع هو مقياس يمكن من خلاله اكتشاف أشكال أخرى من الاضطهاد، ويمكن

قياس ارتفاع معدلات العنف من خلال تراجع حقوق الإنسان وتقلص المساحات المخصصة لكي تُسمع المرأة صوتها.

ولأن الناتو هو تحالف عسكري وسياسي، فإنه يدرك أن الاحتياجات الأمنية للنساء والرجال مختلفة. ومع ذلك، فإننا نضيع أحيانًا الفرصة لدمج وجهات نظرهم المتنوعة. ونحن الآن نعمل على التأكد من تجسيد جميع أعمالنا بشكل كافٍ للنهج القائم على الاهتمام بالسكان ككل. ولن يتحقق السلام المستدام دون تمكين المرأة ومشاركتها.

ويلتزم حلف الناتو بقوة بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي هذا العام، عزز رؤساء دولنا وحكوماتنا هذا الالتزام بالتصديق على سياسة جديدة وخطة عمل جديدة بشأن المرأة والسلام والأمن، تحظيان بدعم الحلفاء التسعة والعشرين والعديد من شركائنا. وتبنى السياسة الجديدة على إطار يشتمل على ثلاثة مبادئ توجيهية: الإدماج والشمول والنزاهة. وتستند تلك المبادئ، التي تتماشى مع الالتزامات العالمية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، إلى القيم المشتركة للحلف المتمثلة في الحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان والالتزامات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

وتعزز مبادئنا الهدف المتمثل في أن المساواة بين الجنسين يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من جميع الأنشطة والعمليات والمهام التي يقودها حلف الناتو. ونهدف إلى تنفيذ تلك الخطة من خلال إزالة الحواجز التي تقف في طريق المشاركة الكاملة للمرأة في قوات الحلف والقوات الوطنية، ولكن الأهم من ذلك، أننا سنعزز المساءلة فيما يتعلق بولاية المرأة والسلام والأمن من خلال ضمان تبني الموظفين المدنيين والعسكريين في الناتو لأعلى معايير السلوك المهني والشخصي. وتمثل سياستنا الجديدة الخطوة التالية في تنفيذ الخطة داخل الحلف، وتؤكد من جديد التزام حلفاء وشركاء الناتو المستمر بدمج المنظورات الجنسانية والأولويات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وستصبح هذه السياسة جزءًا لا يتجزأ من الأعمال اليومية وستدعم الحلف في معالجة التحديات المعقدة خلال القرن الحادي والعشرين.

إن التهديدات العالمية الحالية معقدة ومتعددة الأوجه وتعقّد المشهد الأمني بطرق لم يسبق لها مثيل. ولذلك، فنحن بحاجة إلى الاستجابة بشكل كاف من خلال اتباع نهج كلي فيما يخص الأمن. فالعلاقة بين الأمن والاستقرار الاقتصادي مثبتة جيداً. ويعزز عدم الاستقرار السياسي الهشاشة الاقتصادية للمرأة. ويجب أن نفعل ما هو أفضل لدعم النساء ليصبحن مسؤولات عن مستقبلهن. ويعمل حلف الناتو بنشاط على تعزيز وتوطيد التواصل مع منظمات المجتمع المدني النسائية من أجل تعزيز إسماع أصوات الأشخاص الأكثر تضررا من النزاع. وقد أنشأنا الفريق الاستشاري للمجتمع المدني المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهو ائتلاف مستقل يضم منظمات نسائية تمثل الأشخاص الأكثر تضررا من عدم المساواة والنزاعات على المستوى العالمي. ويدعونا الفريق إلى توسيع نطاق فهمنا للأمن وتعزيز نهج أكثر شمولاً والتصدي للتحديات التي تواجه الدفاع والأمن.

وقد أعرب أعضاء الفريق عن قلقهم إزاء التهديدات الحالية للسلام في جميع أنحاء العالم وأبدوا إحباطهم إزاء التقدم البطيء فيما يخص تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأصغينا إليهم وسمعنا صوتهم، وقد استجبنا من خلال مراعاة إدماج الجانب الجنساني وسماع أصوات النساء في جميع أعمال الناتو. وهذا هو العامل الأساسي في نجاح السلام والأمن. وتسلط النساء في كل مكان الضوء على الحاجة إلى فهم وتعزيز التدابير الوقائية، التي تشمل منظورات جنسانية في تحليل الإنذارات المبكرة. ويجب أن نعترف بأن انتهاكات حقوق المرأة والعزلة السياسية والاقتصادية للمرأة هي مؤشرات على صراع محتمل. ويحثنا الفريق الاستشاري للمجتمع المدني على إبراز الجانب الجنساني بقدر أكبر في إطار الاستجابات الأمنية وتقديم رؤية واضحة للمستقبل، تعتمد على الجهود المنسقة مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

إن الاتساق والتماسك على نطاق النظام الدولي أمران حاسمان إذا أردنا النهوض بهذه الخطة. ويجب علينا توضيح رؤيتنا وتنسيق جهودنا وإظهار دعمنا الجماعي مع محاسبة جميع المسؤولين عن تنفيذ هذه الولاية. ويتطلب التغيير شجاعة، والشجاعة تتطلب التزاما. إن ثمة حاجة إلى عمل جماعي لضمان إحراز تقدم ملموس. ويجب أن نتحلى بالشجاعة في عملنا، لأننا نعمل معاً لتحقيق السلام المستدام والدائم، ليس للنساء فحسب، بل للجميع أيضاً.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيدة مهدييفا (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود في البداية أن نشكر رئاسة دولة بوليفيا المتعددة القوميات على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن، وأن نرحب بتركيز هذه المناقشة على التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة.

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900)، الذي يعتبر تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين مسائل شاملة ويعرض التحديات الرئيسية التي تؤثر على النساء والفتيات، وكذلك المجالات التي تم فيها إحراز تقدم. ونتفق تماما مع الأمين العام على أنه لا يمكن التقليل من أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة في الاقتصاد وفي عمليات السلام، وأنه لا بد من معالجة العوامل التي تحد من إدماجها. إن المرأة تقوم بدور حاسم في تعزيز وصون السلام والأمن الدوليين. وقد اعترف القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣) بأهمية مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.

تتأثر ملايين النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم بشكل غير متناسب بآثار النزاعات المسلحة والفقر والتحيز الجنساني والتمييز وغير ذلك من أشكال التفاوت. وغالباً ما يُستخدم العنف الجنسي المتصل بالنزاع كأداة للإذلال والتخويف. وبالتالي، فإن العواقب الصحية المدمرة للعنف ضد المرأة وأطفالها على المجتمع تبرز بوضوح. وبغض النظر عن الظروف والأوضاع التي يحدث فيها العنف، فإنه يجب محاسبة الجناة على أفعالهم. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية ضمان عدم معاناة النساء والفتيات بسبب جنسهن.

وباعتبارنا بلدا يخضع جزء من أراضيه للاحتلال العسكري، المصحوب بأعمال تطهير عرقي وارتكاب جرائم وحشية أخرى ضد سكانه المدنيين، فإننا نعتبر سلامة المدنيين أمرا يكتسي أهمية قصوى. وقد نزح أكثر من مليون من اللاجئين والمشردين داخليا الأذربيجانيين، ونصفهم من النساء، من ديارهم وظلوا يعانون طوال الثلاثين سنة الماضية. وينبغي ألا يظل المجتمع الدولي غير مبال إزاء محنة النساء والفتيات في النزاعات المسلحة ويقع عليه واجب حمايتهن من الأذى. ومن بين المسائل الملحة التي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة مسألة المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن والذين يُبلغ عن اختفائهم خلال النزاعات المسلحة. وتواصل أذربيجان بذل جهودها لزيادة الوعي بالمشكلة على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولجنة وضع المرأة، التي يمثل بلدي أحد الرعاة الرئيسيين لها.

إن الوقاية هي الإستراتيجية الأكثر فاعلية لتمكين النساء والفتيات، حيث أنها تتيح لنا إزالة العقبات بشكل استباقي التي تحد من قدرتهن على تحقيق كامل إمكاناتهن. وفي هذا الصدد، فإن سن سياسات ووضع آليات تراعي الجانب الجنساني يمكن أن يشكل بيئة داعمة ومفيدة لنجاح المرأة.

وقد نفذت في السنوات الأخيرة عددا من السياسات العامة والبرامج الرامية إلى تحسين حالة المرأة في أذربيجان.

ونفذت اللجنة الحكومية لشؤون الأسرة والمرأة والطفل بأذربيجان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان

والشركاء الآخرين، في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧، مشروعا بشأن وضع خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وأنشئ فريق عامل معني بالمرأة والسلام والأمن يمثل المرأة من مختلف المنظمات لذلك الغرض، وقد أشرف على إعداد مشروع خطة العمل الوطنية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عقدت لجنة الدولة المنتدى الخامس للمرأة، الذي كرس للذكرى السنوية المائة لمنح المرأة حق الانتخاب في أذربيجان. وقد مثل هذا الحدث أحد أهم المعالم في تاريخ أذربيجان، التي منحت المرأة حق التصويت في عام ١٩١٨.

ويشكل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات الريفيات، اللواتي يمثلن ٧٧ في المائة من الإناث في أذربيجان، أحد المجالات ذات الأولوية الرئيسية لحكومتنا. وقد قامت اللجنة الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منذ عام ٢٠١١، بتنفيذ مشروع بشأن تعزيز مشاركة المرأة الريفية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وقد اكتسبت عدد من النساء ذوات الإعاقة، مهارات في مجال الأعمال التجارية، وأنشأ بعضهن مؤسساتهن التجارية، واستفادت نساء عديدات من الدورات التدريبية بشأن المساواة بين الجنسين التي عقدت في المدارس. وقد حسنت نظم المياه والصرف الصحي، التي تم تركيبها في ستة مواقع في جميع أنحاء البلد، من فرص الحصول على المياه النظيفة والهياكل الأساسية للمرافق الصحية للتلميذات في المدارس.

وقد أحرزنا تقدما كبيرا في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مؤسسات الدولة. فزادت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية من ١١ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى مستوى البلديات، شكلت المرأة ٣٥ في المائة من المرشحين المنتخبين بعد انتخابات عام ٢٠١٤، مقارنة بـ ٤ في المائة فقط في عام ٢٠٠٤. وكذلك زادت نسبة النساء المعينات في المناصب الحكومية الرئيسية زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وبنهاية العام ٢٠١٦، كان نواب رؤساء ٨٠ هيئة من الهيئات التنفيذية الـ ٨٧ في أزربيجان من النساء. وقد انضمت أذربيجان إلى جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وما زلنا ملتزمين بالنهوض بحقوق المرأة وضمان مشاركتها الكاملة والفعالة في عمليات صنع القرار.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة باسولس ديلغادو (إسبانيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر الرئاسة البوليفية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. لقد حظيت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، كما يعلم الأعضاء، بالأولوية خلال فترة عضويتنا الأخيرة في المجلس، وهي لا تزال كذلك اليوم.

وقد أحرزنا جميعنا تقدما منذ اعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). بيد أن البيانات ما زالت تظهر تدني مشاركة المرأة في عمليات السلام. ونحن نتفق بقوة مع دعوة الأمين العام إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة العوائق العملية والمؤسسية التي لا تزال تحول دون مشاركة النساء مشاركة كاملة ومجدية في جميع عمليات السلام.

ونرحب على وجه الخصوص بخطوات الأمين العام العاجلة والاستثنائية في سبيل تحقيق التكافؤ في منظومة الأمم المتحدة والتزامه الشخصي بتحسين المساواة بين الجنسين في عمليات السلام من خلال تشجيع زيادة كبيرة في عدد النساء في قوات الأمن. وقد شارك وزيرا خارجية إسبانيا وفنلندا، في ذلك السياق، في تقديم مبادرة سميت ”التزام ٢٠٢٥“ في الاجتماع رفيع المستوى المتعلق بشبكة مراكز تنسيق المرأة والسلام والأمن، الذي عقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ويشرفني اليوم أن أشاطركم، باسم إسبانيا وفنلندا، الخطوط العريضة لمبادرتنا.

نقوم، من خلال هذه المبادرة، بسلسلة من الالتزامات بتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات السلام من

الآن وحتى عام ٢٠٢٥. وسنجعل تلك الالتزامات في متناول جميع الدول الأعضاء والمنظمة في المستقبل القريب. وستشمل هذه الالتزامات تدابير إضافية لزيادة التمثيل المؤسسي للمرأة على جميع المستويات في القطاعات ذات الصلة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما في عمليات السلام. وستشمل تعيين النساء في مواقع صنع القرار في مؤسسات السلام والأمن.

وسنلتزم بتقديم حوافز تمويلية لمشاركة المرأة. وسنعمل بحزم وجنبا إلى جنب مع المجتمع المدني لكفالة أن تشمل المرأة ومنظماتها في جميع عمليات ومفاوضات السلام، الآن وفي المستقبل، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تحديد أهداف كمية. وسنطلب من المنظمات الدولية والإقليمية أن تبرهن على إحراز تقدم منتظم فيما يتعلق بالمشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام والمفاوضات، بما في ذلك تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، فضلا عن تعيين الأمم المتحدة مستشارات للشؤون الجنسانية بشأن المرأة والسلام والأمن. وسنتعهد بدعم عمل شبكات النساء الوسيطات ومجموعة أصدقاء الوساطة لضمان أن تؤخذ مجهوداتهم في الاعتبار في عمليات السلام والمفاوضات. وسنلزم أنفسنا كذلك بتعزيز حقوق الفتاة والمرأة كعنصر أساسي في تحديد الاستجابات للتطرف والإرهاب. وسننظر في توفير تمويل متعدد السنوات لدعم المنظمات النسائية في البلدان المتضررة من النزاعات من أجل تعزيز القدرات المؤسسية.

وستنظم إسبانيا، الربيع القادم، المؤتمر الدولي الثالث بشأن المدارس الآمنة في إطار إعلان المدارس الآمنة الذي بادرت به الأرجنتين والنرويج في عام ٢٠١٥. وسيركز المؤتمر تركيزا خاصا على النهج الجنساني في الحصول على التعليم في النزاعات المسلحة. وسيتطلب ذلك تحليلا بشأن هجمات معينة على إمكانية حصول النساء من جميع الأعمار على التعليم، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. إننا مقتنعون بأن وصول المرأة إلى جميع مستويات التعليم – الابتدائي والثانوي والجامعي – يشكل عامل تمكين رئيسي لمشاركة المرأة الكاملة في عمليات السلام، والتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان.

تلك هي الأفكار والتدابير الملموسة والأساسية لالتزام إسبانيا وفنلندا لعام ٢٠٢٥، الذي، كما ذكرت، سنقدمه لبقية الدول الأعضاء ونتشاطره معها في الأسابيع المقبلة. وسيمكننا ذلك الالتزام من العودة إلى أساسيات القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذه. وسيمكننا، في الوقت نفسه، من المضي قدما بتحديد الخطوات الملموسة المحددة في العمل المتمثل في ضمان المشاركة الحقيقية والفعالة للمرأة في جميع عمليات السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد سايكال (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وفد دولة بوليفيا المتعددة القوميات على عقد جلسة اليوم بشأن المرأة والسلام والأمن. ويسرنا أن هذه المسألة الهامة ما زالت تحتل موقعا بارزا على جدول أعمال مجلس الأمن.

ليس هناك بلد يعرف ذلك أفضل من أفغانستان، التي واجهت قرابة أربعة عقود من النزاع المفروض عليها، مما أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة وإلى صدمات نفسية جماعية شديدة لشعبنا. لقد تحمّلت النساء أثر النزاع بشكلٍ غير متناسب، وهن اللاتي رأين حقوقهن تُطمس وأصواتهن تُسكَت خلال السنوات العنيفة لحكم حركة طالبان.

ومنذ عام ٢٠٠١، كفلت أفغانستان تحقيق مكاسب هائلة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة. وقد أولينا الأولوية لتمكين المرأة كهدف استراتيجي في جهودنا الشاملة الرامية إلى تحقيق دوام السلام والأمن والاستقرار. واليوم،

تشكّل العديد من النساء الصوت النابض بالحياة في مجتمعنا. إن جهودنا الأساسية في مجال النهوض بحقوق المرأة تستند أساساً إلى الأطر الوطنية الرئيسية، بما في ذلك خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والبرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً. إن التنفيذ الناجح لهذين الإطارين يعزز الجهد المتواصل نحو تحويل نسائنا إلى قوى محركة للسلام. ونود أن نسلّط الضوء أيضاً على حقيقة أن خطة عملنا وبرامج أولوياتنا الوطنية مدمجة في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة، بوصفه المظلة الشاملة لشراكتنا مع المجتمع الدولي. وسيُناقَشُ النهوض بالمرأة في المؤتمر الوزاري المعني بأفغانستان الذي سينعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر في جنيف.

وفي تموز/يوليه، قدمنا تقريرنا الثاني عن خطة عملنا الوطنية بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونسعى من خلال الخطة إلى تمكين المرأة من المشاركة بنشاط في تشكيل مستقبل بلدنا عن طريق تنفيذ مختلف التدابير لتحقيق الأهداف التالية: أولاً، زيادة المشاركة المجدية للمرأة في عملية صنع القرار وعلى المستوى التنفيذي للخدمة المدنية والأمن والسلام وإعادة الإدماج؛ ثانياً، حماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز، وذلك من خلال تنفيذ وتعديل القوانين والسياسات القائمة؛ ثالثاً، منع العنف والتمييز ضد المرأة من خلال زيادة الوعي والتوعية العامة؛ ورابعاً، زيادة الأمن الاقتصادي للفئات الضعيفة من النساء.

ورغم أننا في مراحل التنفيذ الأولى للخطة، يشير تقريرنا الثاني إلى إحراز تقدم مستمر ومطّرد. في السنة الماضية، مكنتنا جهودنا الرامية إلى التنفيذ التام لقانون مناهضة التحرش والقانون الجنائي من معالجة الحواجز الاجتماعية التي تمنع المرأة من المشاركة في الخدمة المدنية. ونتيجة لذلك، شهدنا ظهور وجود بارز للمرأة في هذا المجال. واليوم، بات حوالي ٢٧ في المائة من الموظفين الحكوميين هم من النساء. وعلاوة على ذلك، فإن ما يقرب من ١٨ في المائة من أعضاء المجلس الأعلى للسلام هم من النساء، مع وجود أربع نساء على مستوى القيادة التنفيذية واللائي يشاركن بنشاط في عمليات صنع القرار من أجل إنهاء النزاع وضمان الاستقرار والسلام الدائم.

وقد بذلنا جهوداً متضافرة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في دور المرأة وإسهامها في المناصب الحكومية العليا في مختلف الوزارات والوكالات. ولدينا حالياً عدد كبير من النساء يعملن كمسؤولات رفيعات المستوى في مختلف القطاعات. وعلى هذا النحو، فهن يقمن بمشاركة استباقية في استقرار وتنمية أفغانستان في الأجل الطويل. وستواصل هذه الدينامية إحراز تقدم على مسار إيجابي. لقد شهدت الانتخابات البرلمانية في الأسبوع الماضي مشاركة نشطة للنساء سواء كمرشحات أو كناخبات، ما يقدم لمحة عن الطريقة التي يساعدن بها على توطيد الديمقراطية في البلد. وقريباً ستشغل النساء حوالي ٢٨ في المائة من مقاعد مجلس النواب الجديد.

ومع ذلك، فإن تمكين المرأة يتجاوز المجال السياسي وحده. على مدى العامين الماضيين، قمنا بزيادة عدد الوظائف العليا للنساء في مؤسساتنا الأمنية. إن المرأة جزء رئيسي من قواتنا الأمنية الوطنية والشرطة، وقد أظهرت شجاعة وتضحيات مثالية في مكافحة الإرهاب الدولي والتمسك بسيادة القانون. وقد انضمت النساء المجندات إلى صفوف قواتنا بأعداد كبيرة، وهن بذلك يعززن هدفنا المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات.

وفي مجال الحماية، اتخذنا خطوات ملموسة لسن تشريعات بشأن العنف ضد المرأة. وقد عدلنا القوانين القائمة ونفذنا قانوناً للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال محاكمنا ومؤسساتنا القضائية الأخرى. وقد أنشئت مراكز للإرشاد الأسري في عواصم الولايات لتقديم المشورة القانونية والرعاية الصحية والخدمات النفسية الاجتماعية للناجين من العنف الجنساني.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشأنا وحدات متخصصة داخل مكتب النائب العام في أكثر من نصف الولايات.

تؤثّر هذه التدابير تأثيراً إيجابياً على الجهود الشاملة الرامية إلى حماية النساء الأفغانيات. إن المبادرات من قبيل حملات التوعية العامة، وإنشاء لجان الولايات، وتدريب الأفراد العسكريين تجري جميعها لتخفيف العنف الجنساني ومنعه. ومن خلال البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصادياً، نعمل على زيادة وصول المرأة إلى الأصول الاقتصادية وتقديم الدعم لها في امتلاك منشآت الأعمال ومساعدتها في تعزيز مهاراتها الوظيفية والإلمام بالأمور المالية. وبالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بتنفيذ وتعديل السياسات لإزالة الحواجز القانونية والمجتمعية من أمام المشاركة الاقتصادية للمرأة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه، لدينا عدد من التحديات التي تنتظرنا. إن أكبر عائق أمام تنفيذ خططنا الوطنية هو انعدام الأمن الناجم عن العناصر العنيفة القادمة من خارج أفغانستان. لقد منعَنا تدهورُ الحالة الأمنية من تحقيق أهدافنا في جميع الولايات ومن توطيد مكاسبنا على مدى ١٧ عاماً المنصرمة. ونحثّ مرة أخرى المجلس على اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد مدبّري انعدام الأمن هذا، استناداً إلى الالتزامات القانونية الدولية والقيم الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

في الختام، إن تمكين المرأة ومشاركتها النشطة في تعزيز السلام والأمن هما من بين الأولويات الأساسية. وفي السنوات الأخيرة، عززنا هذه الإرادة الوطنية عن طريق الإسراع في تنفيذ برامجنا الوطنية للنهوض بحقوق المرأة. وعلى الرغم من أننا ندرك الحاجة إلى إحراز مزيد من التقدم، فسوف نظل ثابتين في هذا المسعى النبيل لتوطيد إنجازاتنا. لن تصبح المرأة من عناصر الحفاظ على السلام إلا من خلال جهودنا الدؤوبة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد موليفي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد البوليفي على الطريقة المهنية التي تديرون بها عمل المجلس خلال هذا الشهر.

إن التركيز على الإدماج السياسي والاقتصادي للمرأة أثناء مبادرات السلام أمر مناسب تماما. وقد أظهرت البحوث التي تجريها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه عند إدراج المرأة ومشاركتها في عمليات السلام تحدث زيادة كبيرة في احتمالات التوصل إلى اتفاقات سلام تؤدي إلى تحقيق سلام مستدام. ومن المفهوم عموماً أن مشاركتها تُحسّن فرص تسوية المنازعات وتوفّر حيزاً آمناً للنساء والفتيات للإبلا غ عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

إن خطة الأمين العام للإصلاح، مع التركيز على منع نشوب النزاعات بوصفه الركيزة الأساسية، يمكن تعزيزها بتركيز الاهتمام على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وينبغي ألا ينتقص التركيز على مساهمة المرأة في منع نشوب النزاعات من التزامنا بإشراك المرأة في جميع مجالات عمليات السلام. وفي هذا الصدد، يرحّب وفد بلدي باعتماد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. يكرر الإعلان الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وأولوياتها. وهذا من شأنه إزالة العبء غير المتناسب الملقى على عاتق النساء في أوقات النزاع بسبب الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتهميش، والتشريد القسري، وفقدان سبل كسب العيش وتناقص فرص الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الصحية والفرص الاقتصادية.

ولا يبين وجود النساء في المناصب القيادية أن الحوكمة ووضع السياسات ينبغي أن تشمل أصوات النساء وحسب بل وأن النساء ينبغي أن يكنّ من صناع القرار. وهذا يقوم بدور في تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال تعزيز العمليات

الديمقراطية لكفالة المساواة للمرأة، وأن هذه العمليات تراعي احتياجات المرأة وترسخ منظورات المرأة وأدوارها القيادية.

إن أهداف التنمية المستدامة التاريخية، التي اعتُمدت في عام ٢٠١٥، والتي تهدف أساساً إلى القضاء على الفقر والتخلف الإنمائي، تسلط الضوء على الحاجة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وبالإضافة إلى الهدف ٥، المكرس لهذه الغاية، تعترف أهداف التنمية المستدامة بالتحديات الخاصة التي تواجه النساء والفتيات في تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. وكلنا هنا يجب أن نكفل أن أغراض أهداف التنمية المستدامة تتجسّد في خططنا الإنمائية الوطنية، وأننا جميعاً نفعل ما في وسعنا للتأكد من وجود الوسائل الكافية لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على بعض صكوك الاتحاد الأفريقي التي تتصدى على وجه التحديد للمسائل المتعلقة بالمرأة. ومما له أهمية خاصة البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، المعروف باسم بروتوكول مابوتو. يرمي بروتوكول مابوتو إلى كفالة وضمان حقوق الإنسان للمرأة على النحو الوارد في ميثاق الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وإذ يعترف بروتوكول مابوتو بواجبات الدول الأعضاء فيما يتعلق بالقرارات التي تتناول المرأة والسلام والأمن، فإنه يدعو جميع الدول الأطراف إلى أن تتخذ التدابير اللازمة لزيادة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام ويدعو الدول إلى اتخاذ تدابير لحماية المرأة في حالات النزاع المسلح. ويشمل ذلك حماية المرأة من العنف الجنسي وغيره من الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بإنهاء العنف الجنسي الواسع النطاق والمنهجي ضد النساء والفتيات وإدانته. إن أداة الحرب هذه تشكل انتهاكاً صارخا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى تقديم الدعم الكامل للناجين من هذه الأعمال الوحشية، وندين بشدة استخدام العنف الجنسي بجميع أشكاله، ولا سيما كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب وكأداة للتعذيب. إن القضاء على هذه الآفة الخبيثة، ومعالجة الصدمات الناتجة عنها ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال الشنيعة يشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية المصالحة وبناء السلام. ولذلك يدعو وفد بلدي جميع الأطراف في مناطق النزاع إلى وضع وتنفيذ التزامات بمكافحة العنف الجنسي وفقاً للقرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع.

لقد دعت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، مؤخراً إلى تجديد الالتزامات والاستثمارات اللازمة لتحقيق هدف منهاج عمل بيجين الذي مضى على وضعه الآن ٢٠ سنة والمتمثل في تحقيق التوازن بين الجنسين. لقد قالت:

> ”إذا وضع زعماء اليوم المساواة بين الجنسين في المقدّمة، وإذا بدأوا الآن الوفاء بتلك الوعود التي مضى عليها ٢٠ عاماً، يمكننا أن نتطلع إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في موعد أقصاه عام ٢٠٣٠“.

ولذلك، يجب أن نشدد على أن تعزيز الديمقراطية والقدرة على الصمود في المجتمعات السلمية والشاملة للجميع يتطلب، في نهاية المطاف، تمكين المرأة ومشاركتها السياسية وقيادتها.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة البوليفية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونقدّر الإحاطة الإعلامية التي قدمها الأمين العام وتقريره السنوي (S/2018/900) بشأن التقدم المحرز والتحديات والثغرات في

تنفيذ الخطة المتعلّقة بالمرأة والسلام والأمن. كما نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على مشاطرتنا أفكارهم.

ونحيط علماً بصفة خاصة بتوصيات الأمين العام من أجل مواصلة تعميم مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. تعمل بنغلاديش حالياً لاستكمال إعداد خطة العمل الوطنية الخاصة بها، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة له. ويحدونا الأمل في أن ننجز العملية تزامناً مع حلول الذكرى السنوية العشرين للقرار.

لقد شاركنا الأمم المتحدة في كثير من الأحيان بتجربتنا الوطنية مع تمكين المرأة في أعقاب حصولنا على الاستقلال كبلد مزقته الحرب في عام ١٩٧١. وكان واضحاً منذ البداية أنه من دون المشاركة النشطة والمجدية لنسائنا، ما كان لمبادرات بناء أمتنا أن تؤدي إلى إيجاد مجتمع سلمي وعادل ومنصف على النحو الذي تصوّره الآباء المؤسسون لأمتنا. لقد كان تاريخ مسار التنمية في بنغلاديش قصة قفزات متواصلة إلى الأمام خطتها نساؤنا في جميع مجالات المجتمع. وقد كانت صور قائدتي الطائرتين العموديتين المقاتلتين اللتين تم نشرهما في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – تلك الصور التي ما زالت موجودة مؤخراً في جميع أنحاء مباني الأمم المتحدة – شهادة بليغة على المراتب العليا التي ارتقتها نساؤنا حتى الآن. إن نشر أول وحدة شرطة مشكلة من الإناث في هايتي كانت خطوة حاسمة نحو توسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة.

ومع ذلك، ما زالت نساؤنا وفتياتنا يواجهن تحديات صعبة. وربما يتطلّب الأمر أجيالاً لإحداث تغييرات في بعض المعايير المجتمعية الراسخة التي لا تزال تعوق تقدم المرأة بالمعنى الحقيقي. وإذ نضع في اعتبارنا التغيرات الكبيرة التي شهدناها حتى الآن، فإننا ندرك أن أي تغيير كهذا ينبغي تيسيره بنشاط لكي يكتسب زخماً في المجتمع بطريقة متناغمة.

وفي هذا السياق، يمكن للأمم المتحدة وشركائها الكثيرين العمل بوصفهم حاملي رايات التغيير للمجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد حفزت الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مبادرات حاسمة واستشرافية في عدد من السياقات في جميع أنحاء العالم ترمي إلى توسيع نطاق مشاركة المرأة في صون السلم والأمن. وفي بنغلاديش، تمت كفالة المشاركة السياسية للمرأة عن طريق بعض الأحكام التشريعية والإجراءات التصحيحية بما يؤدي إلى وجودها النشط في جميع المؤسسات التمثيلية، من المستوى المحلي إلى الصعيد الوطني. وستمكننا زيادة تجنيد النساء في قواتنا المسلحة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون من بلوغ أهدافنا المشتركة من أجل نشر حفظة السلام من الإناث في المستقبل القريب. إن النهج السياساتي للنظر في الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة في جميع استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية قد أثمر فوائد من حيث بلوغ الغايات الجنسانية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وحالياً في سياق أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق تمكين المرأة، برزت المرأة على مستوى القاعدة الشعبية بوصفها عوامل رئيسية للتغيير وقوة وقائية ضد انتشار التطرف العنيف والتعصب.

وفي مواجهة أزمة الروهينغيا الإنسانية، نعمل حالياً مع الشركاء المعنيين في المجال الإنساني لإيجاد أماكن آمنة وجامعة للنساء والفتيات المقيمات في المخيمات. وقد أبرزت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق المعنية بميانمار مرة أخرى الأعمال الوحشية اللاإنسانية التي شُنت ضد نساء الروهينغيا على يد قوات الأمن في ميانمار والمتعاونين المحليين معها. وخلُصت بعثة تقصي الحقائق إلى أن الاغتصاب استُخدم ضد العديد من هؤلاء النساء بوصفه تكتيكاً متعمدا. وفي الأيام الأولى من الأزمة، كان الأمر سباقاً مع الزمن لتوفير الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية للضحايا. إن الصدمة التي عانت منها هؤلاء النسوة لا زالت تتفاقم في ظل عدم اليقين السائد

بشأن آفاق عودتهن الآمنة والكريمة إلى ديارهن في ميانمار. لدى الضحايا من نساء الروهينغيا وأسرهن كل الحق في السعي إلى مساءلة الذين ارتكبوا ضدهم أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي.

ومن جانبنا، فقد أبرمنا مؤخراً إطاراً للتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لتلبية احتياجات الضحايا. وستظلّ سلطاتنا تراعي تشجيع المشاركة الفعالة لنساء الروهينغيا في القرارات التي تؤثر على مجتمعهن المحلي في الحاضر والمستقبل. ونحثّ مجلس الأمن على مواصلة الاهتمام بالبعد الجنساني للأزمة في مداولاته المستمرة بشأن الحالة في ميانمار.

بصورة عامة، لا تزال بنغلاديش ملتزمة بدعم الأمين العام في جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز تنفيذ الخطة المتعلّقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما في إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبوصفنا عضواً في مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، فإننا سنظل منخرطين في الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في الوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام والحفاظ عليه، ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ونسلم بالأهمية البالغة للحفاظ على قدرات الاستشارات الجنسانية في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة وزيادتها من خلال تخصيص الموارد الكافية. وسيقدم وفد بلدنا الدعم لمتابعة أي بنود تُحدد بأنها لم تنجز بعد في خطة المرأة والسلام والأمن، من عمليات الاستعراض الثلاث المضطلع بها في إطار ركيزة الأمم المتحدة للسلام والأمن عام ٢٠١٥.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طلب ممثل إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بارور (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): في وقت سابق اليوم اتخذت زميلتي مكانها حول هذه الطاولة، وأعربت عن الحاجة إلى إشراك المزيد من النساء في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وأوضحت بعض السبل التي تعزز بها إسرائيل هذه الخطة، بما في ذلك بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أمل تحقيق مستقبل أفضل لكلا الشعبين. ومن دواعي الأسف أن نأخذ الكلمة مرة أخرى لنوضح أن من كان عليه أن يضطلع بتلك الدعوة أكثر من أي شخص آخر قد اختار مسارا مختلفا.

لقد اختارت الرئاسة البوليفية لمجلس الأمن أن تدعو رئيسة منظمة غير حكومية فلسطينية للتكلم بالنيابة عن المجتمع المدني. إن للمجتمع المدني دورا رئيسيا في تعزيز مشاركة المرأة في مسائل السلام والأمن، وجماعات المجتمع المدني في إسرائيل من الشركاء الرئيسيين في هذه العملية. ومع ذلك، اختارت بوليفيا دعوة رندة سنيورة عطا الله، رئيسة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وهو خيار يثير ما هو أكثر قليلا من مجرد الشك.

إن مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي منظمة فلسطينية يفترض أن تساعد النساء الفلسطينيات وتقوم بالدعوة بالنيابة عنهن. ولكن في حالات كثيرة جدا يستخدم المركز ولايته لنشر الكراهية والترويج للعنف، وهي كل الأمور التي نعتقد أن مشاركة المرأة يمكن أن تقلص منها عندما يتعلق الأمر بمسائل السلام والأمن.

إن المركز يفتخر بمنال تميمي كأحد عضواته البارزات، بينما تدعو منال إلى ممارسة العنف ضد المواطنين الإسرائيليين وتستخدم حساباتها في وسائط التواصل الاجتماعي لتصف الكيفية التي يفترض أن دراكيولا اليهودي يشرب بها دماء الفلسطينيين في أقدس أيامه. تلك هي من وصفها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بأنها ناشطة في مجال حقوق الإنسان في تقريره المقدم إلى الأمم المتحدة.

لكن ربما لا ينبغي لنا أن نفاجأ بالقرار البوليفي بدعوة مثل هذه الشخصية كاختيار مفضل. إن بوليفيا نفسها أبعد من أن تكون نموذجا يحتذى به في مجال حقوق الإنسان، ناهيك عن

السلم والأمن الدوليين، على النحو الموثق توثيقا جيدا في آخر استعراض دوري شامل لبوليفيا. أما إسرائيل، على النقيض من ذلك، فهي مجتمع حر ومفتوح. وما نفعله وكيف نفعله مفتوح للتدقيق المستمر، أولا وقبل كل شئ بواسطة محاكمنا ذاتها، المشهورة بمواقفها القوية لصالح حقوق الإنسان، على الرغم من أنه، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل يقوم العالم أيضا بالمراقبة دائما.

إن الحقائق قائمة هناك، ولا يتعذر العثور عليها. والحقيقة، أنه مما يؤسف له إلى حد كبير، أن أكبر عدو للشعب الفلسطيني هو الحكومة الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، التي تُدعى إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ولكنها تفضل إلقاء الحجارة عوضا عن ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لبوليفيا، وأعد بأنه سيكون موجزا جدا.

وإذا سمحتم لي، أود أن أتلو المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لفائدة ممثل إسرائيل:

(تكلمت بالإنكليزية)

”لمجلس الأمن أن يدعو أعضاء الأمانة العامة أو غيرهم من الأشخاص الذين يعتبرهم مؤهلين لذلك الغرض لتزويده بالمعلومات أو تقديم المساعدات الأخرى في دراسة المسائل الداخلة في اختصاصه“.

(تكلمت بالإسبانية)

إن مجلس الأمن هو من وجه الدعوة. وأعتقد أن الأغلبية الساحقة، ليس فقط من أعضاء المجلس ولكن من أولئك الذين تفضلوا بالمشاركة في هذه المناقشة كانت بالغة الكرم في ترحيبها بحرارة بمشاركة المجتمع المدني في مناقشة اليوم.

ومن ناحية أخرى، فإذا كنا نريد أن نتكلم عن حالة حقوق الإنسان في بلدي، فأود أن أقترح على ممثل إسرائيل أن يسمح بلده لوفد بزيارة الأراضي المحتلة لمعرفة حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع من الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، على نحو ما طلبته في عدد من المناسبات، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن أبوابنا مفتوحة أمام من يرغب في أن يأتي، وفدا كان، أو لجنة، للنظر في حالة حقوق الإنسان في بلدي، والتي نفخر بها تماما.

ولدي تعليق واحد آخر – وأعدكم بأنه سيكون الأخير – إن أكبر عدو للشعب الفلسطيني اليوم – وعدده أكثر من ٥ ملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يمكنهم العودة إلى أراضيهم – هو الاحتلال الإسرائيلي، الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. وعندما ينتهي الاحتلال، فسيمكن للفلسطينيين التمتع بممارسة حقهم في تقرير المصير، وتسوية المشاكل التي يواجهونها بأنفسهم.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وأود أن أشكر جميع المشاركين على صبرهم، والتزامهم ومساهمتهم في مناقشة اليوم. وأود بصفة خاصة أن أشكر موظفي الأمانة العامة، ولا سيما فريق الدعم الكامل الذي عمل معنا طوال هذا اليوم الطويل. وأعرب عن شكرنا الخاص للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٢٥.